



3890  
SLA  
CHECK



# الْقَضَاءُ اثْنَا فِي النَّارِ وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ

الحمد لله على ما من بطبع هذا السفر المبارك المصون السمي



باعتبار من مذكورة النبوة الغراء

مطبعة ١٩٢٩ في القاهرة  
في الصدق دارهما هويا

# فهرس مطالب تفر الاضي بما يجب في القضاء

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	دياجة الكتاب	٩٥	مر وجوب طاعة من يرفع المسلمون
٣	المقدمة في معنى القضاء و	=	مر من كيا يرفع المسلمون ولا يرفع
٨	معصية معاذ بن جبل	٩٦	مر الذي ثبتت الصالحية
	القسم الاول في ذكر الاحاديث الواردة		مزيد خصوصية في القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
	في ابواب القضاء وشروحها على الوجه المعتبر		مر احصاء الخصوم ودفع الزم
	عند العلماء		والاصوات
٩	باب في وجوب نصب لاية القضاء و	=	مر التسوية بين الخصمين
	الامارة وغيرها	٩٧	مر لا يرفع الحكم بحق كايضا لا
	باب كراهية الخصم على الولاية عليها		بالثبوت
١٠	باب التشديد في القضاء والولاية	=	مر البينة
٣٥	باب الشهادات	٩٨	مر الامر بالتسليم هو التمسك
٥٦	باب الدعاوي والبيانات		من الخصام الى الحاكم
٤٤	خاتمة القسم الاول في حكم قبول	=	مر تحريم الظاهر مطلقا
	عطايا السلاطين	٩٩	مر تدب الحث على الصلح
٨٤	القسم الثاني في مسائل القضاء مما	=	مر ترتب الوضوء من العادة والنقض
	تقدم ولم يتقدم	١٠٠	مر استحباب خضار العلماء
	مر وجوب الامر بالمعروف والنهي		للمحاكم
	عن المنكر	١٠١	مر وجوب تعريف الخصم بما يجب
٩٠	مر شروط القضاء		له وعليه
٩٣	مر عدم تصد احد في زمن	=	مر حكم الفتى الذي يصح ومنه فم
	النبي صلواته على الامارة	١٠٢	مر كون الحاكم ابا الحكمين
٩٥	مر التحكيم		

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
١٠٣	مُر قضاه الحاكم بملكه	١٢٥	مُر الاعراف المألوفة
١٠٢	مُر اسباب حكم الحاكم	=	مُر طلب المصلحة للمصلحة
١٠٥	مُر كون حكم الحاكم حقا وعدلا	١٢٦	مُر الارض الموات
١٠	مُر ثبوت العمل بالخط	=	مُر الارض التي فيها اثار ما اقيمت
١٠	مُر نفخ قضاه الحاكم اذ لم يخط		لما لم يغير معروف
١٠٨	مُر اذبح الحاكم احمده	١٢٤	مُر احسان عشرة الزوجات
=	مُر عدم سفاح حكره بما لم	١٢٠	مُر الافتصاد في الدعوى على البعض
١٠٩	مُر بطلان لومة بغير	=	مُر عدم قبول الدعوى التي قد علم كذبها
١٠	مُر ثبوت اجرة الحاكم من مال المصلح	=	مُر كون احكام امراء الله في ارضه
١١	مُر الهدية القاصي فرع من الرشوة	=	مُر ثبوت اليد على شيء
١١٣	مُر الفضايل احدى خمسة	١٢٢	مُر الحكم بالفرائض الغوية
١١٣	مُر اليقين حق ثابت لا مدعي	=	مُر الاسباب التي ورد بها الشرع من
١١٥	مُر طلب الزيادة على الحاجة		الاقرار والبيعة او اليمين
	شاهدين عدلين	١٣٠	مُر لصح شي في يمين الرد قط
١١٦	مُر لا وجه لقبول مر ليس بعدل	١٣١	مُر ايمين الموكلة
١٤	مُر المينة على النفي ليست بمناسبة	=	مُر التخليف
	المسالك الشرعية	١٣٢	مُر ان كان العوف علمه ما يمكن
=	مُر جواز بعث الامناء لكل امر من		الكلف ان يقطع به جاز تخليفه على ذلك
	الامور الثابتة في الشريعة	=	مُر الاقرار
١١٩	مُر اجرة الجحان والاعوان	=	مُر وجوب حمل الاقرارات على الاعوان
١٢٢	مُر جواز التاديب بالمال		الغالبية
١٢٣	مُر عدل الحاكم في الحادثة الاولى	١٣٣	مُر الاقرار بما هو فرع لثبوت الشيء
	والاستحسان		انما يتعدى ذلك الشيء

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
١٣٣	٢٥٠ المواد بالشهادة الاخبار بما	١٣٣	خاتمة الطبع لولد المؤلف سلمه الله تعالى
١٣٤	٢٥١ بعل الشرايد	١٣٤	خاتمة الطبع لابن القيم المولوي محمد
١٣٥	٢٥٢ عدالة الشهود	١٣٥	عبد الرشيد سلمه الله تعالى
١٣٦	٢٥٣ اختبار الحاكم الشهود	١٣٦	مدح الكتاب من المحافظ خان محمد
١٣٧	٢٥٤ عدم صحة الشهادة من كافر	١٣٧	خان التخاص بالشهيد الخياط
١٣٨	٢٥٥ تصريح	١٣٨	بافتحار الشعراء
١٣٩	٢٥٦ صحة شهادة الملع على مثله		
١٤٠	٢٥٧ الشهادة على الشهادة		
١٤١	٢٥٨ ارتفاع احدى الشهادتين		
١٤٢	٢٥٩ المتعارضتان		
١٤٣	٢٦٠ كون الشهادة على الادعاء لا قول		
١٤٤	٢٦١ متوقفة على الرؤية		
١٤٥	٢٦٢ دخول الكفيل في الكفالة باختیار		
١٤٦	٢٦٣ نفسه		
١٤٧	٢٦٤ الدين		
١٤٨	٢٦٥ اسباب الحج		
١٤٩	٢٦٦ جواز الصلح بين المسلمين		
١٥٠	٢٦٧ بقاء ملك كل مالك على ملكه		
١٥١	٢٦٨ الزيادة على اربع الزوجات		
١٥٢	٢٦٩ خاتمة القسم الثاني في وجوب الاجابة		
١٥٣	٢٧٠ الى احكام الشريعة		
١٥٤	٢٧١ خاتمة الكتاب في بيان تيسير كل		
١٥٥	٢٧٢ الحلال في كل زمان		

مقلدة ومتبوعة ويطيع سأكات غمر في التعصب والحموى ولا يشعر بتضييعه تأله لها فاستعمت فاستعمت وروعت القلوب فاستعمت في عليها الصغير وهو وقها الكبير وانفان لاجل القرآن الكريم مجرور والسنة للصحة الثابتة للحكمة القائمة معروكة وكان في ذلك بقضاء الله وقدره في الكمال حسب طولها قال عبد الله بن المبارك وغيرهم الملقب صنفان من الناس اذا صلح اصاب للناس واذا فسد افسد الناس الى ان لا يعلموا

رايت الذنوب تنبت القلق وقد يورث الذل احمالها

وقرأ الذنوب حياة القلق وخير لنفسك عصيانها

وهل افسد الدين الاموالك واحب اليك سوء ورهابها

ولو تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا الا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالما بما يلزم صاحبها فيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة عدلا في اقواله واحواله منشأ بالبر والعلانية في مدخله وخروجه وجميع احواله تحقيقا بمن يعمر في هذا المنصب ان يعدل المقام الذي اقيم فيه ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدق به فان الله تبارك وتعالى وكيف وهو المنصب الذي تولاها الله تعالى بنفسه كما قال تعالى يستغنونك في النساء قل الله يغنيكم فحين وما يمل عليكم في الكتاب في كل بما تولاها الله بنفسه ثم فاو جلالة اذ يقول في كتابه العزيز يستغنونك قل الله يغنيكم من العكالة ويعلم الفتى عن بنو فج فتواه وليوقن انه مسئول عدا وموقوف فتبين يدي الله تعالى وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين محمد عليه ورسوله وامينه على وجهه وسفيرة بينه وبين عباده فكان يغني عن الله تعالى بوجهه للبهين وكان كما قال له احكم الحاكمين قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين فخرج فتاواه صلحها مع الاحكام وشتملة على فصل الخطاب هي في وجوب اتباعها وتوحيدها والتحاكم اليها ثانيا الكتاب وليس لاحد من المسلمين العدول عنها ما وجد اليها تسبيلا وقد امر الله عباده بالرقا اليها كما قال فان تنازعتم في شئ فمن الله والرسول ان كنتم في منون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا فتم قائم للفتوى بها بركة الاسلام وعصاة الايمان وعسكر القرآن وجند الرحمن في هذا ما يصح به



ايرالامة قلوبا واعقها علما واقلمها كتابا واحسنها بيانا واصدقها ايمانا واعلمها انصيحة  
 واقربها الى الله ونسيمة وكانوا بين كل ثمنها ومثل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتوى  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ثمانية مائة وثمانون نفسا ما بين رجل وامرأة  
 اسمهم يحفظون القيد في الاعلام ويمكن ان يجمع من قوى كل واحد منهم سفوف خيم  
 وقد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن ابي ابي المؤمنين المأمون فتيا ابن عباس في  
 عشرين كتابا وابو بكر هذا ائمة الاسلام في العلم والحديث وكما ان الصحابة ساء  
 الامة واثمها فمرسداً للمفتين العلماء كما قال بذلك جماعة من اهل العلم يطول  
 ذكر ارقهم ويعسر حله او كان الخلفاء الراشدون من اهل الفتيا ولكن قائل الله تعالى  
 الشيعة فانهم افسدوا والذين من علم علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بالكتاب عليه  
 ولهذا تجد اصحاب الحديث لا يعترفون من حديثه وفتواه الا ما كان من طريق اهل  
 بيته واصحاب ابن مسعود وكان رضي الله عنه يشكو ويقول ان ههنا علما الواصبت  
 له حكمة والدين والفقه والعلم لا تنفرد الامة عن اصحاب ابن مسعود واصحاب  
 زيد بن ثابت واصحاب ابن عمر واصحاب ابن عباس فعلم الناس عامة عن اصحاب  
 هؤلاء اربعة فعلم اهل المدينة عن اصحاب زيد وابن عمر وعلم اهل مكة عن اصحاب  
 ابن عباس وعلم اهل العراق عن اصحاب ابن مسعود وكانت حاشية رضي الله عنها  
 مقدمة في العلم والفرائض والاحكام والحال في الحرام والقضاء وحديث الجاهلية  
 والشعر والطب ثم صارت الفتوى في اصحاب هؤلاء المذكورين فكان من المفتين بالمدنة  
 وبمكة وبالبصرة وبالكوفة وبالشام وبمصر وبمدينة السلام جمع جرم وخلق كثير لا يحاد  
 ينحصر ذكرهم في الاعلام باسمهم وكان اكابر التابعين يستفتيهم الناس فيقوهم وكانوا بالاصحابة  
 حاضرون يجوزون لهم ذلك وكان بمدينة السلام بغداد امام اهل السنة على الاطلاق  
 احمد بن حنبل الذي لا الارض حلما واحدينا وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة  
 بعد اهل البيت اجمعين الى يوم القيامة وكان رحمه الله تعالى شديداً الكراهة لتصنيف الكتب  
 فكان يجب تجريد الحديث فيكره ان يكتب كلامه فيستدل عليه جل فعله الله سبحانه

وقصده فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفرا وجمع الحلال بنصوصه مبلغ  
 نحو عشرين سفرا وأكثر ورويت فتاواه ومسائله وحديث بها قرنا بعد قرن فصار  
 اماما وقدوة لاهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى ان المخالفين لمذنبه بالاجتهاد  
 والمطهرين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النص  
 وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما لاصل الحق  
 ورأى الجميع كانوا يخرجون من مشكوة واحدة حتى ان الصحابة اذا اختلفوا على قولين جاء  
 عنه في المسئلة روايتان وكان فتاواه مبنية على خمسة اصول احدها النص  
 فاذا وجد نصا اتقى بموجبه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كانتا اما كان ومن  
 كان ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا علم  
 عليه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس اجماعا ويقدره بعض المحدثين على ذلك  
 احمد من ادعى هذا الاجماع ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك نص  
 الشافعي في رسالته الحمد يدة ما لفظه ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجماعا ونصوصا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجل عند الامام احمد وسائر ائمة الحديث من ان  
 يقدموا عليه اتوه اجماعا مضمونه عدم العلم بالمخالف ولو ساء لتعطلت النصوص  
 وساء لكل من لم يعلم مخالف في حكم مسئلة ان يقدم جهلا بالمخالف على النص  
 فهذا هو الذي أنكروه اهل الشافعي من دعوى الاجماع لاما يظنه بعض الناس انه  
 استبعاد لوجود الاصل الثاني ما اتفق به الصحابة فانه اذا وجد لبعضهم قول  
 لا يعرف مخالف منهم فيها لم يعد لها الى غيرها ولم يقل ان ذلك اجماع بل من وعه  
 في العبارة يقول لا اعلم شيئا يدفعه او يفره هذا واذا وجد هذا النوع عن الصحابة  
 لم يقدم عليه عملا ولا رأيا ولا قياسا **الاصل الثالث** اذا اختلف الصحابة في خبر  
 من اقرهم ما كان اقربها الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن اقرهم فان لم يتبين له  
 موافقة احد الاقوال حكمي الخلاف فيها ولم يخرجهم يقول وعن احمد انه مثل عن  
 الرجل يكون في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف فقال يفتي بما وافق الكتاب

وما لم يوافقهما أمسكت عنه قيل له فيجب عليه قال لا الأصل الرابع الاخذ باليسر  
 والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجح به القياس  
 والعمل به عند قديم الصحيح وقسم من الحسن ولم يكن يقسم الحديث الى حسن او صحيح  
 وضعيف الضعيف عند من اتبوا الحديث في الباب اذا بدع ولا قول صاحبنا  
 على خلافه كان العمل به عند اولي من القياس وليس احد من الائمة الا وهو موافقه  
 على هذا الأصل من حيث الجملة فانه ما منهم احد الا وقد قد = اميل بشي الضعيف  
 على القياس كما ذكر امثلة ذلك الحافظ ابن القيم في الاعلام الأصل الخامس من  
 القياس فاستعماله الضرورة فهذا الأصل الخمسة عليها مدار فتاواه وقد تعرضت في  
 الفتوى لتعارض الأدلة عند الاختلاف في الصحابة فيها ان لعدم اخلاء فيها على تراو  
 قول احد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للاقتناء مسئلة ليس فيها  
 اثر عن السلف وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث واصحاب مالك ويدل عليهم وينبع  
 من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبي مذهب عليه لا يسوغ العمل بفتاوى وتكمل  
 عن كثير مما فيه الاختلاف في اهل العلم فقال لا ادري وكذا ابن عيينة كان هون  
 عليه ان يقول لا ادري وسأل رجل من اهل العرب مالك بن انس عن مسئلة فقال  
 لا ادري فقل تقول لا ادري قال نعم ابلغ من وراءك اذ لا ادري وقد كان السلف  
 من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويوجب كل واحد منهم ان يكفياها  
 خيرة فاذا رأى انها قد تعينت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة  
 او قول الخلفاء الراشدين ثم افتى وقال ابن عباس ان كل من افتى الناس في كل مسألة  
 عنه لمجنون وبلغنا عن ابن مسعود مثل ذلك وقال مجنون اجسر الناس على الغيب  
 اقهر علماء يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن ان الحق كله فيه قال الحافظ  
 ابن القيم رحم قللت الجوراة على الفتيا يكون من قلة العلم من غزاة وسعة التمر او الاول  
 الاكثروا غلب الثاني اندروا عز وعن حذيفة قال انما يفتي الناس احد ثلاثة من يعلم  
 ما نصح من القرآن او ما لا يجد بدا الحق متكلف قال ابن سيرين لست بواحد من هؤلاء

ولا يجب ان يكون الثالث من قائل كلامهم رأي من ذلك فيه ما لا يحصى والله اعلم  
 به انكسالات اوجيها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث للتاخر قال جعفر بن حسين  
 رأيت ابا حنيفة رجا في النور فقلت ما فعل الله بك قال غفري فقلت له بالعلم فقال  
 ما اضر الغيبة على اهلها فقلت بحر قال يقول الناس في ما لم يعلم انه مني وقال يحنون  
 بوماله الله ما شقي المفتي والحاكم فخر قال ها انا فايتعلم مني ما يضرب به الرقاب فوطأه  
 الفرج ووجد به الحق اما كنت عن هذا غنيا وعن ابي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلعم من قال علي ما لم يقل فليتبوء بيوتا في جهنم ومن افق بغير  
 علم كان اثمه على من افشاء اخرجه ابو داود وفي هذا وعيد عظيم لواضع الحديث  
 وزيادة خطر على المفتي الذي يفتي فيما معينه على شخص معين بخلاف فتوى العامة  
 فانها عامة غير ملتزمة فكلاهما اجرة عظيمة وخطرة كبرى وقد حرم الله تعالى القول عليه  
 بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من اعظم الحرمات بل جعله في المرتبة العليا  
 منها قال تعالى انما حرم ربى الفواحش الى قوله وان تاتوا نارا من الله ما لا تعلمون  
 فربيع بما هو اشد خيرا من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا بعلم القول عليه  
 بلا علم في اسمائه وصفاته وافعاله وفي حبه وشره وقال تعالى ولا تقولوا لما  
 تصف السنتكم الكذب بل احلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب وهذا ايضا  
 منه سبحانه ان لا يجوز العبد ان يقول بحرم والتقليد او التاويل هذا حلال هذا حرام  
 الا بما علم الله احله وحرمه وقد هي النبى للمرفى الحديث الصحيح ما يريد ان يزل علمه  
 اذا حاصرهم على حكمه وقال فانك لا تدري تصيب حكمه فيم انه ذكركم انهم يحكمون  
 وحكم اصحابك فقامل كيف فرق بين حكم الله وحكم الامم المجتهد وفيه ان يسمى حكم المجتهد  
 حكم الله وكان السلف يطلقون لفظ الكراهة على التخيير وهذا كثير جدا في تصرفهم فحرموا  
 بعضهم على التنزيه وتجاوز به اخرون الى كراهة ترك الاول فحصل بسببه غلط عظيم على  
 الشرع وعلى الامم واصلة ذلك كثير جدا كما في الاعلام قال تعالى كل ذلك كان سميما  
 عند ربك مكروها وفي الصحيح ان الله عز وجل كره ان يقر بقال الحديث ويترك حملوا اللفظ

لا ينبغي في كلام الله ونسوانه على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد اطر في الكتاب السنة  
استعمال لا ينبغي في المحظوات شرعا وقد لا في السخيل المستع كقوله وما ينبغي للرجل  
ان يتخذ ولدا وقوله فما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله على اسنان نبيه كذبي ابن آدم  
وما ينبغي له وشتمني ابن آدم وما ينبغي له وقوله صلوا في لباس الحر لا ينبغي هذا المتفق  
وامثال ذلك وللقصودان الفتي بخبر عن الله وعن دينه فان لم يكن خبره مطابقا لما شرعه  
كان قائله عليه بلا علم ولكن اذا اجتهد واستفغ وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يلحقه  
الوعيد وعفي عنه عما اخطأ به وأُتيب على اجتهاده ولكن لا يجوز ان يقول لما اذا اذاه اليه  
اجتهاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرام كذا واوجب كذا او اباح كذا وان  
هذا هو حكم الله عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل به فبسال عنه فيجيبه في رايه  
ان نطق الاطباء وما نحن بسيد فيدين لغيري الرجل اذا حل نفسه على الفتيا ان يكون عالما  
بوجوه القرآن عالما بالاسانيد الصحيح عالما باختلاف الصحابة والتابعين بصيرا باللغة  
بصيرا بالشعر ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل  
الامصار وتكون له قريحة بعد هذا او لا لم يكن هكذا فليس له ان يفتي ولا يجوز الفتوى بالتقليد  
لانه ليس بعلم والمقلد لا يطابق عليه اسم عالم هذا قول الكفا صاحب احمد وقول جمهور الشافعية  
وقيل يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد ويجوز الافتاء في دين الله بالرأي للتضمن  
للمخافة النصوص والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله تعالى فان لم تجدوا  
لك فاعلموا بما يتبعون اهواءهم ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فقسم الاموال  
امرين لانه الشها اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به وما التباع الهوى شكل ما لم يأت به  
الرسول فهو من الهوى وقال تعالى فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فقسم طرق الحكم  
بين الناس الى الحق والى الهوى وهو ما خالفه والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدا  
لا يتسع المقام لذكرها ولولا الامر انما يطاعون تبعاطاعة الرسول فمن امرهم بخلاف  
ما جاء به الرسول فلا سمع ولا طاعة كما صح عنه صلوا لاطاعة الخلق في معصية الخلق  
وقال انما الطاعة لله وللرسول وان من تحاكم احكام الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاعة

وفيه كثرة اليه والطاعة كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مربوب أو فاضل  
 كل قوم من يخافون اليه خوفا لله ورسوله أو يعبدونه من دون الله أو يلقون به غير  
 بصيرة من الله أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله فهذا طواغيت العالم أجمع  
 وتأملت أحوال الناس مما رأيت أكثرهم ممن أعرض عن عبادة الله إلى عبادة الطوائف  
 وعن التحاكم إلى الله ورسوله إلى التحاكم إلى الطوائف وعن طاعته ومتابعة رسوله إلى  
 طاعة الطوائف ومتابعته وهو لا علم يسلكوا طريق الناجين الفاترين من هذه الأمة  
 وهم الصحابة ومن تبعهم واقصدوا قصدهم بل خالفوهم في الطرق والنسب وأحق  
 عبد الله بن عمر بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله  
 لا يرفع العلم بعد إذا عظم الكبر إذا عظم الكبر إذا عظم الكبر إذا عظم الكبر إذا عظم الكبر  
 ناس جهال يستغترون بغيرهم فيضلون ويضلون بدواه الجباري وفي أبواب  
 أحاديث جمة عن عائشة وغيرها بطرق والفاظ تشهد بذلك المعنى وتبين عوف بن  
 مالك الأشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقت امتي على بضع وسبعين  
 فرقة أعظمها فتنة قوم يعيسون الدين وهم يحرمون به ما حل لله ويحرمون ما حرم الله  
 أخرجه ترمذي رحمه الله قال ابن عبد البر قال في مسائل عنه بغير علم وقاس برأيه ما أخرجه  
 منه عن السنة فهذا الذي قاس الأمور برأيه فتنة وأصل ومن رد الفروع إلى الأصول  
 فلم يقل برأيه وقد نقل النقل عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس  
 وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمر زيد بن ثابت ومعاذ وأبي موسى الأشعري في  
 انكار الرأي وقدمه كما بسط ذلك في الأعلام فإن شئت أطنأ عليه فراجع ولا يقل  
 إن هؤلاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين والأئمة وإن ذموا الرأي وحذروا منه  
 وفروا عن الغتيا والقضاء به وأخرجوه من جملة العلم فقد روي عن كثير منهم القبا  
 والقضاء به والدلالة عليه والاستدلال به لأننا نقول لا تعارض عمل الله بين تلك الآثار  
 عن الساحة الأخيار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا مما يقين بالغة في بين الرأي  
 الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا يندرج فيه أحد من المجتهدين



على بعض قياسا دون ردها على اصولها وانظر في عللها واعتبارها فاستعمل فيها الرأي  
قبل ان تنزل وفرعت وشقت قبل ان تقع وكل فيها قبل ان تكون بالرأي المتصارع  
للظن قالوا وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبحث على جعلها  
وتلث الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه  
احتجوا على ما ذهبوا اليه باشياء انتهى قال ابن عباس ما سأله ابي النبي صلى الله عليه  
وسلم الا عن ثلث عشرة مسألة ومرادة المسائل التي حكها الله في القرآن عنهم ولا  
فالمسائل التي سأله عنها وبين لهم احكامها بالسنة لا تكاد تتحصر وقد ذكرنا جملة صالحة  
من فتاواه صالحة في بلوغ السؤل من افضية الرسول فراجه وانما كانوا يسألون عن غائبهم  
من الوقائع ولم يعرفوا ليسألوه عن المقدرات والاعلوطات وعُضل المسائل ولم يكونوا  
يشغلون بتفريع المسائل وتقليد هابل كانت مهمتهم سرور على تفهيد ما امرهم به فاذا  
وقع بهم امر سألوه عنه فاجابهم والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة الواردة في النبي  
عن ذلك كثيرة يعسر جدا ويصطلح جدا ومن تدبر الاثار الروية في ذم الراي وجلها  
لا تخرج عن هذه الانواع الذمومة المذكورة انفا وذكر في الاعلام ان اثار التابعين ومن  
بعدهم لتبيين المراد بذلك لان طول الكلام يذكرها قال احمد بن حنبل لا تكاد ترى  
احدا انظر في الراي الا وفي قلبه دخل وقال ابنه عبد الله سألت ابي عن الرجل يكون  
بيلد لا يكون فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم واصحاب رأي  
فتنزل بهم النازلة فقال يسأل اصحاب الحديث ولا يسأل اصحاب الرأي وضعيف  
الحديث عنده اقرى من الراي واصحاب ابي حنيفة مجمعون على ان مذهبنا خفيف  
ان ضعيف الحديث عنده اولى من القياس والرأي وعلى ذلك بني مذهبنا والرواد  
الضعيف في اصطلاح السلف ما يسميه المتأخرون حسنا والقصود ان السلف يحجم  
على ذم الراي للقياس المخالف للكتاب السنة وانه لا يحل العمل به لا قبيحا ولا قضاوان  
الرأي الذي لا يعلم مخالفته لهما ولا موافقته فضايلة ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه  
من غير الزام ولا انكار على من خالفه قال ابن وهب اتق الله فان اكثر هذه المسائل رأي



قال ابن شهاب وهو يذكروا وقع فيه الناس من هذا الرأي وتكلم السنان ان اليهود والنصارى انما السليخ من العلم الذي كان بين ايديهم حين استقوا الراي واخذوا فيه وذكر ابن جرير في كتابه حديثه ان ازاره عن مالك قال قبض رسول الله صلام وقد تم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يتبع آثار رسول الله صلام ولا يتبع الراي فانه من اتبع الراي جاء رجل اخر اقوى منه في الراي فاتبعه فانت كلما جاء رجل غلبك فمتبعه وقال مالك ابن وهب ما علمته فقل اودل عليه وما لم تعلم فاسكت واياك ان يقتله للناس قلادة سوء وقال سحنون ما ادى هذا الرأي سقكت به الدماء واستحلت به الفروج واستخفت به الحقوق غير اننا لا نبارج لاصحابك فقل اننا به وقال الامام احمد في الشافعي ورأى مالك ورأى ابي حنيفة كلهم عندي رأي وهو عندي سواء وانما اختلف في الآثار واما الراي المحمدي فهو ايضا انواع الاول رأي ائمة الامة وابرهمها واعظم علما واقولهم تكلفا وصحهم قصودا واكملهم فطرة واتمهم زاد كانوا صفاهم اذ هانا الذين شاهدوا التنزيل وعرفوا التاويل وفهموا مقاصد الرسول فنسبوا اراهم وعلوهم وقصودهم الى ما جاء به الرسول صلام كنسبتهم الى محبته والفرق بينهم وبين من بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل فنسبوا رأي من بعدهم الى اراهم كنسبة قد هم الى قد هم الثاني الراي الذي يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها ويقرر ما يوضع محاسنها ويسهل طرق الاستنباط منها كما قال ابن المبارك ليكن الذي تعتمد عليه الاثر وخذ من الراي ما يفسر لك الحديث وهذا هو الفهم الذي يفتقر اليه سبحانه به من يشاء من عباده وهو رأي مستند الى استدلال واستنباط من النص وحققا ومن نص اخر مع هذا من الطوف فهم النصوص وادقه الثالث من الراي المحمدي الذي قاطأت عليه الامة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فان ما توطأوا عليه من الراي لا يكون الا صوابا كما قاطأوا عليه من الرواية والرواية والامة معصومة فيما توطأوا عليه من روايتهم او روايتهم هذا كان من سداد الراي واصابته ان يكون شروعي بين اهلها ولا ينفرد به واحد وقد ملج الله سبحانه المؤمنين بكون امرهم شروعي بينهم

الرابع ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجد هاتين السنتين  
 فان لم يجد هاتين السنتين فبقضى به الخلفاء الراشدون او اثنان منهم او واحد فان لم  
 يجد فبقاؤه واحد من الصحابة فان لم يجد اجتهد برأيه ونظر الى اقرب من ذلك من  
 كتاب الله وسنة رسوله واقضية اصحابه فلهذا هو الراي الذي سوغه الصحابة واستعملوه  
 واقرعوا به بعضهم بعضا عليه والادلة على ذلك من الكتاب السنة كثيرة طيبة جدا وفيها  
 انما حجة عن الصحابة والسلف بطول ذكرها ويستدعي مؤلفا مستقلا وقد قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وما خلا فهو فضل علم اية محكمة او سنة قائمة او فريضة عادلة  
 وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فرأى جمعا من الناس على  
 رجل فقال من هذا فقالوا يا رسول الله رجل عليم قال وما العلامة قالوا علم الناس  
 بالاسانيد العرب واعلم الناس بالعربية واعلم الناس بشعر واعلم الناس بما اختلف عليه  
 العرب فقال هذا علم لا ينفع وجه لا يضر والاحاديث في ذلك كثيرة يشهد بعضها  
 على بعض ورسالة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري في القضاء واحكامه معروفة  
 ذكرناها في كتابنا ظفر الاضي وهو كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبخواب عليه  
 اصول الحكم والشهادة والحكم والمفتي اخرج شي اليه وكذا في كتابنا حجة الامم الاربعة  
 والفقهاء فاطمة بصحيفة عمر بن شبيب عن ابي عبد الله عن جده ابي عبد الله في اثمة الفقه  
 الا من احتاج اليها واحتج بها وانما طعن فيها من لم يعمل احكام الفقه والقنوي كما في حاتم  
 البستي وغيره والاقيسة المستعملة في الاستدلال ثلاثة قياس حالة وقياس دلالة وقياس  
 شبهة وقد وردت كلها في مواضع من القرآن والاول هو الجمع بين الاصل والفرع <sup>ففي</sup> بالانسان  
 في المعنى الثاني هو الجمع بينهما كدليل العلة وتلزمها وانما الثالث هو بحكمه الله سبحانه والآخر  
 البطلان كقوله تعالى ان يسرقا فقد سرقا نزاعا له من قبل فلم يجمعوا بينهما بامانة ولا دليل  
 وانما الحقوا احدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الفهم في الجمع بينهما <sup>سيف</sup> ويريد  
 وهو قياس فاسد وامثلة هذه الاقيسة على وجه البسط والتفصيل ذكرها المحققون  
 ابن القيم رحمه الله الام لا يستعمل هذا المختصر لذكرها وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع

فيما يرجح فيه مصاعن الله ورسوله وهذا الحديث ذكوة في رساله القضاء وان كان  
 عن غير مصيين لهم اصحاب معاذ فلا يضر ذلك لانه يدل على صحة الحديث وان كان  
 حديث به الكارث بن عمرو جماعة من اصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا يبلغ والشهرة  
 من ان يكون عن واحد منهم لوصي كيف مشهورة اصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل  
 والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كان ابدا يخرج بل  
 اصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة  
 حامل لواحد الحديث وقد قال بعض ائمة الحديث اذا لايستد في شعبة في اسناد  
 فاشد ديديك به قال ابو بكر الخطيب وقد قيل ان عباد بن عباد رواه عن عبد الرحمن  
 بن خنيس عن معاذ وهذا السناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد  
 نقلوه واجتزأ به فوفقنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى  
 لاوصية لوارث وقوله في البحر والظهور ما رواه والحق ميتة قوله اذا اختلف المتابعان  
 في الثمن والسلمة قائمة فأكفوا وتروا البيع وقوله الدية على العاقلة وان كانت هذه الاحاديث  
 لا تثبت من جهة الاسناد ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة فثبوتهما عند جمهور طلب  
 اسنادها فكذلك حديث معاذ الاجتزأ به جميعا فثبوته عن طلب اسنادها انتهى كلامه  
 وقد جرت النبي صلى الله عليه وسلم الى ان يجتهد بآية وجعل له على خطاه في اجتهاد  
 الراي لجزا واحدا اذا كان قصدا معروفة الحق واتباعه وقد كان اصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يجتهدون في الفوازل ويقسمون بعض الاحكام على بعض ويعتبرون  
 النظر بنظيره وقد اجتهدوا في حق النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الاحكام ولم يعنفهم كما امر  
 يوم الاحزاب ان يصلوا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلوا في الطريق  
 وقال لهم من التأخير وانما اراد سرعه التماس في النظر الى المعنى واجتهد الآخرون في  
 اخروها الى بني قريظة فصلوا بالليل انظر الى اللفظ وهو لا سلف اهل الظاهر ولا تلك  
 سلف اهل المعاني والقياس فاعتناء اجتهاد الصحابة كثرة جدا تستدعي مؤلفا مستقلا  
 وبالجملة فالصحة مثلاً الرافعة بنظرها وشبهها بما لها او ردا بعضها الى بعض احكامها

وفتح العلماء باب الاجتهاد ونحوه بطريقة ويدنو لهم سبيله والفقهاء اخص من الفهم  
 وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قدر زائد على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة ونسب  
 ثقاة الناس في هذا تفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كانت الصحابة ارفعهم امة  
 لم يرد نبيها واتبع له وانما كانوا يدنون حول معرفة مرادة ومقصودة ولم يكن احد  
 منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه الى غيره البته والعلم  
 بمراد المتكلم يورث تارة من عسى بلفظه وتارة من عموم علمه ونحوه على الاول اوضح  
 لا باب الالفاظ وعلى الثاني اوضح لا باب المعاني والفهم والتدبر وقد يعرض لكل  
 من الفريقين ما يجمل بعرفه مراد المتكلم فيعرض لا باب الالفاظ لتقصيرها عن  
 عموما وضمها تارة وتحميلها فوق ما يريد بها تارة ويعرض لا باب المعاني لتأخير  
 ما يعرض لا باب الالفاظ فهذا اربع اوقات هي منشأ غلط القومين وذكر في الاصول  
 امثلة لذلك واصلح اليها والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع وانما  
 الالفاظ قصر وابعانها عن مرادة والمقصود ان الواجب فيما علق الشارع الاحكام بمن  
 الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظ ومعانيها ولا يقصر بها ويعطى اللفظ حقه والمعنى  
 حقه وقد مدح الله سبحانه اهل الاستنباط في كتابه وانه افضل اهل العلم ومعلوم ان  
 الاستنباط انما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها الى بعض فيعتبر ما يصح منها  
 ببعضه مثله وشبهه ونظيره وبما في الاصل هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط  
 قال الجوهري الاستنباط كالا استخراج ومعلوم ان ذلك قدر زائد على مجرد فهم اللفظ  
 فان ذلك ليس طريقة الاستنباط اذ موضوعات الالفاظ لا تنال بالاستنباط وانما تنال  
 به العلى والمعاني والاشياء والنظائر ومقاصد المتكلم والله سبحانه ذم من سمع ظاهرا  
 جهرا فاذا دعه وافشاه وحمد من استنبط من لوى العلم حقيقة فمما في ذلك فائدة  
 نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج له لعلك لا نظير بها في غير هذا المختصر  
 ولا يقرب منها فلنذكر مع ذلك ما قالها من النصوص والادلة على ختم القياس وان  
 ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوجيان قال تعالى فان تنازعتم

شيء فردوه إلى الله والرسول فاجمع المسلمون على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد  
 إلى الرسول هو الرد إليه في حضرة وحياته وإلى سنته في غيبته وبعد حياته والله أعلم  
 ليس بهذا ولا هذا ولا يقال الرد إلى القياس هو من الرد إلى الله وإلى الرسول وقال تعالى  
 لما أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أرك الله ولم يقل بما رأيت أنت  
 وقال من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون وفي أخرى هم الظالمون وفي أخرى  
 هم الكفرون وقال اتبعوا ما أنزل إليكم وقال ولزنا إليك الكتاب تبعيا لكل شيء  
 وقال أولم يكفهم لما أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل إن ضللت فأنما  
 أضل على نفسي وإن أهديت فبما يهدي إلي رب فلو كان القياس هدى لم يضلوا  
 في الوحي وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم فلا يؤمن حتى  
 يوحى بحكمه وحده وهو حكيم في حال حياته وتحكيمه فقط بعد وفاته وقال  
 يا أيها الذين آمنوا لا تقوا ما بين يدي الله ورسوله أي لا تقولوا حتى يقول وقال  
 اليوم أكملت لكم دينكم فالذي أكمله الله سبحانه وبينه هو ديننا لا دين لنا سواه فإن  
 فيما أكمله لنا القياس ما ينفي عليه وقد أخبره سبحانه أن الظن لا يغني من الحق شيئا وأخبر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الكذب الحديث وفي عنده من أعظم الظن ظن القياس فافهم  
 ليسوا على يقين والله تعالى بكل شيء عليم إلى الأمام وأقيستنا واستبنا ما لنا وأما وكما  
 الرسول البين عنه ضاينه عنه وجلبت بآه وما لم يبينه فليس من الدين ونحن  
 نناشدكم الله هل اعتمدكم في هذه الأقيسة الضميمة والأوصاف المحدثة الخيلية  
 على بيان الرسول أم على إراء الرجال وظنونهم وحدسهم والرسول صلى الله عليه وسلم  
 لم يبلغ أمتة إلى القياس قط بل قد صرح عنه أنه أنكر على عمر أسامة محض القياس في  
 شأن الحثين اللتين أرسل بهما إليه ما قبله أسامة قياسا ليس على التماس ولا انتفاع  
 والبيع وكسوتهما الغيرة وردها عمر قياسا تمكنا على لبسها أسامة أباح وعمر حرم قيا  
 فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد من القياسين وقال لعمر ما بعثت بها إليك لتستمتع  
 وقال لأسامة لتشتقها آخر النساء أنك النبي صالم فما تقدم إليهم في الحق والنص على خير

لبسه فقط فقياساً قياساً أخيراً فاحدهما قاس اللبس على المالك لا غير قاس النفاق  
على اللبس والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حرمه من اللبس لا يتعدى إلى غيره وما أباحه من اللبس  
لا يتعدى إلى اللبس وهذا عين ابطال القياس وامثلة ذلك كثيرة جداً لا يسع المقام  
للمسطر وأما الصحابة فقد قال أبو هريرة لابن عباس إذا جاءك الحديث عن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فلا تضربه إلا بمثل إلى غير ذلك من أقوالهم وكذا أقوال أئمة التابعين وقاصيهم فانهم  
صرحوا بدم القياس ابطاله والنبي عنه قال محمد بن سيرين القياس شوم واول من  
قاس ابليلس فهلك وانما عبدت الشمس والقمر بالمقائش قلت فكذلك تعبد القوم بها  
الا بالمقائش وقال شرح القاضى ان السنة سيف قياسكم وقال الشعبي السنة لموضع  
بالقياس قال ايضا انما هلككم حين تركتم الاثار واخذتم القلائد وعن ابن شبرمة قال  
دخلت انا وابو حنيفة على جعفر الصادق وقلت امتنع الله بك هذا فاجل من اهل المراق  
له فقه وعقل فقال لجعفر لعله الذي يقيس الدين برأيه ثم اقبل علي فقال اهل النفاق  
فقال له ابو حنيفة نعم اصحك الله فقال لم جعفر اتق الله ولا تقس الدين برأيك فان اول من  
قاس ابليلس اذ امر الله بالسجود لادم فقال انا اخو منه خلقتني من نار وخلقته من طين ثم  
قال لابي حنيفة اخبرني عن كلمة اولها شرك وآخرها ايمان فقال لا اوتي قال جعفر  
لا اله الا الله فلو قال لا اله ثم اساء كان مشركاً وكلمة اولها شرك وآخرها ايمان  
قال ويحك ايها اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله اولاً ثم قال بل قتل النفس فقال له  
جعفر ان الله قد اهلك في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا الا اربعة فكيف يقوم  
لك قياس ثم قال ايها اعظم عند الله الصوم او الصلوة قال لا بل الصلوة قال فما بال الصلوة  
اذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا تقس فانما تقف ظناً  
فمن فانت لو حن ومن خالفنا بين يدي الله فنقول قال الله وقال رسول الله وتقول فنت  
واصحابك ولنا وقسنا في فعل الله بنا ولا كرمنا في ادراكنا في الاعلام وفي الباب ونايات عن جماعة من  
العلماء لا تحصى كثرة وقال الشعبي وشك ان يصير الجهل علماً والعلم جهلاً قالوا وكيف يكون  
هذا يا ابا عمر وقال كنا نتبع الانار وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فلا بد لنا من غير ذلك

وهو القياس وعنه قال لأن بعض بعينة أصحابي من أئمة في مسألة رأيي والعينة  
بالمعنى المهمة انخراط متع في ابوال لابل حينما حتى تظلي بها الأبل من البحر وتكون أحمد  
بن حنبل يذكر على أصحاب القياس ويتكلم في كلام شديد وهذا الباب واسع جدا  
ولو كان القياس حجة لما تعارضت الأبيسة وناقض بعضها بعضا بحجج الله وبيدانه لا نقاشا  
ولا تنهايت وعامة الاختلاف بين الأمة إنما نشأ من جهة القياس وهذا يدل على الله  
من عند غير الله وكان التنازع والاختلاف أشد شيء على رسول الله صلى الله عليه وآله وكان إذا  
من الصحابة اختلاف يسيرا في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كأنما في مفيد حب  
ويقول أحمد أمير ثم ولم يكن بعدله أشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه وتنازع  
الصحابة في عهد عمر رضي الله عنه في المسائل وأقر بعض أصحابنا على اختلافهم ولم يكن خلافا  
عثمان اختلاف في مسائل يسيرة ثم انما اختلاف السلف والاختلاف من الله  
رسوله صلى الله عليه وآله قال علي رضي الله عنه انتم تفتنون قائي أكره الاختلاف فارجوا أنتم  
كلمات أصحابي وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله من قبلنا أن تكونوا اختلافهم على  
أنبيائهم والروايات في هذا الباب كثيرة لا تستقصى وهذا غرض من فيض وقطرة من  
بحر من ذم القياس والرأي والاختلاف فليعرف الناظر في هذا المقام قدره ولا يتعدك  
طوره وليعلم أن وراء سوء يقينه بحار طافية وفوق سريره في العلم ما وب فوق الله  
عالية فان وثق من نفسه أنه من فرسان هذا الميدان وجملة هؤلاء الأقران المجلس  
مجلس الحكم بين الفريقين ويحكم بما رضى الله ورسوله بين هذين الفريقين فان الذي  
كله الله وان الحكم لا يقع في هذا المقام قاعدة المذهب كيت وكيت وقطع به جمهور  
من أصحابنا وتخصل لنا في المسألة كذا وكذا وصحح هذا القول خمسة عشر مخرج  
الأخر سبعة وان عللنا سبب علمه قال نص عليه فانقطع النزاع ولو خالف النص في قول  
الاجماع والناس انقسم في هذا الموضع الى ثلث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط  
بأحكام الأحوال وظل بعض هو لا حتى قال ولا عشر مشارها فالحاجة إلى القياس  
فرق الحاجة إلى النصوص ولعلم الله أن هذا مقدار النصوص في فهمه وطوره ومعرفة

لا مقدار هاني نفس الامر واجمع هذا القائل بان النصوص متناهية وحوادث العبادات  
 متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي يخرج وهذا احتجاج فاسد جدا من وجوه ذكرها الحق  
 ابن القيم في الاعلام ولا يتسع لذكرها هذا القام والسنة والقرآن كفيلا لان الحكم كل حادثة  
 تحدث وفازة تنزل امر كفالة صرف ذلك من شرح الله صدره للاسلام ولم يفسد عقله  
 اراء الخاص والعامة وقرقة قالت القياس كانه باطل محرم في الدين ليس منه وانكروا  
 القياس الجلي الظاهر حتى فرقوا بين المتماثلين وزعموا ان الشارع لم يشرع شيئا  
 بحكمة اصلا ولا في تقييد خلقه وامره وهو لا يردوا من الحق العاقل والعقل والفطرة و  
 الشريعة ما سلطوا به عليهم خصصهم وصاروا من ردة بدعة وقابل القاسد  
 بالقاسد وقرقة قالت بالقياس لكن نفقت الحكمة والتعليل والاسباب كابي الحسن  
 الاشعري واتباعه ومن قال بغيره من الفقهاء ملتزم بالائمة وليس عند الكذلناس غير  
 اقول هؤلاء الفرقى الثالث وطالب الحق اذا رأى ما في هذه الأقوال من الفساد والتناقض  
 ولا اضطراب ومناقضة بعضها البعض ومعارضة بعضها البعض بقي في الحيرة فترك اختياره  
 الى فرقة منها له ما لها وعليه ما عليها وتارة يتردد بين هذه الفرق عينا تارة وثباتا  
 اخرى وتارة يلحق الحوب بينهما ويقف في النظارة وسبب ذلك خفاء الطريقة المشايخ في  
 الوسط الذي هو من المذاهب كالاسلام في الادب ان وعليه سلف الامة واتباعها و  
 الفقهاء المعبرون والعلماء المبرزون من انبياء الحكم والاسباب والاعايا والحق في  
 في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلت  
 عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة فاتفق عليه الكتاب والبيان ومن تامل  
 كلام سلف الامة وائمة السيرة رآه بنكر قول الطائفتين الخوفتين عن الوسط فبنكر  
 قول المعتزلة المكنزين بالقدر وقول الجهمية المنكرين للحكم والاسباب الرحمة فلا يرضون  
 لانفسهم بقول احد من هؤلاء وجامعة البدع المحدثنة في اصول الدين من قولهم انكر  
 الطائفتين الجهمية والقدرية والمقصود افرح كما انفسوا الى ثلاث فرق في هذا الاصل  
 انقسموا في فرعه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكره بالكلية وفرقة قالت به وانكر الحكم



والتعليل والناسبات والفرقتان اخلت النصوص عن تناولها جميع احكام المكافين  
 وانها اخلت على القياس الصواب وراء ما عليه الفرق الثلث وهو ان النصوص محببة  
 باحكام الاحداث ولم يجعلها الله ولا رسوله على رأي وقياس بل قد بين الاحكام كلها  
 والنصوص كافية وافية والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص فهذا دليل ان الكتاب  
 والميزان وقد تحقق كدالة النص اولا يبلغ العالم فيعدل الى القياس ثم قد يظهر موافقة  
 للنص فيكون قياسا صحيحا يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقته  
 او مخالفته ولكن عند المجتهد قد يخفى موافقته او مخالفته وكل فرقة من هذه الفرق  
 الثلث سدوا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطروا الى قسعة طريق اخرى  
 اكثر مما يجتمعه وبيان ذلك يستدعي مثالا مستقلا وقد عقد الحافظ ابن القيم فخر الاملا  
 فصولا في بيان شمول النصوص واغنائها عن القياس وفي بيان انه ليس في الشريعة  
 شيء عليه خلاف القياس وان ما ينظر مخالفته للقياس فاحل الامرين لازم فيه ولا بد  
 اما ان يكون القياس فاسدا ويكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع وذكر  
 لذلك امثلة كثيرة بشيخ وبسط لا يتصور فقه شيوخنا في هذه النبذة يسيرة تطالعك  
 غلة ما وراءها من انقليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة  
 الذين لا يعسر لهم فيه مخالف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجوا  
 وعدها كما ان العقول الصحيحة دائر مع اخبارها وجوا وعدها فلا يخبر الله ولا رسوله بما  
 يناقضهم العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل انتهى وهكذا البحوث في  
 التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والافتاء به وفي ما يجب المصير اليه الى  
 ما يسوغ من غير ايجاب قدا اطل الحافظ ابن القيم في الاصلاح في تفصيل القول بذلك  
 الى كرارين طويلا وحررا احتج المقلدين وادلتهم واجاب عن كل حجة ودليل لهم  
 جريا شافيا كافيا وافيا لم يغادر شيئا من الرد على المقلدين وذكر احوال وثابتين  
 وجهان الاحتجاج عليهم وليس الكلام على ذلك من عرضنا في هذا الكتاب وما حق  
 البجانه هذه بالافراز وجعلها كتابا مستقلا مع ضم كلام القاض العلامة محمد بن علي الشوكاني

في مؤلفاته في التقليد وهو ايضا كثير جدا في مؤلفات مستقلة وغصون الشجر  
ومسائل في تفسيره فتح القدير هو حاصل ذلك كله يرجع الى انواع ثلاثة احكامها  
الاعراض عما انزل الله وعدم الانتفاء اليه الكفاء بتقليد الابرار الثاني تقليد من  
لم يعرف التقليد انه اهل لان يوجب له الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهورها  
الدليل على خلاف قول المقلد وقد دم الله سبحانه هذه الانواع الثلاثة من التقليد  
في غير موضع من كتابه وهذا التقليد هو ما اتفق السلف والائمة الاربعة على صحة وتقريره  
على الحديث من اتقى بقضاياه وثبت بما اتفقوا على من افتاءه وقبىه دليل على تحريم الافتاء  
بالتقليد قال ابو عمر والثبت الحجة التي ثبت بها الحكم باتفاق الناس وحد العلم بالبيان  
وادراك المعلوم على ما هو في ان له الشيء فقد علمه والمقلد لا علم له لم يفتلغوا في  
ذلك ومن ههنا قال البصري رحمه الله

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهمي

ولا اتباع في الدين مسوخ والتقليد ممنوع ولا اتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي  
صالحه واجوبه فهو من بعد في التابعين وغيره والتقليد الرجوع الى قول قائل بالحجة  
وقد نفي الائمة الاربعة عن تقليدهم وروى ما من اخذ اقوالهم بغير حجة وانما حدثت  
هذه البدعة بدعة التقليد في القرن الرابع المذكور على لسان النبي صلى الله عليه وسلم  
وحين نشأت هذه الطريقة فوجدتها معارضة النصوص بالاجماع المجهول والفتوى بالاجماع  
وصكون لم يعرفوا خلاف من المقلدين اذا اجمع عليه القرآن والسنة قال هذا خلاف  
الاجماع وهذا هو الذي انكره ائمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذا  
من ادعاه قال احمد الامام من ادعى الاجماع فهو كاذب وقال اذا سمعتم يقولون اجماع  
فاتهمم وانما يصار الى الاجماع فيما لم يعلم فيه كتب ولا سنة ثم حدثت بعد هو كذا  
فرقة هم اعداء العلم واهله قالوا انزلت بالفتوى او الجهمي انزلت بالفتوى ان ينظر  
فيها كتاب الله فلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اقوال الصحابة بل الى ما قاله متبوعه ومن  
جمله عماد علي القرآن والسنة فما وافق قوله الفتى به وحكمه وبخالفه لم يجزه له

والفتى بالفتوى  
وبين النوعين  
ان الاول غلط  
ان الثاني غلط  
ان الثالث غلط  
ان الرابع غلط  
ان الخامس غلط  
ان السادس غلط  
ان السابع غلط  
ان الثامن غلط  
ان التاسع غلط  
ان العاشر غلط

ولا يقضي به وإن فعل ذلك تعرض لعزاه عن منصب الفتوى والحكم وهذا من أعظم  
 خطايات فرقة المقلدين على الدلائل ولما ظهر لهم واحد هو مرفقهم واضربوا أخبارهم  
 عما وجدوا من السواد في البياض من الأقوال لا علم لهم بغيرها من باطلها لكان لهم عدا  
 لما عند الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد آخر لأهل الله والقيمين لله بحجة قال  
 أبو عمرو وليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وقد خفي عليه بعض ما انتهى قد سرحتك  
 الخفاء بالحفاظ ابن القدير في الأعلام أسمايا سم ثم قال وهذا الباب كونه عناء لجماعة سفيهة  
 انتهى إذا كان قد خفيت أشياء على الصحابة رضي الله عنهم فكيف على من لم يبلغ شأوا  
 من هو بعدهم وإنما يحرض الناس في هذا الزمان على ما قاله الآخر وكما تأخر الرجل  
 أخذوا كلامه وهجروا وكانوا يهجرون كلام من فقه حتى شغل اتباع الأئمة أشد الناس  
 فهم كلامهم وأهل كل عصر وإنما يقعون ويقضون بقول أدنى فلا أدنى اليهم وكما  
 بعد العهد إذا تكلم المتقدم هجرا ورغبة عنه ولو كشف الغطاء وحقت الحقائق  
 لرأوا نفوسهم وطريقهم مع أهل الاتباع كما قال قائل س \*  
 نزلوا بمكة في قبائل هاشم وثلاث بالبيداء أبعد نزل

ولكن قد ضمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا تزال طائفة من أمتي على الحق إلى يوم  
 من خلد لهم فامس خالفهم حتى تقوى الساعة وهي لا هم أولو العلم والمعرفة بما يش  
 الله به رسوله فاهتم على بصيرة دينية بخلاف المقلد الأعمى الذي قد شهد على نفسه  
 بأنه ليس من أولي العلم والبصائر والمقصودان الذي هو من لوازم الشريعة فالمناجاة  
 والاقتداء فقد قدم النصوص على آراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ابتاع  
 الفصل ألفا الزهد في النصوص والاستغناء عنها بأراء الرجال ونقد بعضها عليها أو  
 الإنكار على من جعل كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة نصب عينيه وعرضه لآراء  
 العلماء صليها ولم يتخذ من حديث الله ولا رسوله وليجة قطاعة من لوازم الشرع ولا هم  
 الذين لا يبالون بأطال هذا لأن ولا يتابع لون واختلاف ما في أسد باب الاجتهاد على  
 قول كثيرة ما نزل الله بهام سلطان عند هؤلاء أن الأرض قد خلت من قائم بحجة

ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم والحق ولم يحل لأحد أن ينظر في كتاب الله ولا سنة رسول الله  
 لأخذ الأحكام منها ولا يفتي بما فيها حتى يرضيه على قول مقدر ومتبطلان  
 وافقه حكمه وافق به والارادة لم يقبل وهذا قول كما ترى قد بلغت من الفساد  
 والبطالان والتناقض والغفل على الله بلا علم وأبطال الحق والزهد في كتابه وسنته  
 وتلقى الأحكام منها ما يبلغها وأبى الله أن يتم في ربه ويصدق قول رسوله صلى الله عليه وسلم  
 الأرض من قائم لله بحجة ولن تزل طائفة من أمته على محض الحق الذي بعث به وآله  
 لا يزال أن يبعث على رأس كل مائة سنة طائفة من أمته من يجد لها دينها من مشايخ  
 الدنيا وعجايبها تجوز الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرأي القياس لا طائفة  
 الفقه وعدم تجوز ذلك لحفاظ الإسلام وهدى الأيام وصدر الأمان وأعلم الأمة  
 بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة وقنا وأهم كاسم والتأني وإن راهاه  
 البخاري ودافدين علي ونظر الأمر على سعة علمهم بالسنن ووقوفهم على الصحيح منها  
 والسقيم وتحويلهم في معرفة أقوال الصحابة ودقة نظرهم ولطف استقراءهم  
 للدلائل ومن قال منهم بالقياس تقياسه من أقرب القياس إلى الصواب وأبعد  
 عن الفساد وأقربه إلى النصوص مع شدة ورعهم وما فهم الله من حجة المؤمنين  
 لهم وتعظيم المسلمين علماءهم وعامة لهم لم كان أجمع كل فريق منهم وترجيح  
 مشيئة بوجه من وجوه الترجيح في نقد زمان أو زهد أو ورع أو لقاء شيخ  
 وأما ما يلزم من بعده أو فرقة أمكن غير هؤلاء كما هو أن يقولوا لهم جميعا يقولكم  
 هذا أن لمؤانفوا من التناقض يوجب عليك أن تتركوا قول متبوعكم لقول من هو  
 أقدم منه من الصحابة والتابعين وأعلم وأورع وأزهد وأكثر اتباعا وأجمل رأيين  
 اتباع الصحابة من اتباع الأئمة المتأخريين في الكثرة والجلالة فما الذي جعل الأئمة  
 باتباعهم أسعد من هؤلاء باتباعهم وفي الإعلام فصل مستقل في تحريم الافتراء  
 الحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص  
 وذكر أجمع العلماء على ذلك لأن طول الكلام يذكر ما فيه من الأدلة والآيات للدلالة

على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله أيضا كثيرة جدا ولكن ذلك امثلة رد النص من الحكمة  
 بالمشابهة لا كداتخصر ذكر جملة صالحة منها في الاعلام وبلغنا الى المثال السابع السبعين  
 فخرجت فصول انقيسة طيبة في بيان تغيير الفتوى واختلافها بحسب الازمان والمناسبات  
 والاحوال والنيات والعوائد وهو فصل عظيم بالنفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط  
 عظيم على الشريعة اوجب من الحرج والمشقة وتكليف على السبيل اليه وما يعلم ان  
 الشريعة الباهرة التي هي في اعلی رتب المصالح لا تأتي به فان الشريعة مبناها و  
 اساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد فجعل كل ما حرمها ومصلحا لكلها و  
 حكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الصحة الى الضد او عن  
 المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وان ادخلت فيها  
 بالتأويل عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في ارضه وحكمته الدالة  
 عليه وعلى صدق رسوله اتمرد دالة واصدقها وهي نورة الداعي ابصروه المبصرون  
 وهذه الذرية اشد من المهدون وشفاء التام الذي يبرء بهم وعمل خليل وطريق  
 المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل في قرة العيون وفي  
 حياة القلوب ولذة الارواح في ايام الحيا والنعمة والدار والنور والشفاء والعصمة  
 وكل خير في الوجود فانما هو متفاد منها ومصاص ليعاقل نفسه عن في الوجود فسد به  
 من اضاعتها ولو لا رسوم قد بقيت لمخرت الدنيا وطوبى للعالم في العتمة تلك اسقام  
 العالم وبها يمسك الله السموات والارض ان نزلوا فاذا اراد الله تعالى خرابا زلزلها  
 على العالم ورفع اليه ما يقب من رسومها فالشريعة التي بعث الله بها رسوله صلى الله عليه وآله  
 وقطب دحي الفلاح والسعادة في الدنيا والاخرة ولهذا الاجمال تفصيل ذكره في الاعلام  
 بامثلة صحيحة عن السقام لا يحفل لان ذكرها هذا اللقاه ونحت كل مثال من هذه الامثلة  
 مسائل ومباحث وقواعد وحقائق يطول ذيلها ثم ذكر بعد ذلك فصولا في الجمل التي  
 احدثها الفقهاء وضرر لها امثلة كثيرة يبلغ عددها الى المثال الخامس عشر بعد المائة  
 فذكر تحت كل مثال منها خارج منها فجمع الكتاب سفر اكبر اثر حرر فصولا في جوار الفتوى

بالأثر السلفية والفناوى الصحابة وانها اولى بالأخذ بها من أراء المتأخرين فتأولهم  
 وان قربوا الى الصواب بحسب قرب اهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه  
 عليه وعلى آله واصحابه فكلما كان العهد بالرسول اقرب كان الصواب اغلب فهدى الحكم  
 بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من السائل لكن الفضلون في العصر المتقدم أكثر  
 من الفضلدين في العصر المتأخر وهكذا الصواب في اقوالهم أكثر من الصواب في اقوال  
 من بعدهم فمن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم  
 في الفضل والدين وعلوه لا يسع المقتي والحاكم عند الله ان يفتي ويحكم بقول فلان  
 وفلان من المتأخرين من مقلدى الائمة وياخذ برأيه وتوجيهه ويدرك الفتوى والحكم  
 بقول البخاري واصمعي بن ناهويه وعلي بن المديني وعمر بن شعور المزني وامثالهم بل  
 يترك قول ابن المبارك والافاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وسماكة  
 زريق وحماة بن مسلمة وامثالهم بل لا يلتفت الى قول ابن ابي ذئب والنزهي في الحديث  
 بن سعد وامثالهم بل لا بعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم بن سالح  
 وعطاء وعطاء بن وبرة أكبر بن زبدي وابي وائل وجعفر بن محمد واذواية بن ماسية وغيرهم  
 به بل يرى تقدم قول المتأخرين من اتباع من قلده على فتوى ابي بكر الصديق وعمر وعثمان  
 وعلي وابن مسعود وابي بن كعب وابي الدرداء وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر  
 وابن الزبير وعبد بن الصامت وابي موسى الاشعري واصحابهم فلا يذنب ما عداهم  
 خلا من الله تعالى راسوى بين اقوال اولئك وقتا واهم باقوال هؤلاء وقتا واهم  
 فكيف اذا رجعوا عليها فكيف اذا عاينوا اخذ بها حكما وافتاء ومنع الاخذ بقول الصحابة  
 واستجاز عقوبة من خالف المتأخرين لها وشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة  
 اهل العلم وانه يكيد الاسلام ناله لقد اخذ النثل المشهور رمتي بدلتها وانسلت  
 ومعنى ورثة الرسول باسمه وكما هم اقاربهم وربما هم يدانهم وكثير من هؤلاء يصح  
 ويصح ويقول ويعان انه يجب على الامة كلها اخذ بقول من قلده دينا ولا يجوز  
 الاخذ بقول ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة وهذا كلام من اخذ به

ونقله عنه <sup>عليه</sup> الله ما نقله ويخبره عليه يوم القيامة اجزاء الاولى والذي نقله الله به ضد  
 هذا القول والرد عليه كما فصل ذلك صاحب الاعلام في الاعلام والذي لا يستغنى عنه  
 هو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح عنه بشئ  
 اخر ينفعه ان الغرض علينا وعلى الامة الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا يتركه  
 بخلاف احد من الناس كائنا من كان لا يفرقه ولا غيره اذ من الممكن ان ينسب الراوي  
 الحديث او لا يحضره وقت الفتيا ولا يتحقق دلالة على تلك المسئلة او يتناول فيه  
 تاويل مرجح او يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الامر او يقدر  
 غيره في فتواه بخلافه اعتقاده انه اعلم منه وانه انما خالفه لما هو اقوى منه ولو قدر  
 انتفاء ذلك كله ولا سبيل الى العلم بانه غايب ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم يجب  
 مخالفته لما رواه سقوط عدل الله حتى بلغت سيئاته حسناته ومخالف هذا الحديث  
 الواحد لا يحصل له ذلك ثم الواجب علينا عند فقد الحديث الاخذ بقاوى الصحابة  
 ثم بقاوى التابعين اذ الممكن مخالفة للنصوص وهكذا يجب المصير في تفسير القرآن  
 الى اقوالهم اذ الممكن مخالفة للغة العربية التي نزل بها القرآن ووردت بها السنة ثم  
 الاخذ بقاوى اهل العلم بالحديث وهم الحفاظ كما صاحب الامهات الست من  
 يدل عليهم في هذا العلم الشريف واما الفتوى بما في كتب الفروع وصحف المذهب  
 الاربعة وغيرها فمقتضاها الميرة الله ولا رسول له بل بما اراده متبوعه ومطاعه او نفسه  
 وابليس في الحكم والطاغوت اجازنا الله سبحانه وتعالى عن ذلك وهذه فرائد مائة  
 لا مندوحة للمفتي وللمجهر للفتيا عن الاطلاع عليها والعلم بها

**فائدة** استمثلة السائلين اربعة انواع لا خامس لها الاول السؤال عن الحكم يقول ما  
 حكم كذا وكذا الثاني السؤال عن دليل الحكم الثالث عن وجه دلالته الرابع الجواب  
 عن معارضة من سأل عن الحكم فالمسئول حاله ان احدا مما ان يكون عالما به  
 الثانية ان يكون جاهلا به فان كان جاهلا به حرما لا فناء بلا علم فان فعل فعليه  
 الله واخر المستفتي فان كان يعرف في المسئلة ما قاله الناس ولم يتبين المصالح

من باقرهم فله ان يذكره فيقول فيها اختلاف بين العلماء رجيح ان امكنه و  
ان كان عالما بالحكم فالسائل حالتان احدهما ان يكون قد حضر وقت العمل او خارج  
الاسئلة فيجب على المفتي المبادرة على الفور الى جوابه فلا يجوز تاخير البيان عن وقت  
الحاجة والثانية ان يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها فهذا لا يجب على المفتي  
ان يجيبه عنها وقد كان السلف الطيب اذا سئل احد هم عن مسئلة يقول للسائل  
هل كانت او وقعت فان قال لم يجبه وقال دعنا في عافية هذا لان الفتوى بالاراي لا  
الاعداد الضرورة فالضرورة نتيجة كما تبين اليه عند الاضطراب وهذا انما هو في مسئلة  
لانص فيها ولا اجماع عند من يقول بحجته فان كان فيها نص او اجماع فعليه تبليغه  
بحسب الامكان فمن سئل عن علم فكتبه الحمد لله تعالى يوم القيامة بلجام من نار وهذا  
اذا من المفتي غائلة الفتوى فان لم يامن غائلتها وخاف امساك عنها اترجم الى  
اعلى المفسدين باحتمال اذها وقد امسك النبي صلى الله عليه وسلم عن نقض الكعبة  
واعادتها على قواعد ابراهيم لاجل حدثان عهد فريش بالاسلام وان ذاك ربما  
لغمره عنه بعد الدخول فيه وكذلك ان كان عقل السائل لا يجتنب الجواب عما  
سأل عنه وخاف السائل ان يكون فتنه له امسك عن جوابه قال ابن عباس لو سأل  
عن تفسير آية وما يؤمنك اني اخبرتك بتفسيرها كبرت به لي محمد واناكرته ولم اقل انك الله  
فانك لا يجوز للمفتي ان يعدل عن جواب الاستفتي عما سأل عنه طال ما هو انفع له منه  
ولاسيما اذا تضمن ذلك بيان ما سأل عنه وذلك من كمال علم المفتي وفقهه ونصحه  
وقد قال تعالى يستلونك ماذا انفقون قل ما انفقتم من خير فوالوالدين والاقراب  
واليتامى والمساكين والبعيل ما انفقتم من خير فان الله به عليم فسألو عن المنفق فاجابهم  
بذكر المصروف اذ هو اهم مما سألو عنه ونههم عليه بالسباق مع ذكره لهم في موضع  
اخر وهو قوله قل العفو وهو ما سهل عليهم انفاقه ولا يضرهم ارجاءه فانك لا تجوز  
للمفتي ان يجيب للسائل بالكثر مما سأل عنه وهو من كمال نصحه وعلمه وارشاده ومن عا  
ذلك فلقد اذعله يضيق عطشه وضعف نصحه وقد ترجم البخاري على ذلك في صحيحه



فقال باب من اجاب السائل بالاذن ما سأل عنه ثم ذكر ما بين عمر رضي الله عنه  
عنه ما يلبس المحرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا  
الخفاف الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين فمثل عليا  
المحرم فاجاب عما لا يلبس ونصن ذلك الجواب عما يلبس فان ما لا يلبس محصور وما يلبسه  
غير محصور فلا كراهة لثوبين وبين المحرم كراهة الخف عند عدم النعل وقد سألوه عن الخف  
بما لا يحرم فقال المحرم هو الظهور ما عداه والحل ميتته **فائدة** من فقه المفتي ونصحه اذا  
سأل المستفتي عن شيء فمنعه منه وكانت حاجته تدعو اليه ان يدل له على ما هو  
له منه فيسد عليه باب الخطر ويقبح له باب المباح وهذا لا يتفق الا من عالم بالاصح  
مشفق قد تاجراه وعامله بعلمه فشاله في العلماء مثال الطبيب العالم الناصح في  
الاطباء هي العليل عابضة ويصف له ما ينفعه فهذا بيان اطباء الايمان والاكابر ان  
والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما بعث الله من نبي الا بالبينة اعلم ان هذا  
على غير ما يعلم المحرم وينهاهم عن شر ما يعلم المحرم وهذا اشار به الرسول ورواه  
من بعد المحرم وقد منع النبي صلى الله عليه وآله ان يشتري صاعا من التمر ليجيد بصاين من  
الودي ثم دله على الطريق المباح فقال بع الجمع بالدرهم ثم اشد ما ارادهم جنبا  
فمنعه من الطريق المحرم وادشاه الى الطريق المباح ولما سألوه عند الشك برب ربيعة  
والفضل بن عباس ان يستعملهما في الزكاة ليصيبا ما ينز وجان به فمنعهما من ذلك  
وامر ابن حرد وكان على الخس لمن يعطيهما ما ينكحان به فمنعهما من الطريق المحرم  
وفتح لها الطريق المباح وهذا اقتداء منه به تبارك وتعالى فانه يسأل عبد الله الحجة  
فمنعه اياها ويعطيه ما هو اصلح له وانفع منها وهذا غاية الكرم والحكمة **فائدة**  
اذا افتى المفتي السائل بشي ينبغي له ان يبينه على وجه الاحتراز عما قد يذهب اليه وهم  
منه من خلاف الصواب وهذا باب لطيف من ابواب العلم والنصح والارشاد  
ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافرا ولا ذرعه في عهد في عهد فاما كيف شجحة  
الاولى بالثانية رصع الكثر هو هذا رد ماء الكفار مطلقا وان كانوا في عهدهم فانه لما قال

قال طحاوي في  
الاجابة على  
سؤاله عن  
الذي سأل  
عن الخف  
فانما هو  
الظهور  
ما عداه  
والحل ميتته

لا يقتل مؤمن بكافراً فما ذهب الوهم إلى أن دماء هم هذا وهذا القتل أحل لهم  
 لم يقتل به فرفع هذا التوهم بقوله ولا ذو عهد في عهدة ولقد خفيت هذه الطيفة  
 الحسنة على من قال يقتل المسلم بالكافر العاقل وقد لحديث ولا ذو عهد في عهدة  
 بكافرو منه قوله صلى الله عليه وسلم لا تجلس على القبر ولا تصالوا إليها فلما كان لهية عن  
 الجالوس عليها نوع تعظيم عقبه لها بالنبي عن المباينة في تعظيمها حتى تجعل قبله في  
 مشتقة من القرآن الكريم بقوله تعالى الساعية صالماً بالنساء النبي استن كاحل من  
 النساء الآية فيها عن الخضر بالقول فرما ذهب الوهم إلى أن في الاغلاظ والقرول  
 والتجاوز فرفع هذا التوهم بقوله وقلن فوالمرءة فواو من ذلك قوله تعالى والذين آمنوا  
 واتبعتم ذريةهم بإيمان الآية كما أجوب سبحانه بالحاق الذرية ولا عمل لهم بابائهم في الآخرة  
 فرما توهم توهم ان يحيط الأبوا إلى درجة الذرية فرفع هذا التوهم بقوله وما التناهم عليهم  
 من شيء أي ما نقصنا من الآباء شيئاً من أجور أعمالهم بل رفعنا ذريةهم إلى درجةهم ولم  
 نخطمهم من درجةهم بنقص أجورهم لما كان الوهم بذلك أنه يفعل ذلك باهل النار  
 كما يفعل باهل الجنة قطع هذا الوهم بقوله كل امرئ بما كسب بهدين ومن هذه قوله  
 تعالى اني أوتيت ان اعبد رب هذا البلدة الذي حرما وله كل شيء فلذلك ذكر في قوله  
 البلد الحرام قد يوهم الاختصاص بعقبه بقوله وله كل شيء ومن ذلك قوله تعالى  
 ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ امره قد جعل الله لكل شيء قدراً فلما  
 ذكر كفايته للموكل عليه فرما بهم ذلك الكفاية وقت التوكل بعقبه بقوله قد جعل الله  
 لهم اي وقتاً لا يتعد القويوس قهالي وقته الذي قد لا فلا يستعمل التوكل ويقول قد  
 توكلت ودعوت فلم أر شيئاً لم يحصل لي الا الكفاية فالله بالغ امره في وقته الذي قد لا  
 له وهذا الذي وجد في القرآن العزيز والسنة المطهرة وهو باب لطيف من ابواب غرر الصوفى  
**وقد** ينبغي المفتي ان يذكر دليل الحكم ما خذ ما امكنه من ذلك ولا يلقبه الى  
 المستفتي ساداً مجرداً عن حيلته وما خذ في هذا الضيق عظمة قتلة بهامة من العلم ومن  
 تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة بنفسه رآها شتماً على النبي عليه السلام

وهي ان  
 انما من  
 نفوس الناس  
 في طبعها  
 وقيل في  
 سبيل  
 علمهم  
 ونفوسهم  
 السامع  
 في كل  
 وقت  
 في كل  
 وقت

ونظيره ووجه مشروعيته كما سئل عن بيع الرطب بالقر فقال ينقص الرطب اذا جفت  
 قالوا فهو من المعلوم انه كان يعلم نقصانه بالحجاف ولكن نبيه هم على علة التحريم وسببه  
 ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم قد سألته عن قبله امرأته وهو صائم فقال البيت لو قمضت  
 لم يجزه ان كان يضرب شيئا قال لا فنبهه على ان مقدمة المحظور لا يلزم ان تكون محظورة فاذ  
 غاية القبلة انها مقدمة الجماع فلا يلزم منه تحريم مقدمته ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنع  
 المرأة على عمتها ولا اختها فانكرا اذا صلتم ذلك قطعتم ارحامكم فذكر لهم الحكم ونبيه هم  
 على علة التحريم ومنه قوله لا يبي التحام بن بشير وقد خص بعض ولد له بغلام خاله اياها  
 فقال اي سر لك بكروناك في البر رسول قال نعم قال فانك قال الله واعدا لولدين اولادكم وفي  
 لفظان هذا لا يصلح وفي لفظاني لا يشهد على جوري في لفظ اردء والمقصود انه نبه  
 على علة الحكم ومن ذلك قوله ان الله ورسوله يخبرانكم عن محرم المحرم الاسية فانها حرم  
 ومن ذلك قوله في الفروع صبيها الكفاية اذ ثبت ان منع الله الثمرة فبها كل مال اخيه  
 بغيب حتى والمقصود ان الشارع مع كل قوله حجة بنفسه يرشد الامة الى علل الاحكام  
 ومداركها وحكمها فاورثته من بعده كذلك وهذا كثير جدا في السنة فينبغي للمفتي ان  
 ينبه السائل على علة الحكم وما خذ ان عرف ذلك ولا حرم عليه ان يفتي بلا علم و  
 كذلك احكام القرآن الكريم يرشد سبحانه فيها الى مداركها وعللها بقوله وليس ثابونا عن  
 المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض فامر سبحانه نبيه ان يدل كراهة علة الحكم  
 قبل الحكم وكذلك قوله ما افاء الله على رسوله من اهل القرى الآية وكذلك قوله و  
 السارق والسارقة فاقطعوا ايدهما الآية وقال في جزاء الصيد ليدرك وبال امره  
**قوله** اذا كان الحكم مستغرا جازا مال الزنا فانه النفوس وانما الفت خلافة فينبغي  
 للمفتي ان يولي قبله ما يكون مؤذنا به كالدليل عليه والمقدمة بين يديه فتأمل  
 ذكره سبحانه قصة زكريا واخراج الولد منه بعد انصوام عصر الشبيبة وبلوغه السن  
 الذي لا يولد مثله في العادة فمما ذكره قصة مقدمته بين يدي قصة السبع وولادة  
 من غير لبن فان النفوس لما استت بولدين شيخان كبيرين لولدهما حادثة سهل عليها

لما كان في الرطب  
 في الفروع صبيها  
 حرمه الله تعالى  
 فان سئل عن ذلك  
 قال لا يجوز  
 بالقرآن الكريم  
 ان يفتي بغير علم  
 فينبغي للمفتي ان  
 يولي قبله ما يكون  
 مؤذنا به كالدليل  
 عليه والمقدمة بين  
 يديه فتأمل  
 ذكره سبحانه قصة  
 زكريا واخراج الولد  
 منه بعد انصوام  
 عصر الشبيبة وبلوغه  
 السن الذي لا يولد  
 مثله في العادة  
 فمما ذكره قصة  
 مقدمته بين يدي  
 قصة السبع وولادة  
 من غير لبن فان  
 النفوس لما استت  
 بولدين شيخان  
 كبيرين لولدهما  
 حادثة سهل عليها



الجيد وقوله من القرآن ذى الذكر وأما أقسامه فثلاثة التي هي آيات دالة عليه فمنها جدا  
**فائدة** لا ينبغي للمفسر أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه فإنه يتضمن الحكم والدليل مع  
 البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في أحسن بيان وقول  
 الفقيه للعين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلفوا على  
 منهاجهم يتفهمون ذلك غاية التفهم حتى خلفت من بعدهم خلوف ورغبوا عن النصوص  
 واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص فأوجب ذلك لهم النصوص ومعلوم أن تلك  
 الألفاظ لا تفي بما يكفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران  
 ألفاظ النصوص والأقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأئمة من الفساد  
 ما لا يعلمه إلا الله فالألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد  
 والاضطراب ولما كانت هي عصمة وأصولهم التي إليها يرجعون كانت على مهمهم مع ما يعلم  
 من بعدهم وخطأهم في الاختلاف فيه أقل من خطأ من بعدهم فهم التابعون بالنسبة  
 لهم من بعدهم كذلك وهم جازوا لما استحكم من النصوص عند أكثر أهل الأهواء والبدع  
 كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد ولا اضطراب والتناقض وقد كانت  
 اضطراب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سئلوا عن مسألة يقولون قال الله تعالى أو قال رسول الله  
 كذا وفعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا له سبيلا قط ومن تأمل أجوبة من حول  
 شفاكم في الصدور فلما طال العهد بعد للناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند  
 المتأخرين لا يذكر في أصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله أما أصول  
 دينهم فنصرت حوائج كتبهم أن يقول الله وقول رسول الله لا يفيد اليقين في مسائل أصول  
 الدين وإنما يخرج كلام الله ورسوله فيها الحشوية والجمجمة والمضنية وأما فروعهم فمقتضوا  
 بتقليد من اجتمع لهم بعض المقصودات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسوله ولا  
 عن الإمام الذي زعموا أنه قد روي دينهم بل عملهم فيما يفتنون ويقضون به وينقلون  
 به الحقوقي ويدينون به الفروج والدماء والأموال على قول ذلك المصنف واجتمع عند  
 نفسه وزعمهم عند بني جلدته من يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا لفظ

والحلال ما أحله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما أوجبه والباح ما  
 أبطله والصحيح ما صح وأما في مثل هذا الأيمان فقد دفعنا إلى أمر تخرج من الحق  
 الإله ضيغاً أو تخرج الفروج والأموال ولذا ما أدى به ما يحجب تبدل فيه الأحكام ويقبل التحاليل  
 بالحرام ويجعل المعروف فيه اعلم وأثبت المنكرات والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله  
 من أفضل القربات الحق فيه غريب واغرب منه من يعرفه واغرب منها ما يوعى  
 اليه وينصحه نفسه والناس قد فلق له فائق الأصباح صبحه عن غياهب الظلمات  
 وأبان له طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الكثرات وأداه بصين قلبه ما كان عليه  
 رسول الله صالوا وصحباه مع ما عليه أكثر الخلق من البدع المضلات دفع له علم الهدى  
 فشمريه ووضع له الصراط المستقيم وقام واستقام عليه فطوبى له من وجد على كثرة  
 السكان غريب على كثرة التجريد بين أقوام رؤيته ثم قذا العيون وشبح الحلو وكذب  
 النفوس مخفى الأرواح وغمر الصدور ومرض القلوب انصفتهم ثم تقبل طيعتهم انصفاً  
 وإن طلبت منهم ما في الثريا من يد الملقس قد انكست فلو هم وعي عليهم مطلوبهم  
 رضوا بالاماني وانتوا بالخطوط وحصلوا على الحرمان وخاضوا بحر العلم لكن بالدار العلى  
 الباطلة وشقا شق الهذيان ولا والله ما ابتلت من رشلة قدمهم ولا ذلت به عقولهم و  
 احلامهم ولا ابيضت به لياهم كما شرقت بنوره الامام ولا ضحكك بالهدى والحق منه ربوة  
 الدفاتر اذ بليت بدادة اقدارهم انفقوا في غير شي نفاس الانفاس وانعوا انفسهم  
 وحبروا من خلفهم من الناس ضيعوا الاصول فحرموا الوصول واعرضوا عن الرسالة  
 فوقعوا في مهاجمة الحجة وبسبب الضلالة والمقصود ان العصمة مضمونة في الفاظ  
 النصص ومعانيها في التعريبات واحسن تفسير ومن دام ادراك الهدى والحق عن غير  
 مشكاة انفعوا عليه عسير غير يسير **فانك** **الشيء** المفقى للوفى فانزلت به الستة اربعين من  
 قلبه الا فتقداً لتحقيق الحكي كالعلمي الجرد الى سلام الصواب ومعلم الخير وهذا القول  
 قايماً بالصواب ويفتح له طريق السداد ويد له على حكمه الذي شرعه لعباده في هذه  
 المسئلة فتشقر هذا الباب فقد قرع عباب التوفيق وما اجدر من فضل به انه لا خير



مسردة ولا اظلم من كذب على الله وعلى دينه وان اخبروا بما لم يعلم فقد كذبوا على الله  
جهلا وان اصابوا الباطن واخذوا بما لم ياذن الله لهم في الاخبار به وهم اسوء حال من القاذ  
اذا راى الفاحشة وحده فاعبر بها فانه كاذب عند الله وان اخبر بالواقع فان الله لم ياذن  
له في الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فاذا كان كاذبا عند الله في خبر مطابق لخبر صحيح  
لم ياذن له في الاخبار كيف من اخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكم به ولم ياذن له في  
الاخبار به قال الله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا  
على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل وظهر عند الرب  
وقال تعالى من اعظم من كذب على الله وكذب بالصدق اذ جاءه والكذب يستلزم التلذذ  
بالحق والصدق وقال تعالى من اعظم من افترى على الله كذبا ولم يرد عليه شواهد مما جحد  
الذين كذبوا على الله لعنة الله على الظالمين وهو كراهة الايات ان كانت في حق المشركين الكفرة  
فانها مقنونة لمن كذب على الله في توحيد ودينه واسمائه وصفاته افعاله ولا تتناول الخطيئة الجور  
اذ اذبل جحد واستغفر وسعة اصابته حكم الله شره فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا تتناول  
الطبيعية ان اخطأ والله اعلم قال تعالى انك تعلم ما لم تعلم ورسوله يظهر على اربعة السان الراوي لسان الملقى  
ولسان الحاكم لسان الشاهد الراوي يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله الملقى يظهر على لسانه  
معناه وما استنبط من اللفظ والحكم كحرم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله تنقيده والشاهد  
يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي ثبت به حكم الشارع والواجب على هؤلاء الاربعة  
ان يجزوا بالصدق المستند الى العلم فيكون حاكين بما يجزون به صادقين في  
الاخبار به واذة احد هم الكذب والتمسك ان كذب في كذب فيه فقد حاد الله تعالى  
في شرعه ودينه قد جرى الله تعالى سنته ان يحس عليه بركة طه ودينه ودينه اذا  
فعل ذلك كما جرى حادثه سبحانه في الباطنيين اذا كذبوا بان يحس بركة يعصموا من  
اللزيم البيان في مرتبة خبر الله في طه ووقت ودينه ودينه وكان مع النبيين  
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكفى  
بالله عليما لكن ان يعزل الحق عن سلطانة والحق يقبله عن وجهه والجحيم من جنس العمل







فيكتب يجوز كذا او يصح كذا وينعقد بشرطه فان رسل اليه يقول تاتينا فاذ منك فيها  
 يجوز او ينعقد او يصح بشرطه ونحن لا نعلم شرطه فاما ان تين شرطه فاما ان تكتب انك  
 قال وسعت شيئنا يقول كل احد يحسن ان يفتي بهذا الشرط فانه اي مسألة وردت عليه  
 يكتب فيها يجوز بشرطه او يصح بشرطه او يقبل بشرطه ونحو ذلك وهذا ليس بعلم ولا  
 يفيد فائدة الاصل سوى حيرة السائل وتبدل ذلك قول بعضهم في فتاواه صحيح  
 في ذلك الى رأي الحاكم في اسبحة الله والله لو كان الحاكم شرعا واشباهه لما كان يرى  
 احكام الله ورسوله الى رأيه فضلا عن احكام زماننا فانه المستعان وعليه التكلان  
 وسئل بعضهم عن مسألة فقال فيها خلاف فقيل لكيف يعمل المفتي فقال  
 يختار له القاضي احد المذهبين قال ابو عمرو بن الصلاح كنت عند ابى السعادات  
 ابن الانباري فحدثني عن بعض المفتين انه سئل عن مسألة فقال فيها قولان فافاد  
 بروي عليه وقال هذا جيد الفتوى ولم يخلص السائل من عمايته ورويات بالطور  
 قلت وهذا فيه تفصيل فان المفتي المتقن من العلم المطلع به قد يتوقف في الصواب  
 في المسئلة المتنازع فيها فلا يقدم على الجزم بغير علم وعاية ما يمكنه ان يذكر الحار  
 فيها للسائل وكتيرا ما يسأل الامام احمد وغيره من الائمة عن مسألة فيقول فيها قولان  
 وقد اختلفوا فيها وهكذا كثير في اجوبة الامام احمد لاسعة علمه وورعه وهو كثير  
 كلام الامام الشافعي يذكر المسئلة ثم يقول فيها قولان وقد اختلف اصحابه هل ايضا  
 القولان للامام يحكيهما الى مذهبه وينسبان اليه ام لا على طريقين واذا اختلف  
 علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد وابي وغيرهم من الصحابة ولم يتبين  
 للمفتي القول الرابع من اقولهم فقال هذه مسألة اختلف فيها قولان وقولان من  
 الصحابة فقد اتهم الى ما قد عليه من العلم قال ابو امي الشيرازي سمعت ابا الطيب  
 الطبري يقول سمعت ابا العباس الحصري يقول كنت جالسا عند ابى بكر بن حارود  
 الظاهري فجاءته امرأة فقالت ما تقول في رجل له زوجة لاهو مسكها ولا هو  
 مطلقها فقال لها اختلف في ذلك اهل العلم فقال قائلون تو مبالصبر ولا حدسا

وتيمث على التطلب والكتساب وقال قائلون يؤمر بالانفاق ولا يحمل على الطلاق فأنه  
 المرأة قوله فاعادت المسئلة فقال يا هذا اجبتك عن مسئلتك وارشدتك الى  
 طلبتك ولست بسطان امضي ولا قاض فاقضي ولا زوج فارضى فانصرف في  
 فأنشدنا مسائل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحمل له ان يلزم بالعمل به بل ولا  
 يسوقه على الاطلاق حتى ينظري ذلك الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله  
 فلا حرمة له ولا حمل له تنفيذه ولا تسويغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فليُنظر  
 هل فيه قرينة او رجحان عند الشارع ام لا فان لم يكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزامه  
 ولم يحرم فلا تنقض مخالفته وان كان فيه قرينة وهو راجح على خلافه فليُنظر هل يغترب  
 التزامه والتقييد به ما هو اوجب الى الله ورسوله وارضى له وانفع للمكلف واعظم  
 لتحصيل المقصود الواقف من الاجرفان فانت ذلك بالتزامه لم يجب التزامه ولا  
 التقييد به قطعاً وجاز العدل بل يستحب الى ما هو اوجب الى الله ورسوله وانفع للمكلف  
 واكثر تحصيل المقصود الواقف وفي جواز التزام شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل  
 ذكره صاحب الاعلام وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يفرض التزامه ما هو اوجب الى الله ورسوله  
 منه ونسأوى هو وخيرة في تلك القرينة وتحصيل عرض الواقف بحيث يكون  
 هو خيرة طريقين موصلين الى مقصودة ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه  
 التزام الشرط بل له العدل عنه الى ما هو اسهل عليه وادق به وان ترجح موجب الشرط  
 وكان قصد القرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزامه فهذا هو القول الكلي في شروط  
 الواقفين وما يجب التزامه منها وما يسوغ وما لا يجب ومن سلك غير هذا المسلك  
 تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قدم يعتمد عليه والمقصود انما هو التعاون على البر  
 والتقوى وان يطاع الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قدمه الله ورسوله  
 ويؤخر من اخره الله ورسوله ويعتبر ما اعتد الله ورسوله وبلغى ما بلغه الله ورسوله  
 وابن في كلام الله ورسوله او احصل من الصحابة ما يدل على ان صاحب المال ان يقف  
 ما اراد على من اراد ويشترط ما اراد ويجب على المحكام والمفتين ان يدينوا به اوقافهم بطريق

قائل ان ليس العفيف ان يطابق الجواب في مسئلة فيها تفصيل الا اذا علم السائل انما  
 سأل عن احد تلك الافواع بل اذا كانت المسئلة تحتاج الى التفصيل استقصاه كما  
 استفصل النبي صلى الله عليه وآله لما اقر بالزنا هل وجد منه مقد مائة او حقيقته فلما اجاب  
 عن الحقيقة استقصاه هل به جنون فيكون اقراره غير معتبر ام هو عاقل فلما علم  
 عقله استقصاه هل احسن ام لا فلما علم انه قد احسن اقام عليه الحد ومن هذا  
 قوله صلى الله عليه وآله هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم اذا رأت الماء  
 فضمن هذا الجواب الاستفصال بانها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال  
 ومن ذلك ان ابن ام مكتوم استفتاه هل يجز له رخصة ان يصلي في بيته فقال هل  
 تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستقصاه بافة يسمع النداء او لا يسمعه ومن ذلك  
 انه لما استفتي عن رجل وقع على جارية امرأته فقال ان كانه استكرهها في حرة وعليه  
 مثلها وان كانت طارعة في له وعليه لسبب تمامها وهذا كثير في فتاواه صلى الله عليه وآله  
 التنبية على وجوب التفصيل اذا كان يجد السؤال محتملا لكثيرا ما يقع غلط المفتي في هذا  
 الاسم فالفتي ترد عليه المسائل في قالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال والفتي  
 هلك واهلك فتارة ترد عليه المسئلان صورتها واحدة وحكمها مختلف فيجمع بين  
 ما فرق الله ورسوله بينه وتارة ترد عليه المسئلان صورتها مختلفة وحقيقتهم واحدة  
 وحكمهما واحد فيذلل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع  
 الله بينه وتارة ترد عليه المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن  
 فيتبادر الى تسويلها وهي من باطل الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كما هي من ملة  
 اقدام وحمل او هام وماد عميحت الى حق الا اخرجها الشيطان على لسان اخيه وولي من  
 الانس في قالب تنفر عنه خفا فيش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس واحمل  
 احد من باطل الا اخرجها الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزيف يستخف  
 به عقول ذلك الضرب من الناس فيستخفون به واكثر الناس نظرهم قاصر على الصور ولا  
 يتجاوزها الى الحقائق فهم محبوسون في سجن الانفاظ مقيدون بقيود العباد كما قال تعالى



حيث لا يحتاج اليه ويحبل فيه مرة على ما علم من شروحه ودينه من شروط الحكم وقواعده  
 بل هذا الكثير ان نقول انك واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى فلا تغلوا فيه من بعد  
 حتى تنكح زوجا غيره وقوله تعالى والمحصنات من المؤمنين والمحصنات من الذين اوتوا  
 الكتاب من قبلكم ولا يجب على التكلم والمفقي ان يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها  
 عند ذكر المسئلة ولا منع السائل والمتعلم قوله بشرطه وحده موانعه وهو خاف فلا يمان  
 ان من بيان الله ورسوله صالما وهذا كان هدي الصحابة والتابعين **فتاوى** لا يجوز  
 للمقلدان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرته منه سوى انه قول من قلده  
 دينه قال المحفوظ ابن العميد هذا اجماع من السلف كلهم وصرح به الامام احمد والشافعي  
 وغيرهما قال ابو عمرو بن الصلاح قطع ابو عبد الله الحلي امام الشافعيين بما وراء النهر و  
 القاضي ابو الحسن الردياني صاحب بحر المذهب غيرهما بانه لا يجوز للمقلدان يفتي بما هو  
 مقلد فيه وذكر الحلي عن شيخه ابي بكر القفال الروزي انه لا يجوز لمن حفظ كلام صاحب  
 مذهب ونصوه ان يفتي ان لم يكن عارفا بنصه وحقائقه كما لا يجوز للعالم الذي  
 جمع فتاوى المقتدين ان يفتي بما قال في غير فعل هذا من علو دانه في اصناف المقتدين  
 المقلدين ليسوا اهل الحقيقة من المقتدين ولكنهم مقاموا مقام المقتدين وادعوا عنهم  
 ضدوا منهم وسبيلهم في ذلك ان يقول مثلاً مذهب الشافعي كذا وكذا او مقتضى  
 مذهب كذا وكذا وما اشبه ذلك ومن ترك منهم اضافة ذلك الى امامه فان كان ذلك  
 الكفاء منه بالمعنى عن الصريح فلا بأس قال المحفوظ ابن العميد وما ذكره ابو عمر محمد بن ابراهيم  
 صاحب هذه المرقبة يهرم عليه ان يقول قال الشافعي كذا لا يعلم انه نصه الذي افتى به  
 او يكون شهرته بين اهل المذهب شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نصه كشهرته في مذهب  
 في الجهر بالبسملة والقنوت في الفجر ووجوب شبيهة النية لصوم الفرض من الليل ونحو ذلك  
 فاما ما يجد في كتب من انتسب الى مذهب من الفروع فلا يسعه ان يضيفه الى نصه  
 ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم فكيف فيها من مسئلة لانص فيها البتة ولا ما يدل عليه  
 وكيف فيها من مسئلة نصه فيها على خلافها او كلفها من مسئلة اختلف للتفسير اليه





**فتأذلة** اذا عرف انعامي حكم حادثة بدليلها فهل ان يفتي به ويسوغ لغية تقليد  
 فيه ففيه ثلاثة اوجه للشافعية وغيرهم **أحده** الجواز لانه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة  
 عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل وودع  
 المعارض له فهذا قد زائد على معرفة الحق بدليله الثاني لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم  
 الاستدلال وعدم علمه بشرطه وما يعارضه ولعله يظن دليلا ما ليس بدليل الثالث  
 ان كان الدليل كتابا أو سنة جازلا لا فتاء وان كان غيرهما لم يجوز لان القرآن والسنة خطأ  
 لجميع المكلفين فيجب على المكلف ان يعمل بما وصل اليه من كتاب به وسنة نبيه **فصل**  
 ويجوز له ان يرشد غيره اليه ويدله عليه **فتأذلة** ذكر ابن بطا في كتابه في الخلع عن  
 الامام احمد انه قال ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى تكون فيه خمس خصال **أولها** ان  
 تكون له نية فان لم تكن له نية لم يكن له عليه نور ولا على كلامه نور الثانية ان يكون له  
 حلم وقادر وسكينة الثالثة ان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته الرابعة الكفاية  
 والامضه الناس الخامسة معرفة الناس انتهى وهذا ما يدل على جلالة احمد ومجده من  
 العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هي دعائم الفتوى في شيء عنق من منها ظهر الخلل في الفتية  
 بحسبه واطال في الاعلام في بيان هذه الخمسة **فتأذلة** دلالة العالم المستفتي  
 على غيره وضع خطره جدا فليتنظر الرجل ما يجد من ذلك فانه متسبب بدلائله اما  
 ان الكذب على الله ورسوله في احكامه او القول عليه بلا علم فهو اعمى على الامر والعدل  
 واما معين على البر والتقوى فليتنظر الانسان الى من يدل عليه وليست له ربه وكان  
 شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله شديد التحجب لذلك قال ابن القيم ذلك مرة بحضرة على  
 سفيت او من ذهب فانه يرفي وقال مالك وله دعه وقد رأى رجل بيعة بن ابي عبد الرحمن  
 بيمكة فقال ما بك فقلت استغني من لاعلم له وظهر في الاسلام امر عظيم قال لبعض  
 يفتي هنا الحق بالسجن من السراق قال بعض العلماء فكيف لو رأى بيعة زماننا وفاقدا  
 من لاعلم عندنا هل انفتيا وفتي شبه عليها ومد باع التكلف اليها مع قلقة الخبقة وسؤال السيرة  
 وشوم السيرة وهو من اهل العلم منك او غريب ليس له في معرفة الكتاب والسنة

وانما السلف نصيب ولايتدي جوابا با حسان وان ساعد القدر فتواه كذا كذا يقول

فلان بن فلان

يبدون للافتاء باعاً قصيرة واكثرهم عند الفتاوى بن الد  
وقد اقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من نظم ما نلتته وقرى الجواهر وهم  
الكثرون مساجلة ومشاكلة وانه يجري معه في الميدان وانما عند المسابقة تكريمي  
رهان ولا سيما اذا طول الادوار وارضى الذنب ولا كذب الاثنان وهذا بالنسبة

وخلى له الميدان الطويل من الفرسات

فأول لبس الحماة رثاب خبز فقال الناس يا لك من حمالة  
فأشبه ذلك المذنب لا تخلو من حالين إما أن يعلم صواب جواب من تقدمه  
بالتقيا ولا يعلم فإن علم فله أن يكذب ذلك وهل الأولى له الكذب لكثرة أو الجواب المستقل  
فيه تفصيل فلا يخالو المبتدي إما أن يكون أهلا أو مسكينا متعتا طيما ما ليس بأهل  
له فإن كان الثاني فترك الكذب أولى مطلقا إذ في كذبكته تضر به على الأفتاء و  
هو كالشهادة بالاهلية وكان بعض أهل العلم يضرب على فتوى من كتب وليس بأهل  
فإن لم يتمكن من ذلك خوف الفتنة منه قيل لا يكتب معه في الورقة ويرد السائل  
وهذا نوع ثالث الصواب أنه يكتب في الورقة الجواب ولا يأنف من الأخاب بدين الله  
الذي يجب عليه الأخاب وكتابة من ليس بأهل فإن هذا ليس عند الله ورسوله  
وهل العلم في كتاب الحق بل هذا نوع رابعة وكبروا الحق فكيف يجوز أن يعطل  
حق الله ويكثر دينه لأجل كتابة من ليس بأهل فإن كان المبتدي بالجواب أهلا  
للأفتاء فلا يخالو إما أن يعلم المكذبات صواب جوابه ولا يعلم فإن لم يعلم صوابه  
لم يكذب لك تقلب الله إذ علمه أن يكون قد خطأ ولو نبهه لرجع وهو معدود وليس لك ذلك  
معدودا بل مفت بغير علم ومن أفتي بغير علم فائمه على من أفتاه وهو أحد المفتين  
الذين هم ما في النار وإن علم أنه قد أصاب فلا يخالو إما أن تكون المسئلة  
ظاهرة لا يخفى وجه الصواب فيها بحيث لا يظن بالمكذبات أنه قد علم فيها ما لم يعلم أو تكون خفية

قد نضج  
 اذا سهرت عجزت  
 لا يقدر على ذلك  
 ومن على ذلك  
 وليتم في  
 لا يقدر على ذلك  
 قال ابن القيم  
 الفرق فقال  
 انما في ذلك  
 حفظنا نعلم  
 والمكر والسحر  
 لم يصب به  
 حتى في ذلك  
 قد من الاجابة  
 وانما يكون فان

فان كانت ظاهرة فالاولى الكذل لانه اعانة على البر والتقوى وشهادة للمفتي بالصواب وبرائة  
 من الكبر والحجة وان كانت خفية بحيث يظن بالمكنك انك انه وافقه تقليدا محضاً فان مكنته  
 ايضاح ما اشكاه الاول وزيادة بيان او ذكر هذا لوتنبية على امرافقه فالحجوب المستقل او  
 وان لم يمكنه ذلك فان شاء كذا لك وان شاء اجاب مستقلاً <sup>٢٤</sup> فثالثه يجوز المفتي ان  
 يفتي اباه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له وان لم يجز ان يشهد له ولا يقضي له  
 والفرق بينهما ان الافتاء يجزى مجرى الرواية فكانه حكم عام بخلاف الشهادة والحكم فان  
 يخص الشهود له والمحكوم له ولهذا يدخل الراوي في حكم الحديث الذي يرويه ويحل  
 في حكم الفتوى الذي يفتي ولكن لا يجوز له ان يحايي من نفسه فيفتي اباه وابنه او صديقاً  
 بشيء ويفتي غيرهم بضد محاباة بل هذا يقدح في عدالته الا ان يكون سبباً يقتضيه  
 التخصيص غير المحاباة ويجوز له ان يفتي نفسه كما يفتي غيره وقد قال النبي عليه السلام عليه السلام  
 استفت قبلك فان افتاك الملقون نعم لا يجوز له ان يفتي نفسه بالرخصة وغيرها بالمنع  
 بخلاف نفسه قول الجواز وغيرها قول المنع قال شيخ الاسلام سمعت بعض الامراء يقول عن  
 بعض المفتين من اهل زمانه تكون عندهم في المسئلة ثلاثة اقوال احدها الجواز والثاني  
 المنع والثالث التفصيل فالحجوز لهم والمنع لغيرهم وعليه العمل فالثالث لا يجوز للمفتي  
 ان يعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتد به بل يكتفي في العمل  
 بجود كون ذلك قولاً قاله امام او وجه اذهب اليه جماعة فيعمل بما شاء من الوجوه و  
 الاقوال حيث رأى القول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو العيار وبها  
 الترجيح وهذا حرام باتفاق الامة وهذا مثل ما حكى القاضي ابو الوليد الباجي عن بعض  
 اهل زمانه ممن نصب نفسه للفتوى انه كان يقول ان الذي لصديقي علي اذا وقعت  
 له حكومة او فتيا ان افتيه بالرواية التي وافقه وقال واخبرني من اتفق به انه قضت له  
 واقعة فافتاه جماعة من المفتين بما يرضونه وانه كان غائباً فلما حضر سألهم بنفسه  
 فقالوا له لم نعلم نفيك وافقه بالرواية الاخرى التي وافقه قال وهذا مما خلافت <sup>في حجة</sup>  
 بين المسلمين من يعندهم وبأجملة فلا يجوز العمل بالافتاء على دين الله بالتشبي والتخير

وموافقة الغرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاييه فيعمل به  
ويقتي ويحكم به على عدوه ويقتيه بضد وهذا من افسق الفسوق والكبر الكباثر  
والله المستعان **فثالثة** الفنون الذين نصبوا انفسهم للفتوى اربعة اقسام  
احدها العالم بكتاب الله وسنة رسوله وافوال الصحابة فهو المجتهد في احكام النوازل  
يقصد فيها موافقة الادلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي اجتهاده تقليد لغزو  
احيانا فلا يجد احدا من الائمة الا وهو مقلد من هو اعلم منه في بعض الاحكام وقد  
قال الشافعي في موضع من الحج قلته تقليد العطاء فهذا النوع هو الذين يسوغ لهم  
الافتاء ويسوغ استفتائهم ويتادى بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم  
ان الله يبعث لهذه الامة على راس كل مائة من يجد طمعا بينها وهم خراس الله لا يزال  
بهم سم في دينه وهم الذين قال فيهم علي بن ابي طالب ان تخلق الارض من قاتر  
الله بحجة النوع الثاني مجتهد مقيد في مذهب من ائمتيه فهو مجتهد في معرفة تقاؤه  
واقواله ومأخذه واصوله عارف بما يمكن من التفرج عليها وقياس ما لم ينص عليه عليه  
على منصوبه من غير ان يكون مقلدا امامه في الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقه في  
الاجتهاد والفتيا ودحال مذهبه ورتبه وقرره فهو موافق له في مقصده وطريقه  
وقد ادعى هذه المرتبة عن الحنابلة القاضي ابو يعلى علي بن موسى في شرح الاشاد  
الذي له ومن الشافعية خلق كثير وقد اختلف الحنفية في ابي يوسف ومحمد  
وزفر بن الهذيل والشافعية في المزني وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي  
والمالكية في اشهب بن عبد الحكيم وابن القاسم وابن وهب الحنابلة في ابي حاتم  
والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد او متقيدون بمذاهب ائمتهم على  
قولين ومن تأمل احوال هؤلاء وفناوهم اخبر انهم علمهم لم يكونوا مقلدين لائمتهم  
في كل ما قالوه وخلافهم لهم اظهر من ان ينكروا ان كان منهم المستقل والمستكر وتبين  
هؤلاء دون الائمة في الاستقلال بالاجتهاد النوع الثالث من هو مجتهد في مذهب من  
انتسب اليه مقرره بالدليل متقن لفناواه عالم بها لكن لا يتعد اقواله وفناواه ولا يجادلها

واذا وجد نص امامه لم يبدل عنه الى غيره البته وهذا شأن اكثر المصنفين في مذاهب  
 ائمتهم وهو حال اكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظنون انه لا حاجة به الى معرفة الكتاب  
 والسنة والقريظة لكونه يجزى بنصوص امامه فهي عنده كنصوص الشارع قد اكتفي بها  
 من كلفة التعب المشقة وقد كفاه الامام استنباط الاحكام وموثقه استخراجها من  
 النصوص وقد رى امامه وقد ذكر حكما بدليلا فيكفي هو بذلك الدليل من غير  
 بحث عن معارض له وهذا شأن كثير من اصحاب الوجوه والطرق والكتب المطولة  
 والمختصرة وهو لا يدعون الاجتهاد ولا يقرنوا بالتقليد وكثير منهم يقول اجتهدنا في  
 المذاهب فرأينا اقربها الى الحق مذهب امامنا وكل منهم يقول خالف عن امامه يزعم  
 انه اول بالاتباع من غيره ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره فيراه  
 العجب من اجتهادهم في كل كون متبوعهم ومقلد لهم اعلم من غيره احق بالاتباع  
 ممن سواه وان مذهبه هو الراجح والصواب فانه قد تعد لهم الاجتهاد في كلام الله  
 ورسوله على غاية البيان وتضمن جميع الكثر وفصل الخطاب ببراءته من التناقض و  
 الاختلاف والاضطراب فعدت بهم جميعهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه ونقصت  
 بهم الى الاجتهاد في كون امامهم اعلم الامة والاهل بالصواب اقول في غاية القوة وموافقة  
 السنة والكتاب والله المستعان النوع الرابع طائفة تفقهت في مذاهب وان نسبت  
 اليه وحفظت فتاواه وفرعه واقرت على نفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه  
 فان ذكر والكتاب والسنة يوما في مسألة فعلى وجه التبرك والفضيلة لاهل وجه  
 الاحتياج والعمل واذا رآوا واحدا بشا صحبنا مخالفا لغيره من انتسبوا اليه اخلوا بقوله و  
 تركوا الحديث اذا رآوا ابا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم قد اختلفوا بفتيا واحدا  
 لامامهم فتيا مخالفا لغيره اختلفوا بفتيا امامهم وتركوا فتاوى الصحابة قائلين الامام اعلم به  
 منا ونحن قد اذناه فترسدا ولا نخطا بل هو اعلم بما ذهب اليه منا ومن هذا هؤلاء  
 فتكلمت بخلاف قد بنا بنفسه عن نسبة الشغلين وقصر عن درجة الخلاصين فمعي  
 مكن الشك مع المكثرين وان ساعد القدر واستقل بالجواب قال بخبر بشر طه يسير طه

ويجوز ما لم يمتنع ما منع شرعي ويرجع في ذلك إلى رأي السام ومخوذ ذلك من الاجوبة التي  
يحتسبها كل جاهل وليستحي منها كل فاضل ففتكوى النفس الاولى من جنس نوبعات  
فواجبه ومخلفاتهم وفتاوى النوع الثاني والثالث من جنس نوبعات خلفاء فواجبه  
من عداهم فمتشعب بما لم يطمثه بالعلماء بحال الاتصال مع كل واحدة من الفئات  
متحقق نقيه ومخالفة مشبهة <sup>فيها</sup> فثمة اذا كان الرجل يجتهد في مذهب لم يمتنع  
يكن مستقلا بالاجتهاد فهل يفتي بقول ذلك الامام على قولين وهما وجان لاحصائ  
الشافعي واحمد احدى الجواز ويكون متبعا مقلدا للبيت لاله وانما له مجرد النقل عن  
الامام والثاني لا يجوز له ان يفتي لان السائل مقلد له لا البيت وهو لم يجتهد له  
والسائل يقول له انا اقبلك فيما تقتضي به والتحقيق ان في هذا تفصيلا فان قال له  
السائل اريد حكم الله في هذه المسئلة او اريد الحق او ما يختصني ويخوفا العلم ببعده  
الا ان يجتهد له في الحق ولا بد من ان يفتي بجرح تقليد غيره من غير مرفة بانه  
حق او باطل وان قال اريد ان اعرت في هذا المنازلة قول الامام ومذهبه ساع له  
الاخباره ويكون ناقلا له وبقي للدين حل السائل فالدين في الوجه الاول على المفتي  
وفي الثاني حل المستفتي <sup>في</sup> فثمة هل يجوز للمفتي ان يفتي في العمل بغير اعتبار  
بالدليل الموجب لصحة العمل بوافيه وجان لاحصائ احمد والشافعي فمن منعه قال  
يجوز بغير اجتهاده لو كان يحل بالنظر عند نزول هذه المنازلة اما وجوبا واما استحبابا  
على الذراع المشهور لعلمه لو حل بالنظر ارجع النظر عن قوله الاول والثاني الجواز وعليه  
عمل جميع المقلدين في اقطار الارض وخيار ما يابدهم من التقليد تقليد الاموات  
ومن منع منهم تقليد الميت فانما هو شيع بفول بلسانه وعمله في فتاواه واحكامه لا  
ولا قال لا تقرب موت قاتله كما لا تقرب الاخبار بموت راويها وناقلها <sup>في</sup> فثمة الاجتهاد  
نقبل التجري لانقسام فيكون الرجل يجتهد في فرع من العلم مقلدا في غيره او في بآب  
ابوابه كمن استفرغ وسعه في نوع العلم بالافرائض وادابها واستنباطها من الكتاب السنة  
دون غيرها من العلوم او في باب الجهاد او الحج او غير ذلك فثمة ان يفتي في ما لم يمتنع فيه

ولا تكون معرفته لما اجتهد فيه مسوغة له الافتناع بما لا يعلم في غيره وهل له ان يفتي  
 في النوع الذي اجتهد فيه ثلاثة اوجه اصحها الجواز وهو الصواب المقطوع والثاني المنع والثالث الجواز  
 في الفرائض وغيره كالخبر الجواز انه قد عرف الحق بدليله قد يدل جده في معرفة الصواب فحكمه في ذلك  
 حكم المجتهد المطلق في سائر الافعال وجها للتعلم ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فيجعل بعضها  
 مظنة للتصغير في الباب النوع الذي عرفه لا يخفى الا رتبة طين كتاب الكتاب في الطلاق والعدة  
 وكتاب الفرائض وكذلك في الارتباط طين كتاب المجاهد وما يتعلق به وكتاب الجواز والافاضة  
 والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها يرى لقطع احكام  
 قيمة الميراث معرفة الفروض معرفة مستحقها عن كتاب البيع والاجازات والرهون وغيرها  
 وعدم تعلقاتها وايضا فان عامة احكام الميراث قطعية وهي منصوص عليها في كتاب الله  
 وامر من يدل جده في معرفة مسألة او مسئلتين فيجوز له ان يفتي بما في اصح القولين في جاز  
 لا صاحب احد وهل هذا الامر التبليغ عن الله ورسوله وحججه من اعان الاسلام ولو شطر  
 كلمة خير او منع هذا من الافتناع ما علم خطا المحض وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في كل امة من افقي الناس ليس اهل للفتوى فهو امر خاص من اقرض من ولاية الامور على ذلك  
 فهو امر ايضا قال ابن الجوزي ويلزم ولي الامر منهم كما فعل بنو امية وهو لا يمتد من يدل  
 الركب ليس له علم بالطريق ويمتد من لا معرفة له بالطب هو يطيب الناس بل هو اسوء  
 حالا من هو لاعلمهم واذ اتعين على ولي امر منع من امر يحسن التطيب من مداواة فكيف  
 بمن لم يعرف الكتاب السنة ولم يتفقه في الدين وقد روى احمد وابان ما حجة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم فروا عن ابي بقتيا بغير علم كان ثم ذلك حل الذي اثناء وفي الصحيحين من حديث عبد الله  
 بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يقبض العلم انما يقبضه من صدره والرجال  
 ولكن يقبض العلماء فاذا لم يبق حال الخلد للناس رؤساجها انفسلوا فافقوا بغير علم فاضلوا  
 واضلوا وفي انوار فروع ذكره ابن الجوزي وغيره من افقي الناس بغير علم لغته ملائكة  
 السماء وملائكة الارض وكان مالك يقول من مشل عن مسألة فيفتي به من قبل  
 ان يجيب ان يعرف نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة

قال القاضي ابن القيم  
 وكان شيخنا في الجوزي  
 شريفا لا يملك على هؤلاء  
 فمستحقون قال لي  
 بعض من الاراجيل  
 فقبض على الفتوى ففتوت  
 لم يكن على ايراد من  
 الطبعين فقبضوا على  
 على الفتوى فقبضوا على  
 لولا من قال بسلام

خمير يجيب فيها وسئل عن مسألة فقال لا ادري فقيل له انها مسألة خفيفة  
 سهلة فغضب وقال ليس في العلم شيء خفيف الا سمعت قول الله عز وجل اناس اتقوا  
 قولنا نقيل قالوا لعلهم يكملون فاجابهم الله بما كانوا يعملون وقال ما اقيمت حتى شهد  
 اني اهل ذلك قال لا ينبغي لي ان يرى نفسه اهل الشيء حتى يسأل من هو اعلم منه وما  
 اقيمت حتى سألت زبيعة ومحيي بن سعيد فامروني بذلك ولو خياني انهيته قالوا  
 كان اخوك يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يغضب عليهم للسائل ولا يجيب احدهم  
 في مسألة حتى يأخذوا في ضاحكة مع هذا زوا من التوفيق والطهارة فكيف بنا الذين  
 غطت الذنوب والخطايا فلو بنا وكان زنادا سئل عن مسألة فكانه واقف بين الجنة والنار  
 وقال عطاء بن رباح ادر كنت احوما كان احدكم يسأل عن الشيء فينكره  
 لا يرد وسئل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا ادري حتى تسأل مجزئيل فماذا قال النبي  
 وقال لا ما اخذ من غرض نفسه للفتنة فخذ عزمه لا تخر عظمه الا الله قد يلجى الضرورة  
 وسئل الشعبي عن شيء فقال لا ادري فقيل لا تسألني من حوالك لا ادري وانت فقيه  
 اهل العراق فقال ولكن الله لا يتركك لم تسألني قالوا لا علم لنا الا ما علمنا وقال العطر  
 اهل العلم تعلم لا ادري فانك ان قلت لا ادري للكلوك حتى ندري وان قلت ادري  
 ساؤلك حتى لا ندري وقال حذيفة بن مسلم سمعت ابن عمر اربعة وثلاثين شهرا فكان  
 كثيرا ما يسأل فيقول لا ادري وكان سعيه في الدنيا لا يكاد يهتق فتيا ولا يقول شيئا  
 الا قال اللهم سلني مسلمي وسئل الشافعي عن مسألة فتكلم فقل لا يجيب فقال  
 ادري الفضل في ساكوتي اوفي الجواب قال ابن ابي ليلى اذكرت مائة وعشرين من  
 الانصار ومن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونهم عن المسئلة فيردوها هذا الى هذا وهذا  
 هذا حتى ترجع الى الاول مما فهم من اخذ يجادلهم في ذلك ويسئل عن شيء الا وادى الى  
 كفا قال ابو الحسن ان لا ادري ان احد منهم لم يفتي في المسئلة لو وردت على عمر بن  
 الخطيب لجمع لها اهل بدر وسئل القاسم بن محمد عن شيء فقال لا احسنه فقال له المسئلة  
 اني جئت لا اعرف غيرك فقال له القاسم اني انظر الى طول كحياتي وبيوتنا



حرم والله ما احبته فقال ينبغي ان يفرأ فيش جالس الى جنبه يا ابن اخي الزموا قول الله ما  
 راونا في مجلس اهل منك اليوم فقال العاسم والله لان تقطع لساني احب الي من  
 ان اتكلم بما احلم لي به وكتب سلمان الى ابي الدرداء وكان بينهما مواخاة بلغني  
 انك وجدت طبيباً فاجاز ان يكون من طبيا او تقتل مسلماً فكان رجلاً جالساً  
 فيحكي بينهما ثم يقول روحوا علي متطببا والله اعيد علي قصتكم اقول انك اذا نزلت  
 بالحق في نازلة وهو في مكان لا يجد من رساله عن حكمها ففيه طريقاً للناس احب  
 ان له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في الخطر والاباحة والوقف لان عدم الرشد في  
 حقه بمنزلة عدم الرشد بالنسبة الى الامة والطريقة الثانية انه يخرج على الخلاف في  
 مسألة تعارض الاحكام عند الجهد هل يعمل بالاضيق او بالاشد او يتحرر بالصواب  
 يجب ان يتقي ما استطاع ويقوى الحق بجهد ويتعرف بمشأله وقد نص الله تعالى على الحق  
 امارات كثيرة ولم يسهل الله بين ما يحبه ويحظه من كل وجه بحيث لا يميز هذا من هذا  
 ولا بد ان تكون الفطر السليمة مائلة الى الحق موثقة له ولا بد ان يقوم لها عليه بعض الامور  
 البرية ولو غلبت ولو بالتمام فان قدر ارتفاع ذلك كله وعدت فيه جميع الامور فمنا  
 يسهل التكليف عنه في حكم هذا النازلة ونصير بالنسبة اليها كمن لم يلبغها اليه حق وان  
 كان مكلفاً بالنسبة الى غيرها فاحكام التكليف تغاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة  
 والله اعلم **فان قيل** في الفتيا اوسع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والخو والمرأة والرجل  
 والقريب والاجنبي والاعي والقاري والاخرس بكتابته والناطق والعدو والصدوق  
 وفيه وجهان لا تقبل فتيا العبد ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا  
 كالوجهين في الحكم وان كان الخلاف في الحكم اشد من الفتيا فاما فتيا الفاسق فان اتفق عليه  
 لم تقبل فتواه وليس للمستغني ان يستغني وله ان يعمل بقوى نفسه ولا يجب عليه  
 ان يغني غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والصواب ان يستفتاه طوقاً  
 وكذلك الفاسق لان يكون معلماً بفسقه داعياً الى بدعه فحكم استفتاءه حكم امامة  
 وشهادته وهذا يختلف باختلاف الاحكام ولازمة والقدرة والوجوب الى اجب شيء والواقع شيء

والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب بهذا الواجب بحسب استطاعته لا من يلقى  
العداوة بين الواجب والواقع زمان حكم والناس بزمانهم انشبه منهم بآياتهم واداعهم  
الفسوق وغلب على اهل الارض فلو صنعت امامة الفساق وشهادتهم واجبا لهم وفيما لهم  
ولايتهم لعطلت الاحكام وبفسد نظام الخلق وبطلت اكثر الحقوق ومع هذا فالواجب  
احباب الاصلي فالاصلي وهذا عند القدرة والاختيار ولما عند الضرورة والغلبة بالباطل  
فليس الا الاصطبة والقيام باضعف مراتب الانكار في انك لا تفرق بين القاضي وغيره في  
جواز الانشاء بما تجوز الفسياد ووجوبها اذ لعينت ولم يزل السلف والخلف على هذا  
فان منصب القضاة داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور والذين لا يجوزون فيه  
الاجاهل للقاضي مغيرة مثبتة لما ائتم به وذهب بعض الفقهاء من اصحاب الامام احمد  
والامام الشافعي الى انه يكون للقاضي ان يفقي في مسائل الاحكام المتعلقة به دور الطحا  
والصلوة والزكاة ونحوها فان احتج ارباب هذا القول بان فياه تصير حكمه حكمه على الخصم لا  
يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا لانه قد يغير اجتهاده وقت الحكومة او يظهر له قرائن لم  
تظهر له عند الافتاء فان اصر على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يستقد صحة ذلك  
حكم بخلافها طرق الخصم الى قهقهته والتشنع عليه بان الحكم بخلاف ما يعتقد ويفقي به  
وهذا قال شريح انا اقبضي الحكم ولا افتي حكاة ابن المنذر بان اختيار كراهة الفتوى في الاحكام  
وقال الشيخ ابو حامد الاسفرايني اعلمنا في فتواه في مسائل الاحكام جوابا بان احداهما انه  
ليس به ان يفقي فيها لان كلام الناس عليه محال ولا احد الخصمين عليه مطلقا والناظر  
له ذلك لانه اهل له وقتئذ فتية الحكم ليست حكمه فلو حكم غير بخلاف ما ائتم به  
لم يكن نقضا حكمه ولا هي كالحكم ولهذا يجوز ان يفقي الخاص والقائض من يجوز حكمه ومن  
لا يجوز ولهذا لم يكن في حديث هناد دليل على الحكم على الغالب لانه صلوات الله القضاة اقوى  
عجزة ولم يكن ذلك حكما على القاض فانه لم يكن غائبا عن البلد وكانت مراسله اخصلا  
مكنة ولا طلب المينة خارج عواها كونه اذا ظهر محله له تكافؤا انك اذا سألته لم تستفوي  
مسئلة لم تقع في السيرة اجابته او تكره او غير فيه ثلثة احوال وقد ذكر عن انور الساجدة

انه كان لا يتكلم فيما لم يقع وكان بعض السلف اذا سأل الرجل عن مسألة قال هل كان  
 ذلك فان قال نعم فكلف له الجواب الا قال عناتي صافية وقال الامام احمد لبعض اصحابه  
 ان تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام والحق التفتيل فان كان في المسئلة نص من كتاب  
 الله او سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصحابة لم يذكر الكلام فيها وان لم يكن فيها  
 نص ولا ارفان كانت بجهد الوقوع او مقدرا لا يقع لم يستعمله الكلام فيها وان كان  
 وقوعها غير نادر ولا مستبعد غرض السائل الا حاطة بعلمها ليكون فيها على بصيرة  
 اذا وقعت استجب له الجواب بما يعلم لاسيما ان كان السائل ينفعه ذلك ويعتبر بها  
 نظائرها ويفرح عليها فحيث كانت مصلحة الجواب احب كان هو الاول والله اعلم فان  
 لا يجوز للمفتي تتبع الخيل القوية في المذكر وهه ولا تتبع الرخص لمن اراد نفعه فان تتبع ذلك  
 فسق وحرمان مستفتاة فان حسن قصده في حيلة جائرة لا شبهة فيها ولا مفسدة  
 لتخلص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحبه قد ارشد الله تعالى نبيه ايووب  
 عليه السلام الى التخلص من الحنث بان ياخذ بيد ضعفا فيضرب به المراءض  
 واخذ وارشد النبي صلى الله عليه وآله الى بيع القريد لهم ثم يشتري بالذاهم ثم يخرج فخلص من  
 البراءة فاحسن للخارج ما خالص من الماتر واقبح التحيل ما وقع في التجار وما اسقط ما اوجب الله  
 ورسوله من الحق اللازم وقد ذكرنا احكاما فطابق القوم في الامام من النوجين ما العاك  
 لا تظفر بحله في غير ذلك الكتاب والله الموفق للصواب في كل حكم يرجع للمفتي عن  
 فتياه اذا افتى المفتي بشيء ثم رجع عنه فان علم المستفتي رجوعه ولم يكن على الاول اقبل  
 يحرم عليه العمل به وعندنا في المسئلة تفصيل انه لا يحرم عليه الاول يخرج رجوع  
 المفتي بل يتوقف حتى يسأل غيره فان افاته بموافقة الاول استقر على العمل به ورافته  
 بموافقة الثاني ولم يفته احد بخلافه حرم عليه العمل بالاول ان لم يكن في البلد لا مئة  
 واحد سأل عن رجوعه عما افاته به فان رجع الى اختيار خلافة مع تسوية لم يجرم عليه  
 وان رجع لخطأ بان له وان ما افاته به لم يكن ضوايا حرم عليه العمل بالاول هذا اذا كان  
 رجوعه بخلافه دليل شرعي فان كان رجوعه بخلافه ما بان له ان ما افتى به بخلافه

لم يحرم على المستفتي ما كراهه به الا ان تكون المسئلة اجماعية فلو تزوج بفتواه ودخل ثم  
رجع المفتي لم يحرم عليه ما كراهه الا ان لا يدل على شيء يقضي بتجريمها ولا يجب عليه مفاقتها  
مجرد رجوعه ولا سيما ان كان انما رجع لما تبين له انما اتفق بخلاف مذهبه وان وافق  
مذهب غيره هذا هو الصواب اطلاق بعض اصحاب احمد واصحاب الشافعي وجوب  
مفاقتها عليه وحكموا في ذلك وجهين وذهبوا وجوب المفاقة قالوا لان الرجوع عنه  
ليس مذهبا له كما لو تغير اجتهاده ومن قلنا في القبلة في اثناء الصلوة يتحول مع الامام  
في الاجماع فيقال لهم المستفتي قد دخل بامر الله دخولا صحيحا سائغا ولم يقع ما يوجب  
مفاقتها لها من نص ولا اجماع فلا يجب مفاقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتي واما ثانياً  
على القبلة فهو حجة عليكم فانه لا يبطل ما فعله بالماوراء الاجتهاد الاول ويلزمه القول  
ثانياً لانه ما مورب متابعه الامام بل نظير مسئلتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلوة  
فانه لا يلزمه الاعادة ويصل الى الثانية بالاجتهاد الثاني واما قول ابي عمرو بن الصلاح ابي  
عبد الله بن حمدان اذا كان المفتي انما يفتي على مذهب امام معين فاذا رجع لكونه بان  
قطعا انه خالف في فتواه نص مذهب امامه فانه يجب نقضه وان كان حاله في  
عمل الاجتهاد لان نص مذهب امامه في حقه كنص الشارع في حق المفتي لاجتهاده  
الاستقل فليس كما قالوا ولم ينص على هذه المسئلة احد من الائمة ولا نقضها اصول  
الشريعة ولو كان نص امامه بمنزلة نص الشارع لحرم عليه وعلى غيره مخالفته وفسق  
بخلافه ولم يوجب احد من الائمة نقض حكم الحاكم ولا بطلان فتوى المفتي بكنهه خلا  
قول زيد او عمر ولا يعلم من حكم الحاكم ما خالف نص كتاب او سنة او اجماع الائمة  
ولم يقل احد ينقض من حكمه ما خالف قول فلان او قالان وينقض من فتوى المفتي  
ما ينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ نقض احكام الحكماء فتوى اهل العلم بكونها مخالفة  
قول واحد من الائمة ولا سيما اذا وقعت نصاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله والهيابة  
يسوغ نقضها لخالفة قول فلان وحده ولم يجعل الله ولا رسوله ولا احد من الائمة  
بمنزلة نص الله ورسوله بحيث يجب اتباعه وبجرح خلافه فاذا بان للمفتي انه خالف

وهذا هو الحق  
فقد رجع عن فتواه  
فلا يلزمه نقضه  
ولا اجماع  
ولا يلزمه نقضه  
ولا اجماع

ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجز على الزوج ان يفارق امرأته ويحزب بيته ويشنت شمله  
 وشمل اولاده بمجرد كون المفتي ظاهرا له ان ما افق به خلاف نص امامه ولا يحل له ان يقول  
 فارق اهلاك بمجرد ذلك ولا سيما ان كان النص مع قول الثلاثة وبالحجة فبطلان هذا  
 القول اظهر من ان يكلف بيانه <sup>فيما</sup> ان خلف فيما لو تغير اجتهاد المفتي فهل يلزم  
 اعلام المستفتي ام لا فيلزمه اعلامه فانه على اوجه بما يسوغ له فاذا لم يعلم بطلانه  
 لم يكن انما هي فحسنة من استمرارة وقيل بل يلزمه اعلامه لان ما يرجع عنه <sup>في</sup> اعتقاده  
 بطلانه ويؤيد له ان ما افتاه ليس من الدين فيجب عليه اعلامه كما جرى لعبد الله  
 بن مسعود حين افق رجلا بجل ام امرأته التي فارقها قبل الدخول فرساقا الى الدنيا  
 وتبين له خلاف هذا القول فخرج الى الكوفة وطلب الرجل وفرق بينه وبين اهله  
 وكما جرى للحسن بن زياد اللؤلؤي لما استفتي في مسألة فاطماتها ولم يعرف الله  
 افتاه فاستاجر مناديا ينادي ان الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة  
 فاطماتها من كان افتاه الحسن بن زياد بشي فليرجع اليه ثرلث اياما لا يفتي حتى يجد  
 صاحب الفتوى فاعلم انه قد اخطأ وان الصواب خلاف ما افتاه به قال القاضي  
 ابو يعلى في كفايته من افنى بالاجتهاد فغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتي وان كان  
 انما ظاهرا له انه مخالف مجرد مذهب او نص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتي  
 على هذا المخرج قصة ابن مسعود فانه لما ناظر الصحابة في تلك المسئلة بفتوى له ان  
 صريح الكتاب يحرمها لكون الله اجمعها فقال وامهات نسا تكم وطن عبد الله ان  
 قوله الذي دخلتمهن راجع الى الاول الثاني فيتيقن انه انما يرجع الى امهات الربائب  
 خاصة فصرح له الحق وان القول بجلها خلاف كتاب الله ففرق بين الزوجين لم  
 يفرق بينهما بما يكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيد او عمر والله اعلم فان سئل  
 اذا عمل المستفتي بغيا مفت في اتلاف نفس او مال ثريان خطأ فقال ابو اسحق  
 الاسفرائيني من الشافعية يضمن المفتي ان كان اهلا للفتوى خالف القاطع وان لم يكن  
 اهلا فلا ضمان عليه لان المستفتي قصر في استفتائه وتقليده ووافقه على ذلك ابن

في كتاب ادب المفتي والمستفتي له ولم اعرف هذا احد قبله من الاصحاب ثم حكى وجهها  
 في نفعين من ليس باهل قال لانه تصدى ماليس باهل وعزم من استغناؤه بتصديه  
 لذلك قلت خطأ المفتي خطأ الحاكم والشاهد قد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في  
 النفس والطرف فمن احمد في ذلك روايتان احدهما انه في بيت المال لانه يكتونه الحكم  
 فاحتملته العاقلة لكان ذلك اضرار اعظم بهم والثانية انه على ما قلته كما لو كان الخطأ  
 بسبب غير الحاكم واما خطأه في المال فاذا حكم بحق ثروان كفر الله به وادفعهم تقصير  
 حكمه ثم رجع المحكوم عليه ببذل المال على المحكوم له وان كان الحاكم سهوا بالادب  
 مباشر او بالسرية ففيه ثلاثة اوجه احدها ان الضمان على المشركون لان المحكومين  
 وجب بتكليفهم والثاني يضمن الحاكم لانه لم يثبت بل فطر في المبادرة الى الحكم وترك  
 البحث والسؤال والثالث ان المستحق تضمن بهما سواء القراء على المالكين لا هم الجاؤ  
 الحاكم الى الحكم فعلى هذا الضمان وعلى هذا الاستغنى الامام اما الوالي مقبلا فافاءه  
 ثروان له خطأ فحكم المفتي مع الامام حكم المالكين مع الحاكم وان عمل المستفتي بفتواه  
 من غير حكم الحاكم ولا امام فاتفق نفسا او مالا فان كان المفتي اهلا فلا ضمان عليه والضماني  
 على المستفتي وان لم يكن اهلا فعليه الضمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم من نطق لم يعرف  
 منه طب فوضا من وهذا يدل على انه اذا عرف منه طب في اخطا لم يضمن والمفتي  
 اولي بعدد الضمان من الحاكم والامام لان المستفتي يخير بين قبول فتواه وردها فان قبل  
 لا يلزم بخلاف حكم الحاكم والامام واما خطأ الشاهد فاما ان يكون شاهدا بامال او طولا  
 او حق او حد او قد فان بان خطأهم قبل الحكم بذلك لم يحكم به فان بان بعد استيفاء  
 فعليه مدية ما تلف ويسقط الغرم على عددهم وان بان خطأهم قبل الحكم بالمال فغبت  
 شهادتهم ولم يضمنوا وان بان بعد الحكم نقض حكمه كمالو شهدوا بموت رجل واستقاضه  
 فحكم الحاكم بقسم ميراثه ثرياته حياته فانه ينقض حكمه وان بان خطأهم في شهادة  
 الطلاق من غير جهة هم كمالو شهدوا انه طلق يوم كذا وكذا وظهر الحاكم انه في ذلك  
 اليوم كان محبوسا يصل اليه احدا او كان مغني عليه فحكم ذلك حكمه والبيان كفرهم



استعماله في العلق وكذلك اذ جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميم بحيث لا يعرفون  
لهذا المعنى غيره فاذا قالت سمح لي فقال سمحت لك فهذا صريح في الطلاق عند من لا يعرف  
ان يقبل تفسير من قال لفلان علي مال جليل او عظيم بدائق او درهم ونحو ذلك ولا سيما  
ان كان من الميسرين الاخذاء المكثرين والمالوك وكذلك لو اوصى له بغوس في محلة  
لا يعرفون الا الاقواس العربية او اقواس الرجل او حلف لا يسم الريحان في محل لا يعرفون  
الريحان الا هذا الفارسي وحلف لا يركب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة المحار والقر  
او حلف لا ياكل ثمراني بلد عرفهم في الثمار نوع واحد منها لا يعرفون غيرها او حلف لا  
يلبس ثوبا في بلد عرفهم من الثياب القميص وحدها دون الاردية ولا زرا ولا حبيبات  
ونحوها اتفقت في معنى ذلك وحده في جميع هذه الصور واختصت بغيره  
دون موضع اللفظة او في عرف غيره بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف  
التكليم بالعربية ولا يفهمها قل لي انت طالق وهو لا يعلم موضع هذه الكلمة فقال لها  
لم تطلق قطعا في حكم الله ورسوله وكذلك لو قال الرجل لاخر انا عبدك وعملوك  
على جهة الخصم له كما يقول الناس المستعجم لك رقبته بذلك ولو لم تراع للقاصد  
والنيات والعرف في الكلام فانه يلزمه ان يجوز له بيع هذا القائل ومالك رقبته بمجرد  
هذا اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه المفق الجاهل فيغر الناس ويكذب على الله  
ورسوله ويغير دينه ويحرم ماله يحرمه الله ويوجب ماله لربوبه الله وتكلموا بالاعلاء  
على هذا الفصل كلاما مشعبا وافيها كافيها **فصل في قولهم على الفقير اذا جاعته مسئلة**  
فيها تخيل اسقاط واجب او تخيل محرم او مكر او خلع ان يعين المستغني فيها او يرشد  
الى مطلوبه او يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الى مقصده بل ينبغي له ان يكون بصيرا  
بمكر الناس وخداعهم واحوالهم ولا ينبغي له ان يحسن الظن بهم بل يكون حذرا فطنا  
فقيما في احوال الناس وامورهم وان كان فقيها في الشرع وان لم يكن كذلك اذا خالف  
وكرر مسئلة ظاهرها ظاهر جميل وباطنها ظلم قبيح فالغري ينظر الى ظاهرها ويقضي بحوزة  
رذو البصير فينقد مقصدها وباطنها فالاول عليه دخل المسائل كما بروج الجاهل





وقال الامام احمد هذه الجبل التي وضعها هو لا يدخل عدوا فاحتالوا الى السنن فاحتالوا  
في نقضها التوالى الذي قيل له مرانه حرام فاحتالوا فيه حتى طابوا وقال ما اخبرهم  
يعني اصحاب الجبل يحتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من احتال  
بجيلة فهو حائن وقال اذا حلف على شيء ثم احتال بجيلة فبطلت اليها فقد صدق ذلك  
الذي حلف عليه بعينه وقد تكلم في الاحلام على هذه المسئلة مستوفى لعلمك لا نظفر  
بمثله في كتاب غيره فان شئت فراجع به وبالله التوفيق **فتا** ثلث في اخذ الاجرة و  
الهديّة والرّزق على الفتوى هي تلك صور مختلفة السبب الحكم فاما اخذ الاجرة فلا يجوز  
لان الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعامضة عليه كما قال له لا اعلمك  
الاسلام او الوضوء او الصلوة الا باجرة او سئل عن حلال او حرام فقال للسائل لا يجيبك  
عنه الا باجرة فهذا حرام قطعا ويلزمه رد العوض ولا يملكه وقال بعض المتأخرين ان اجاب  
بالخط فله ان يقول للسائل لا يلزمي ان اكتب لك خطي الا باجرة وله اخذ الاجرة وجعله  
بمنزلة اجرة الناسخ فانه ياخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قد زادك على جوابه  
والصحيح خلاف ذلك وانه يلزمه الجواب بحال الله بلفظه وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا  
الحبر واما الهديّة ففيها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عاده الله بهاديه اقل  
لا يعرفه انه مفت فلا بأس بقبولها واولى ان يكاف عليها وان كانت بسبب الفتوى فلا  
كانت سببا الى ان يقبض بها الا يقبض به غيره ممن لا يهدي له لم يجز له قبول هديتها  
تشبه المعامضة على الافناء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا الى جاز  
له ذلك وان كان غنيا عنه ففيه وجهان وهذا فرع متروك بين عامل الزكاة وعامل  
اليتيم فمن الحق به عامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الاخذ ومن الحق به عامل اليتيم  
منعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفق في القاضي اولى بالنفع وقد نقل  
من الكلام وبسطه في هذه المسئلة مستوفى في كتابنا نظفر الاضوي بما يجب في القضاء  
على القاضي فلا حاجة الى عادته هذا ولعلمك لا نظفر بمثله في غير كتابنا المشار اليه  
**فتا** ثلث اذا اتى في واقعة ثم وضعت لصورة اخرى فلان ذكرها وذكر مستندها لا يجوز

ما تغير اجتهاده اقمي بها من غير نظر في اجتهاد وان ذكرها ونسي مسند هانبل له  
 ان يفتي بها دون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لا صاحب احمد الشافعي احدهما  
 انه يلزمه تجديد النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافيا عنه والثاني لا يلزمه  
 تجديد النظر لان الاصل بقاء ما كان على ما كان وان ظهر له تغير اجتهاده لم يخرج له  
 البقاء على القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون اختلافا مع نفسه فادخل في  
 عمله بل هذا من كمال عقله وورعه ولاجل هذا يخرج عن الائمة في المسئلة قولنا  
 قال الحافظ ابن القيم رحمه الله سمعت شيخنا ارم يقول حضرت عند مجلس عبد نائب السلطان  
 في وقف اقمي فيه قاضي البلد يحويين مختلفين فقر اجابته الموافق للحن فخرج بعض  
 المحاضرين جابه الاول وقال هذا جوابك بضد هذا فكيف يكتب جوابين متناقضين  
 في واقعة واحدة فوجم احكم فقلت هذا من صلبه ودينه اقمي اوله ثم تبين له  
 الصواب فخرج اليه كما يفتي امامه بقول ثريتين له خلافة فيرجع اليه ولا يقدح ذلك  
 في عمله ولا دينه وكذلك سائر الائمة فسر القاضي بذلك سري عنه **قوله**  
 الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجد في كتابي هذا خلافا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بسنة رسول الله ودعوا ما قلناه وكذلك قوله اذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انا قولنا راجع عن قولنا قائل بذلك الحديث قوله اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاضربوا بقولي الحائط وقوله اذا رويت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا  
 ان عجلي قد ذهب غير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهب  
 ما حل عليه الحديث لا قول له خبره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث يقال  
 هذا مذهب الشافعي ولا يخل الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي  
 والاكم به صرح بذلك جماعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقاري اذا  
 قرأ عليه في مسألة من كلامه قد صح الحديث بخلافها انظر هذا للسائل الحافظ فليست  
 مذهبه وهذا هو الصواب قطعاً ولو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وابل فيه  
 واحاده وصرح فيه بالفاظ صريحة في مدلولها قال ابن القيم رحمه الله فحين تشهد الله ان مذهب

وقوله الذي لا فرق بينه وبين غيره من ما وافق الحديث دون ما خالفه ومن أسبغ الوضوء  
فقد نسب إليه خلاف مذهبه ولا سيما إذا ذكره ذلك الحديث وأخباره إنما  
خالفه لضعف في سنده أو لعدم يلوغ منه من وجه يثبت به ثم ظهر الحديث سند  
صحيح لا مطعن فيه وصححه إمام الحديث من وجوه لم تبلغه فقد لا يشك عالم ولا يمانع  
أنه مذهبه قطعا وهذا كسلسلة الجراح فلهذا لا يشك في أن كان بما ذكره الجراح  
وقد صح الحديث من غير طريق سفيان صحة لا مرية فيها ولا علة ولا شبهة في وجهه  
الشافعي وضع الجراح وبالله التوفيق وقد صرح بعض أئمة الشافعية بأن مذهبه  
إن الصلوة الوسطى صلوة العصر إن وقت المغرب يند إلى الشفق وإن من مات  
وعليه صيام صام عنه وأما الجراح فلهذا لا ينقض بالوضوء وهذا بخلاف  
الفطر بالحجامة وصلوة قدام قوم إذا ضلأ مائة كذا فان الحديثان صح في  
ذلك فليس بمذهبه فان الشافعي رواه وعرف صحته ولكن خالفه لا اعتقاده نسخته  
وهذا شيء وذلك شيء ففي هذا القسم يقع النظر فالشيخ رحمه الله وفي الأول يقع النظر في  
صحة الحديث وثقة السند فأعرفه **وقال** إذا كان عند الرجل لصيحه أو أوجع  
أو كذا من سائر رسول الله صلى الله عليه وآله وثقة في رواه أنه إن يغني بما يجده فيه  
فقال طائفة من المتأخرين ليس له ذلك لأنه قد يكون متسوخا أو له معارض أو  
يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه أو يكون أمرنا بغير فهم منه الإيجاب أو يكون  
عاما له مخصص أو له إطلاقه مقيد فلا يجوز له العمل ولا الفتيا حتى يسأل أهل الفقه  
الفتيا وقالت طائفة بل له أن يعمل به ويفتي به بل يتعين عليه كما كان الصحابة يعملون  
إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وحدث به بعضهم بعضا ما رواه إلى العمل من جهة  
لوقوفه في بحث عن معارض لا يقول أحد منهم قطعه بل بهذا القول ولو رواه من يقول  
ذلك لا نكره أحليه أشد الأكار وكذلك المتابعون وهذا معلوم بالضرورة لهم له أو خالفه  
بإحال للقوم وسيرتهم وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعنفوا لا يسوغوا إلا العمل به  
ولو كانت سائر رسلنا لا يوجب عليه إلا يسوغ العمل بها بعد مقتضاها في العمل بها

فلان وفلان كان قول فلان وفلان عيا راعى اللسان ومكيا لها وشرط فى العمل هذا  
 من ابطال الباطل وقد اقام الله الحجة برسوله دون احاد الامامة وقد امر النبي صلى الله عليه  
 وسلم ورعا من بعده بالعلم والعدل لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان  
 لم يكن من تبليغها فائدة فحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع فى  
 الاحاديث الذي اجتمعت عليه الامامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة ولا شرطه ان يقتضيه  
 وقوع الخطأ فى اللفظ هاب الى التوسع اقل بكثير من وقوع الخطأ فى التقليد من يصيب  
 بخيال ويجوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي في المسئلة  
 الواحدة عدة اقوال ووقوع الخطأ في فهم كلام المصوم اقل بكثير من وقوع الخطأ  
 في فهم كلام الفقيه المقتضى فلا يفر من احتمال خطأ من عمل بالحديث اقل به الاضعاف  
 اضعافه حاصل من اقل تقليد من لا يعلم خطأ من هو به قال الخطاين القديم والمصنوع  
 في هذه المسئلة التفصيل فان كانت الالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعها لا يخطئ اليها  
 فامان يعمل به ويضحي به ولا يطلب منه التاكيد من قول فقيه او امام بل الحجة قول رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وان خالفه من خالفه وان كانت لانت مخفية لا يبين للراى منها المجهول ان  
 يعمل ولا يفتي لما يتوجه مراد حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه وان كانت ظاهرة  
 ظاهرة كالعام على افرادة والامر على الوجوب والنهي على التحريم فضل له العمل والفتوى يخرج  
 على اصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض فيه ثلثة اقوال في مذهب احمد  
 وصدر الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والامر والنهي  
 يعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كلام اذا كان له نوع اهلية ولكنه قاصر في بعض  
 الفرع وقواعد الاصوليين والعربية واذا لم تكن غة اهلية فقط ففرضه ما قال الله تعالى  
 فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقول النبي صلى الله عليه وسلم الاسألو انما يسئلوا  
 انما اشغافا العي السوال اذا جاز اعتد الاستغنى على ما يكتب مطلقا من كلامه او كلام غيره  
 وان على قصد من كلام امامه فلان يجوز اعتد العمل على ما كتبه الثقات من كلام  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اول الجواز واذا قدر ان لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم

فتوى المفتي فيسأل من يعرف معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي **فأقول**  
 هل المنتسب إلى تقليد إمام معين أن يفق يقول غيره لا تخول الحال من امرين أما  
 أن يسأل عن مذهب ذلك الإمام فقط فيقال له ما مذهب الشافعي مثلاً كذا أو  
 كذا أو يسأل عن حكم الله الذي أدى إليه ما اجتهد به فلان سئل عن مذهب ذلك الإمام  
 لم يكن أن يجزئه بغيره الأعلى وجه الإضافة إليه وإن سئل عن حكم الله من غير أن يقصده  
 المسائل قول فقيه معين فيها ما يجب عليه الإفتاء بما هو راجع عندنا وقرب إلى الكتاب  
 السنة من مذهب إمامه أو مذهب من خالفه لا يسعه غير ذلك فإن لم يكن منه و  
 خاف أن يؤدي ترك الإفتاء إلى ترك المسئلة ولم يكن له أن يفق بما لا يعلم له صواب  
 فكيف بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه ولا يسع الحاكم والمفتي غير هذا البتة قلنا  
 الله سبحانه سألهم عن رسولهم وما جاء به لا عن الإمام للمعين وما قاله وإنما يسأل  
 الناس في قبولهم ورفضهم عن الرسول صلواته فيقال له في بقية ما كنت تقول في  
 هذا الرجل الذي بحث فيكم ويؤيد يقول ما ذا اجتهدتم الرسلان ولا يسأل أحد عن إمام  
 ولا شيخ ولا متبع غيره بل يسأل عن أتباعه وأئمة غيره فليست بما ذابح عليه الجواب **صلى**  
 وقال طائفة أخرى منهم إن الإصلاح والرجوع إلى من وجد حديثاً لم يخالف مذهبهم فكان  
 كملت الالة الاجتهاد فيه مطلقاً على مذهب إمامه أو في ذلك النوع أو في تلك المسائل  
 فالعمل بذلك الحديث أولى وإن لم تكن الآية ووجد في قلبه حيرة من مخالفة الحديث  
 بعيدان بحث فلم يجد مخالفتهم عنه جواباً شافياً فليست على عمل بذلك الحديث إمام مستقل  
 أم لا فإن وجده فله أن يتقرب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك صدره  
 في ترك مذهب إمامه في ذلك والله اعلم **فأقول** هل المفتي المنتسب  
 إلى مذهب إمام معين أن يفق بمذهب غيره إذا ترجع عنه فإن كان سالماً سبيل  
 ذلك الإمام في الاجتهاد ومتابعة الدليل إن كان وهذا هو السبع الإمام حقيقة فله  
 أن يفق بما ترجع عنه من قول غيره وإن كان مجتهداً متقيداً بأقوال ذلك الإمام لا يعدل  
 إلى غيره فقد قيل ليس له أن يفق بغير قول إمامه فإن أراد ذلك حكاة عن قائله حكاً

محضة والردوب انه اذا ترجع عند اول غلامامه بدل لين راجع ولا بد ان يخرج على اصول  
 امامه وقواعد فاح الاثمة مستفدة على اصول الاحكام بمعنى قلل بعضهم ولا مرجحاً فاماره  
 ترويه ويقضى القول الرابع فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الاثمة بلا ريب فاذا تبين لهذا  
 المجتهد المقيّد بجمان هذا القول وصحة ما خذله خرج على قواعد امامه وله ان يفتي به  
 وباسه التوفيق وقد قال القفال لو ادى اجفاده الى مذهب ابي حنيفة قلت ذلك الشافعي  
 كذا لكني اقول بمذهب ابي حنيفة لان السائل انما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بد ان  
 اعرفه ان الذي افتيه به غير مذهبه قال ابن القيم فسألت شيخنا قدس الله روحه <sup>خليل</sup>  
 فقال اكلام المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سأل عنها وانما هو الله  
 عن حكمها وما يعمل به فيها فلا يسع المفتي ان يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه <sup>فان</sup>  
 اذا اعتدل عند الفتية وكان له ما يرجح له احد هما على الاخر فقال القاضي ابو يعلى انه ان يفتي باحدا  
 شاء كما يجوز له ان يعمل بايهما شاء قيل بل يخير المستفتي فيقول له انت تحمير بينك لانه انما  
 يفتي بما يراه والذي يراه هو التحخير وقيل بل يفتيه بالاحوط من القولين قلت لا يظهر  
 انه يتوقف ولا يفتيه بشي حتى يتبين له الراجح منهما لان احدهما خطأ فليس له ان يفتيه  
 بما لا يعلم انه صواب وليس له ان يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما لو تراض عند الطبيب  
 في امر المريض امران خطأ وصواب ولو لم يتبين له احدهما لم يكن له ان يقدم على احدهما  
 ولا يخيره وكما لو استشار في امر فعارض عند الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له  
 ان يشير لاحدهما ولا يخيره فكما لو تراض عند طريقين مملكتين وموصلة ولم يبين له  
 طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التصدير فمسائل الحلال والحرام اولى بالتوقف <sup>فان</sup>  
 اتباع الاثمة يقتضون كثرة ايراد قولهم القديمة التي رجوا عنها وهذا موجود في سائر الطوائف  
 فانحنية يفتون بلزوم السنن والرات التي يخرجونها من الصوم والحج والصدقة وقد حكموا لهم  
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى بان يرجع قبل موته بثلاثة ايام الى التكفير والحنابلة يفتي كثير  
 منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع و  
 الشافعية يفتون بالقول القديري في مسألة التثويب وامتناد وقت المغرب ومسألة

التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قهواة السودة في الركعتين الأخيرتين  
وغیر ذلك من المسائل وهي أكثر من عشرين مسألة ومن المعلوم أن القول بالرجوع  
بالرجوع عنه لم يبق مذهباً له فإذا اتفق المفتي به مع نفسه على خلافه لم يجز له عند الرجوع  
ذلك عن التمسك بمذهبه فما الذي يحكم عليه أن يفتي بقول غيره من الأئمة الأربعة  
وغيرهم إذا ترجع عنه فإن قيل الأول قد كان مذهباً له مرة بخلاف ما لم يقل به قط  
قيل هذا فرق عدم التاكيد ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمزالة ما لم يقله وهذا  
كله ما يبين أن أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد الخس الذي يجرون لاجله قول كل من  
خالف من قلادة هذه طريقة ذميمة وخيبة حادثة في الإسلام مستلزمة لأنواع من  
الخطأ ومخالفة الصواب **وقد** قلنا يجوز على المفتي أن يفتي بهذا لفظ النص وإن اتفق  
مذهبه ومثاله أن يستل عن رجل صلى من الصبح ركعة فطلعت الشمس هل يتم صلاته  
أم لا فيقول لا يتم صلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم فليتم صلاته ومثله أن يسأل عن ركعت عليه  
صيام هل يصوم عنه وليه فيقول لا يصوم عنه وليه وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم قال من مات  
وعليه صيام صام عنه وليه ومثله أن يسأل رجل باع متاعه ثم اظلم المشتري فوجده  
بعينه هل هو أحق به فيقول ليس أحق به وصاحب الشرع يقول فهو أحق به ومثله أن يسأل  
عن رجل أكل في رمضان أو شرب ناسياً هل يلزم صومه فيقول لا يلزم صومه وصاحب  
الشرع يقول فليتم صومه ومثله أن يسأل عن أكل ذي الناب من السباع هل هو حرام  
فيقول ليس محرماً وصاحب الشرع يقول أكل كل ذي ناب من السباع حرام ومثله أن  
يسأل عن الرجل هل له منع حاركة من غرن خشبه في جداله فيقول له أن يمنعها  
صاحب الشرع يقول لا يمنعها ومثله أن يسأل هل تجزي صلوة من لا يقدر صلواته  
ركوعه وسجوده فيقول تجزي صلواته وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم يقول لا تجزي صلواته من  
لا يقدر فيها أصلبه بين ركوعه وسجوده ومثله أن يسأل عن مسألة التفضيل بين  
الأولاد في العطية هل يصح ولا يصح وهل هو حرام لا فيقول يصح وليس يجوز وصاحب الشرع  
يقول أن هذا لا يصح ويقول لا تنهني على جوره ومثله أن يسأل عن الزاهد هل يعمل له



ان رجلا يهتبه، فيقول: نعم، ففعل، الا ان يكون والد او ولد او فوايه فلا يرجع وصاحب  
 الشرع يقول لا يحل لمو اهب ان يرجع في هبة الا العاقل فيما يهب ولده ومثل ان يسأل  
 عن رجل له شرك في ارض او دار او بستان هل يحل له ان يبيع حصته قبل اعلام شريكه  
 بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم، يحل له ان يبيع قبل اعلامه وصاحب الشرع يقول من  
 كان له شرك في ارض او ربة او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ومثل ان يسأل  
 عن قتل المسلم بالكا فيقول نعم، وصاحب الشرع يقول لا يقتل مسلم بكاف ومثل ان  
 يسأل عن بذر في ارض قوم فيقول نعم، فيقول نعم، للزرع وصاحب الشرع يقول ليس له ان يزرع شي ولا يفتنه <sup>بشيء</sup> مثل ان يسأل  
 هل يصح تعليق الولاية بالشروط فيقول لا يصح وصاحب الشرع يقول اميد كزريد فان قتل  
 فجعفر فان قتل فعبد الله بن رواحة ومثل ان يسأل هل يحل القضاء بالشاهد واليمين  
 فيقول لا يجوز وصاحب الشرع يقضي بالشاهد واليمين ومثل ان يسأل عن الصلوة الوسطى  
 هل هي صلوة العصر ام لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشرع صلوة الوسطى  
 صلوة العصر ومثل ان يسأل عن يوم الحج الاكبر هل هو يوم النحر فيقول لا وقد قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الحج الاكبر يوم النحر ومثل ان يسأل هل يجوز للزوجة ركعة واحدة فيقول لا وقد قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خشيت الصبر فاقربوا واحدة ومثل ان يسأل هل يجوز ان يذبح السماء  
 المشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق فيقول لا يجوز وقد سجد بهما رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان يسأل عن رجل عض يد رجل فانهزها من فيه فسقطت اسنانه فيقول له  
 ديتها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يد له ومثل ان يسأل عن رجل اطعم في بيده رجلا  
 فخرقه فقأ عينه هل عليه جناح فيقول نعم، تركه عينية وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فعل ذلك لم يكن عليه جناح ومثل  
 ان يسأل عن رجل اشترى شاة او بقرة او ناقة فوجدها مصراة فهل له ردّها او ردّها  
 صاع من تمر معها ام لا فيقول لا يجوز له ردّها ورجع الصاع من التمر معها وقد قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم رجلا وصاعا من تمر ومثل ان يسأل عن الزاني البكر هل عليه مع الحر تعريب  
 فيقول لا وصاحب الشرع يقول عليه جلد مائة وتعريب عام ومثل ان يسأل عن الخضراوات  
 او عمار دون خمسة اوسق هل فيها اركوة فيقول نعم، وصاحب الشرع يقول لا اركوة فيها

أو يسئل عن امرأة تكبث نفسها بدون إذن وليها فيقول كما صحح وصاحب الشرح  
 يقول فتكاهما باطل أو يسئل عن المحلل والحلال هل يستحقان اللعنة فيقول لا وقد لعنهما رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من غير وجه أو يسئل هل يجوز أكال شعبان ثلثين يوما ليلة الأضحية فيقول لا  
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عمر عليكم الهلال فاحملوا عدة شعبان ثلثين يوما أو يسئل  
 عن المطلقة المبتوتة هل لها نفقة ويسكن فيقول نعم وصاحب الشرح يقول لا نفقة لها  
 ولا سكنى أو يسئل عن آله أم هل يستحب له أن يسلم في الصلوة تسليمتين فيقول بكرة ذلك  
 وقد روى خمسة عشر نفسا عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره  
 السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله أو يسئل عن رفع يديه عند الركوع  
 والرفع منه هل صلاته مكروهة أو ناقصة فيقول نعم بكرة صلاته أو هي ناقصة ورعا  
 على فقال باطلا وقد روى بضعة وعشرون نفسا عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه  
 عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه باسا نيدا صحيحة لا مطعن فيها أو يسئل عن بول  
 الغلام الذي لم يأكل هل يجزي فيه الرشل فيجب الغسل فيقول لا يجزي فيه الرشل وصاحب  
 الشرح يقول يرش من بول الغلام ورشه ولم يغسله أو يسئل عن النيم هل يكفي بضربة  
 واحدة إلى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجزي وصاحب الشرح قد نص على أنه يكفي صحيحا  
 لا مدفع له أو يسئل عن بيع الرطب بالنمر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرح سئل  
 عنه فيقول لا إذن أو يسأله عن رجل اعتق ستة عبد لا يملك غيرها عند موته هل يكمل  
 الحرية في اثنين منهم أو يعتق من كل واحد سادسه فيقول لا يجوز وقد أقرع بينهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرية في اثنين وأرق أربعة أو يسئل عن القرعة هل هي جائزة أو  
 باطلة فيقول بل هي باطلة من أحكام الجاهلية وقد أقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرعة  
 في غير موضع أو يسئل عن رجل يصلي خلف الصف وحده هل له صلوة أم لا وهل يومر  
 بالأعادة فيقول نعم له صلوة ولا يومر بالأعادة وقد قال صاحب الشرح لا صلوة له بأمرة  
 بالأعادة أو يسئل هل الرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة وقد  
 الله صلى الله عليه وسلم لا أجل لك رخصة أو يسئل عن رجل أسلف رجلا له الأوباعه سلعة هل تجزئ

فيقول نعم جمل ذلك وصاحب الشرع يقول لا يجل سلف وبيع ونظارته كثيرة جدا  
 وقد كان السلف الطيب يشتد نكدهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله  
 صلى الله عليه وآله أو قياس أو استحسان أو قول أحد من الناس كائنا من كان ويجهرون فاعل ذلك  
 وينكرت على من يضرب له الامثال ولا يسوغون غير الانقياد له والتسليم والتلقي بالسمع  
 والطاعة ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قوله حتى يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قول فلان  
 وفلان بل كافي عاملين بقوله وما كان لوع من ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا  
 ان يكون لهم الخيرة من امرهم ويقولوا فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
 فلا يجردوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما ويقولوا اتبعوا ما انزل اليكم  
 من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون وامثالها قد ضلنا الى زمان اذا قيل ل أحد  
 ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله قال كذا وكذا يقول من قال يردن او يجعل هذا ضا في صدر الحديث  
 ويجعل جهله بالمقابل به حجة له في مخالفته وترك العمل بكونه نفسه لعل ان هذا الكلام  
 من اعظم الباطل وانه لا يخل دفع سائر رسول الله صلى الله عليه وآله هذا الجمل واقبح من ذلك  
 حذره في جهله اذ يعتقد ان الاجماع منعقد على مخالفة تلك السنة وهذا سوء ظن  
 بجماعة المسلمين اذ ليسهم الى اتفاق على مخالفة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله واقبح من ذلك  
 حذره في دعوى هذا الاجماع وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث فعاد الامر الى  
 تقدير جهله على السنة ولا يعرف امام من ائمة الاسلام السنة قال لا يجل حديث رسول  
 الله صلى الله عليه وآله يعرف من عمل به فان جهل من بلغه الحديث من عمل به لم يجل له ان  
 يعمل به كما يقوله هذا القائل فأنزل اذا استل عن تفسير آية من كتاب الله او سنة عن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله ان يخرجها عن ظاهرها بوجوه التاويلات الفاسدة على افقة  
 نحلته وهواه ومن فعل ذلك استحق المنع من الاقراء والحج عليه وهذا الذي في كونه  
 هو الذي صرح به ائمة الكلام قد بما وحديثا قال ابو حاتم الرازي حدثني يونس بن  
 عبد الاعلى قال قال لي محمد بن ادريس الشافعي الاصل قرآن اوسنة فان لم يكن فقيها  
 عليه ما اذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه الامانة فهو انتهى والاجماع اكبر

قال الرازي كان  
 من اجل انهم لم يسموا  
 جهله في كلامه بالباطل  
 فلهذا قالوا ان جهله  
 هو جهله في قول الله  
 عز وجل لا تتبعوا من  
 دونه اولياء قليلا ما  
 تذكرون فان جهله  
 ان لم يسموا جهله في  
 قول الله عز وجل لا  
 تتبعوا من دونه اولياء  
 قليلا ما تذكرون فان  
 جهله في قول الله عز  
 وجل لا تتبعوا من دونه  
 اولياء قليلا ما تذكرون

من الخبر المفرد والحديث على ظاهره وإذا احتل المعاني فما أشبه منها ظاهرة أو لاهاب  
 فاذ الكافات الاحاديث فاصحها اسنادا ولاها وليس المنقطع شيء ما عدا منقطع ابن التنبير  
 ولا يقاس اصل على اصل ولا يقال للاصل لم وكيف وإنما يقال للفرع فاذا صح قياسه  
 على الاصل صح وقامت به الحجة ورواه الاصح من ابن ابي حاتم وقال ابو المعالي الجعفي  
 في الرسالة النظمية ان الركان الاصلية ذهب ائمة السلف الى الانكشاف عن التاويل  
 واجراء الظواهر على موارد ما توغروا في معانيها الى الرب تعالى والذي تركه راي  
 وقدمين الله بالتابع سلف الامة فالاولى الاتباع وترك الابتداع والدليل السهمي القاطع  
 في ذلك ان اجماع الامة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد رجع صحبة الرسول  
 صلوا ورضوا عنهم على ترك التعرض لمعانيها وذلك ما فيها وهم صغرة الاسلام والمشقون  
 باعباء الشريعة وكانوا لا يالون جهدا في ضبط قواعد الدلالة والنواصي بحفظها وتعليم  
 الناس ما يحتاجون اليه منها ولو كان تاويل هذه الظواهر مسبوذا ومحتوما لا وشك  
 ان يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بغيره وع الشريعة وهذا الضمير هو وعه التابعين  
 على الاضراب عن التاويل كان ذلك قاطعا بانه الوجه المنع لحن على ذي الارب ان  
 ينفذ تنافه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تاويل المشكلات وبكل معناها  
 الى الرب تعالى وسندهم في ذلك الوقف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا  
 للذي هم من العزائم ذكر الابتداع بقوله والراستخون في العلم وما استحسن من كلام مالك  
 اذا سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف يستوى قال الاستواء معلوم  
 والكيف مجهول ولايمان به واجب والسؤال عنه بدعة فليجوز الاستواء والجميع وقوله  
 لما خلقت بيدي وقوله ووجي وجهك بك وقوله تجري اعبتنا وما صنع من احبار الرسول  
 كخبر الزول وظيره على ما ذكرنا انتهى كلامه وقال ابو حامد الغزالي الصواب للخلق السالك  
 في مسلك الايمان المرسل والتصديق للجهل وما قاله الله ورسوله بالهت وتفتيش وقال  
 في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأسا والحد عن ابتداع تاويلات  
 لم يصح فيها التعصبة وحسم باب السؤال رأسا والزجر عن الخوض في الكلام والحد الى ان قال

ومن الناس من يبادل التاويل ظنا لا قطعاً فان كان فتح هذا الباب والتصريح به  
 يؤدى الى تشويش قلوب العوام بآراء صاحبهم وكلهم يورث عن السلف ذكوة وما يتعلق من هذا  
 الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع وقال كل امر  
 يحمل التاويل في نفسه أو اثر نقله لم يورد ان يقوم على خلافه برهان فحقا لفتة تكذيب  
 محض وما نطرق اليه احتمال تاويل ولو يجازى بعيد فان كان برهانه قاطعاً وجب القول به  
 وان كان البرهان يفيده ظناً غالباً ولا يعظم ضرورة في الدين فهو بدعة وان عظم ضرورة  
 فهو كفر قال ولهم مخر حادة السلف بالدعوة لهذه المجاذبات بل شدوا القول على من يخوض  
 في الكلام ويستغل في البحث والسؤال وقال ايضا الامان المستقام من الكلام ضعيف  
 على ايمان الراشح ايمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بآراء السماع وبعد البلوغ يتأثر  
 بغيره التعبد عنها قال وقال شيخنا ابو العباس يجرى الامام ما امكنه جميع عامة  
 الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك انتهى وقد تغتقت الامة الاربعة على ذلك الكلام  
 واحدها قال بعض اهل العلم كيف لا يفتي الكذب على الله ورسوله من يحمل كلام التاويل  
 المستنكرة والمجازاة المستنكرة التي هي بالانذار والاحاسي اول منها بالبيان والهداية وهل  
 يامن على نفسه ان يكون من قال الله فيهم واكرم الويل ما تصفون قال المحسن هو والله لكل  
 واصف كذب الى يوم القيامة وهل يامن ان يقتلوه قوله تعالى وكذا يضرب المفسرون  
 قال ابن عيينة هي لكل مفسر من هذه الامة الاربعة وقد اذبحها عنه نفسه عن كل ما  
 يصف به خلقه الا الرسلين فالمراد بصفونه بما اذن لمران بصفونه فقال تعالى سبحان  
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقال سبحان الله عما  
 يصفون الاعباد الله المخلصين <sup>ههنا</sup> فانه لا يجوز الاستغنى عن قوله تعالى في الموضع نفسه  
 وحاله في صدره من فتواه وقررد فيها القول بسلامة استغنى نفسه وان افتادوا لئلا  
 وافقوا ولم يجز عليهم ان يستغنى نفسه او لا يخلصه فتوى المغني من الله اذا كان يعلم ان  
 الامر في الباطن بخلاف ما افتاء كما لا ينفع قضاء القاضي بذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 له شيء من حق اخيه فلا يأخذ فانما انقطع قطعة من ناره والمغني والقاضي في هذا اسوء

الخطام على ذم  
 الخطام والناويل  
 جليل الذليل في ذكر  
 جليله صاغر في ذكر  
 قوله صلى الله عليه وسلم  
 خطام السبل للنام  
 خطام ونام ونام  
 سبل ونام ونام

ولا يظن المستفتي ان مجرد فتوى الفقيه يصحح له ما سأل عنه اذا كان يعلم انه بخلافه  
فما لم يكن سواء تردد وحال في صدره لعله بالحال في الباطن او لشك فيه او لجهالة  
به او لعمه جهل المفتي او لمجابهة في فتواه او عدم تقيد بالكتاب والسنة او لانه  
معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب المانعة  
من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمأنينة لاجل المفتي  
سأل ثانيا وقال للاحق يحصل له الطمأنينة فان لم يجد فلا يكلف الله بنفسه الا وسعها  
والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلاد مفتيان احدهما احلم من  
الاخر فهل يجوز استفتاء المفضل مع وجود الفاضل فيه قولان للفقهاء ووجهان  
لاصحاب الشافعي احمد فمن جواز ذلك ادعى انه يقبل قوله اذا كان وحده فوجود من  
هو افضل منه لا يمنع من قبول قوله كالفأهد ومن منع استفتاءه قال القصد حصول  
ما يغلب على الظن لا الصابة وظلبة الظن بفتوى الاحلم قوي فتمعين وانحنى التفصيل  
بان المفضل ان ترجح بدلالة وورع وتحول الصواب وعدم ذلك الفاضل فاستفتاء  
المفضل جائز ان لم يتغير وان استويا فاستفتاء الاحلم أولى والله اعلم **فائسقة**  
اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجري ترجمة واحد  
بينهما لانه خبر بعض فيكفي فيه بواحد كخبر الدلائل وطرد هذا الاكتفاء بترجمة  
الواحد في الحجج والتعديل والرسالة والدعوى والافراء والاكابر بين يدي الحاكم والفتوى  
في احادي الروايتين وهي مذهب ابى حنيفة وضوايع عند اختارها ابى بكر اجروا ما اجروا  
الخبر والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع اقل من اثنين اجروا ما اجروا الشك في  
وساوكا بها سبيلها لانها ثبتت لاقرار عند الحاكم وثبتت عدالة الشهود ووجههم  
فاقتربت الى العدول والوجه على اقراره شاهد واحد فانه لا يكتفى به وهذا بخلاف  
ترجمة الفتوى والسؤال فانه خبر بعض فافتراق **فائسقة** اذا كان السؤال محتملا لصور  
صديقه فان لم يعلم الصورة المستول عنها لم يجب عن صورة واحد فمنها وان علم الصورة  
المستول عنها فله ان يخصم الجواب ولكن يقيد بشايتي وهما ان الجواب عن غيرهما فيقول

ان كان من كيت كيت او المسؤل عنها كذا وكذا فالجواب ان كذا وكذا ان يفرد كل صورة بحجاب  
فمفصل الاقسام المحتملة ويدكر حكم كل قسم وتتمتع به من غير ان يكون احدا من اهل ذرية  
التي عليها التحليل وفتح باب لدخول المستغني وخروجه من حيث شاء الثاني انه سئل في  
تلك الاقسام على غير العادي مقصودة والحق للتفصيل فيلزم حيث استلزم ذلك ولا يكره  
بل يستحب اذا كان فيه زيادة ايضاح وبيان وازالة لبس وقد فصل النبي صلى الله عليه وسلم في كثير  
من اجوبته بقوله ان كان كذا فالامر كذا وكذا الذي وقع على جارية امرأته ان كان  
استكرها فحريرة وعلية لسيد هاما لها ثم قال في ثمة ما ينبغي التفتن له ان رأى المفتي  
خلال السطور بياضا يحتمل ان يلحق به ما يفسد الجواب فيجوز منه فربما دخل من فذلك  
عليه مكره فاما ان يامر بكتابة غير الورقة واما ان يحط على البياض او يشغله بشيء  
كما يجوز منه كتاب الوثائق والكاتب وبالحاجة فليكن حذرا فطنا ولا يهين ظنه لكل  
احد وهو الذي حمل بعض المفتين على انه كان يقيد السؤال عند في ورقة ثم يجيب  
في ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عند ثم يكتب الجواب  
وليس شيء من ذلك بل انه والاعتماد على قرائن الاحوال ومعونة الواقع والمساعدة  
فان قيل ان كان عند من يتق بعلمه ودينه فينبغي ان يشاورة ولا يستقل بالجواب  
ذهابا بنفسه وارتفاعا ان يستعين على الفتاوى بغيره من اهل العلم وهذا من الجمل  
فقد اثنى سبحانه على المؤمنين بان مرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم  
في الامر وقد كانت المسئلة قبلهم من الخطأ بضي الله عنه فليست شرها من حضر الصحابة  
ودعا جمعهم وشاورهم حتى كان يشاور ابن عباس وهو اذا لم يجد في المقوم سنا وكنا  
يشاور عليا وعثمان وطعمة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ولا سيما اذا فصل اليه  
ثمن صحابه وتعليمهم وتشجيعا اذا هم قال البخاري في صحيحه باب القاء العالم المسئلة  
على اصحابه واول ما اتفق عليه المسئلة التي سئل عنها هذا الامر تعارض فذلك مقسدة  
من افتشاء سائر السائل وتعرضه للادى او مقسدة لبعض الحاضرين فلا ينبغي له ان  
يكتب ذلك وكذلك الحكم في عابر الرقيا والمغني والقاضي والطبيب يطلمون من اسرار الناس





العلم والسنة والمسائل العلمية التي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمع المفتي  
 تركه الى غرض السائل بل ذاك اثر عظيم وكيف يسعه من الله ان يقدم غرض السائل  
 على الله ورسوله وان كانت المسئلة من المسائل الاجتهادية التي يتجارب اجتهاد الاول  
 ولا قيسة فان لم يتجرب له قول منها لم يسمع له ان يرجع لغرض السائل ولكن ترجع له  
 قول منها ووطن انه الحق فاولي بذلك فان السائل انما يسأل عما يلزمه في الحكم ويسعه  
 عند الله فان عرفه المفتي افاق به سواء وافق غرضه او خالفه ولا يسعه ذلك ايضا اذا  
 علم ان السائل يريد على من يفتيه بغرضه في تلك المسئلة فيحصل استفتاء تنفيذ الغرض  
 لا تعبد الله بأداء حقه عليه ولا يسعه ان يدل له على غرضه اين كان بل ولا يجب عليه  
 ان يفتي هذا الضرب من الناس فاعلم لا يستفتون ديانة وانما يستفتون توصلا الى  
 حصول اغراضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على المفتي مسا عدتهم فاعلم لا يريدون  
 الحق بل يريدون اغراضهم ولهذا اذا وجدوا اغراضهم في أي مذهب اتفق لتبوع  
 في ذلك الموضوع وقد ذهبوا به كما يفعل ارباب الخصومات بالدعاوي عند المحاكم لا  
 يقضد احد منهم حاكما امينا بل أي حاكم نفذ غرضه عند صا واليه قال ابن القيم  
 قال شيخنا مرة انا محيدين افتاء هو لا و تركه فاعلم لا يستفتون للدين بل لوصولهم الى  
 اغراضهم لو وجدوها عند غيري لم يبحثوا الى خلاف من يسأل عن دينه وقد قال تعالى  
 لنبيه صلى الله عليه وسلم في حق من جاءه ينتح كم اليه لاجل غرضه لا لالزامه لدينه صلى الله عليه وسلم من اهل  
 الكتاب فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضرك شيئا  
 فهو لا علم له بامور دينه لم يلزمه الحكم بينهم والله اعلم قال تعالى عاب بغير الناس ذكر  
 الاستدلال على الفتوى هذا العيب اولي بالعيب بل جماله الفتوى وروحه ما هو الدليل فكيف  
 يكون ذكر كلام الله ورسوله واجماع المسلمين عدل من يقول بحجته وذكر اقوال الصحابة  
 والتابعين والقياس الصحيح عيا وهل ذكر قول الله ورسوله الاطر القنادي وقول المفتي  
 ليس بموجب للاخذ به فاذا ذكر الدليل فعد حرم على المستفتي ان يخالفه ويرى هو  
 من عهد الفتوى بالا علم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن المسئلة

فيضرب لها الأمثال ويشبهها بنظرها قوله وحده حجة فما الظن بمن ليس قوله حجة  
 ولا يجب الأخذ به واحسن احواله واعلاها ان يسوغ له قبول قوله وهيقات ان يسوغ  
 بالحجة وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سئل احد عن مسألة افتى بالحجة  
 لنفسها فيقول قال الله كن او قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كن وفعل كذا البيهقي  
 السائل ويبلغ القائل وهذا كثير جدا في فتاواههم من تأملها ثم جاء التابعون والائمة  
 بعدهم فكان احد منهم يذكر الحكم ثم يستدل عليه وعلمه ياتي بتكلم بالحجة والسائل ياتي  
 بقول قوله بالادلة ثم طال الامد وبعد العهد بالعلم وثقا صارت لهم الى ان صار  
 بعضهم يوجب بتعمرا ولا يفتى ولا يذكر للجواب دليلا ولا مأخذا ويعترف بقصوره  
 بفضل من يفتي بالادلة ثم نزلنا اخرى الى اخره وصلت الفتوى الى عيب يفتي بالادلة  
 وذمه واعلم ان تحدث للناس طبقة اخرى لا تدري ما حكمهم في الفتاوى فان  
 هل يجوز للمفتي تقليد الميت اذا علم عدلته وانه مات عليها من غير ان يسأل المحي  
 فيه وجهان لاصحاب احمد والشافعي اجمعين له ذلك فان المذهب لا يبطل بموت  
 اصحابها ولو بطلت بوهم لم يطل ما يشيئ الناس من الفقه عن انتمهم ولم يسع  
 لهم تقليد هم والعلم باقرهم وايضا لو بطلت اقوالهم بوهم لم يعد لهم في الانجاع والتراجع  
 ولهذا لو شهد الشاهدان ثم ما كان بعد الاداء وقبل الحكم يشهدان ثم لو بطل شهادتهما  
 وكذلك الراوي لا يبطل بعديته بموته فذلك المفتي لا يبطل فتواه بموته ومن قال تبطل  
 فتواه بموته قال اهليته زان بموته ولو عاش لوجب عليه تجديد الاجتهاد لانه قد  
 يتغير اجتهاده ومن حكى الوجوه بين في المفتي ابو الخطاب فقال ان مات المفتي قيل على  
 المسن في قوله اجعل بها او قيل لا يعمل بها والله اعلم <sup>فان</sup> اذا استفتاه عن حكم كذا  
 فانه ادعاه ثم رويته ثم رويته له مرة ثانية فهل له ان يعمل بتلك الفتوى الاولى ام لا  
 المستفتاء مرة ثانية فيه وجهان لاصحاب احمد والشافعي فمن يلزمه بذلك قال الاصل  
 بقاء ما كان على ما كان فله ان يعمل بالفتوى وان امكن تغير اجتهاده كما ان له ان  
 يعمل بها بعد مدة من وقت الافناء وان جاز تغير اجتهاده ومن منعه من ذلك قال

ليس على ثقة من بقاء المفتي على اجتهاد ما لا أول فلعله رجع عنه فيكون المستفتي  
 قد غل بما هو خطأ عند من استفتاه ولهذا يرجح بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي  
 واحتجوا بقول ابن مسعود من كان منكم مستفتيا فليستقن بمن قدماء فان الحي لا يؤخذ  
 عليه الفتنة **فإن** ذلك هل يلزم المستفتي ان يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الا علم  
 ولا دين امر لا يلزمه ذلك فيه مذهبان كما سبق وبيننا ما أخذنا والصحيح انه يلزم  
 بالاستطاع من تقوى الله تعالى الامور بها كل واحد واذا اختلف عليه مفتيان اوج  
 واعلم فايهما يجب تقليد فيه ثلاثة مذاهب سبق توجيهها وهل يلزم العايم ان يبتدئ  
 ببعض المذاهب المعروفة ام لا فيه مذهبان احدهما لا يلزمه وهو الصواب المقطوع  
 اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ولم يوجب الله ورسوله على احد  
 الناس ان يتخذ مذهب بذهب رجل من الائمة فقلده دينه دون غيره وقد انطوت  
 القروى الفاضلة من اهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعايم مذهب ولو ثبت  
 به فالعايم لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر استدلال وبصر بالمذاهب  
 على حسبها او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله  
 واساس من لم يتأهل لذلك الميتة بل قال انا شافعي او حنبل او غير ذلك لم يصح كونك  
 بمجرد القول كما قال انا فقيه او نحوي او كاتب لم يصح كذلك بمجرد قوله يوحى ان  
 القائل انه شافعي او مالكي او حنفي او حنبلي يزعم انه متبع لذلك الامام سالك طريقه  
 وهذا انما يصح اذا سالك سبيله في العلم والعرفه والاستدلال فلما سمع جملا وبعدة  
 جل عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانسحاب اليه الا بالعدوى المحركة  
 والقرى الفارغة عن معنى العايم لا يتصور ان يصح له مذهب ولو تصور له ذلك لم يلزمه  
 ولا لغيره ولا يلزم احد الا ان يتقرب بمذهب رجل من الامة بحيث يأخذ قولاه كلها او  
 يدع اقوال غيره وهذه بدعة فجيحة حدثت في الامة وعمت الافاق وشملت اهل الارض  
 كلها لم يقل بها احد من الائمة الاسلام وهم اهل رتبة واجل قد لاوا علم ربك ورسوله  
 من ان يلزموا الناس بذلك وابعده من قال يلزمه ان يتخذ مذهب باحد المذاهب الاربعة

في الله العجب مات مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من مذاهب التابعين  
 وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام وبطلت جملتها الأعداء اربعة انفس فقط من بين سائر  
 الأئمة والعقلاء وهل قال ذلك احد من الأئمة او دعى اليه او دلت نقطة واحد من  
 كلامه عليه والذي اوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم وهو  
 الذي اوجبه على من بعدهم الى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل ولا يختلف  
 كيفيته او قدرة باختلاف القلدة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك ايضا تابع  
 لما اوجبه الله ورسوله ومن صحح للعالمي مذهباً قال هو اعتقد ان هذا المذهب الذي  
 انتسب اليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده وهذا هو الذي قاله هؤلاء صحح  
 للزمونه تحريم استفتاء اهل غير المذهب الذي انتسب اليه وتخريم مذهب  
 بمذهب نظير امامه او ارجح منه او غير ذلك من الوازم التي بدلت فسادها على فساد طرقها  
 بل يلزم منه انه اذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم او قول خلفائه الاربعة مع خير امامه  
 ان يترك النص واقتوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب اليه وعلى هذا فله  
 ان يستغني من شاء من اتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على الملقى بتقيد  
 بالاربعة يا جماع الامم كما المرجح على العالم ان يتقيد بحدِيث اهل بلاده او غيره  
 من البلاد بل اذا صح الحدِيث وجب العمل عليه حجازاً كان او عراقياً او شامياً او  
 مصرياً او يمنياً وكذلك يجب على الانسان ان يتقيد بقراءة المشهورين باتفاق المسلمين  
 بل اذا وقعت القراءة رسم المحقق الامام وصحت في العربية وصح سندها جازت  
 القراءة بها وصحت الصلوة بها انما قابل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأوا  
 بها رسول الله صلى الله عليه وسلم او الصحابة فقد جازت القراءة بها ولم تبطل الصلوة  
 بها على قول الثاني تبطل الصلوة بها وهاتان روايتان متعصمتان عن الامام احمد  
 والثالثان قرأ بها في مكان لم يكن مودياً للفرس فان قرأها في غير ذلك لم تكن مبطلية و  
 هذا الخفاء ابي البركات ابن تيمية لانه لم يتحقق الاثنيان بالركن الاول والاثنان  
 بالمبطل في الثاني ولكن ليس له تتبع رخص المذاهب في ذلك فخره من اي مذهب حجة

فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان وبالله التوفيق وهو المستعان فانك ان اختلف  
عليه مقتيان فالتفرع هل ياخذ بما غلظ الاقوال او ياخذ بما اوضحها او ياخذ بقول الاعلم او  
الاوضح او بعدل ال مفت اخر فينظر من يوافق من الاولين فيعمل بالفتوى التي يوافق عليها  
او يجب ان يجرى او يبحث عن الراجح يجد فيه سعة مذاهب ارجحها السابعة فيعمل كما  
يعمل عند اختلاف الطريقتين او الطبيبين او المشيرين وبالله التوفيق فانك اذا  
استفتى فافتاك المفتي فهل تصير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها بحيث يكون عاصيا  
ان لم يعمل بها الا لو تجب عليه العمل فيها لربعة اوجه لاصحاب احمد وظهر احدها  
انه لا يلزمه العمل بها الا ان يلزمه هو والثاني انه يلزمه اذا شرع في العمل فلا يجوز له حينئذ  
التراجع والثالث انه اذا وقع في قلبه صحة فتواه وانها حق لزمه العمل بها والرابع انه  
ان لم يجد مقتيا اخر لزمه الاخذ بمقتياه فان فرضه التقليد ونفى الله ما استطاع  
وهذا هو المستطاع في حقه وهو غاية ما يقدر عليه وان وجد مقتيا اخر فان وافق  
الاول فالبلغ في لزوم العمل وان خالفه فان استبان له الحق في احد الجهتين لزمه العمل  
به وان لم يستبان له الصواب فهل يتوقف او ياخذ بالاحوط او يتحرى او يأخذ بالاسهل  
فيه وجوه تقدمت في ذلك فيجوز العمل بخط المفتي وان لم يسمع الفتوى من لفظه اذا  
عرف خطه او اعلمه به من يسكن الى قوله ويجوز له قبول قول الرسول ان هذا خطه  
وان كان عبدا او امرأة او صبيا او فاسقا كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول  
الدار اعتمادا على القرائن والعرف كذلك يجوز اعتماد الرجل على ما يجد من كتاب الوقف  
على كتاب او رباط او خان ونحوه فيد خلاء وينتفع به وكذلك يجوز له الاعتماد على ما يجد  
بخطابيه في تركته بما يجد انه له على فلان كذا وكذا فيجوز له الاستعانة بكتاب الوقف  
للمرأة الاعتماد على الزوج انه اباها فله ان تزوج بناء على الخط وكذا الوصي والوارث  
يعتمد على خط الموصي فينقل ما فيه وان لم يشهد شاهدان وكذا اذا كتب الراوي الوفاة  
حديثا جاز ان يعتمد عليه ويحمل فيه ويرويه بناء على الخط اذا اتقن ذلك كله هذا عمل  
هذه الامة قديما وحديثا من عهد نبينا صلاهم الى الان وان اذكروا من اذكروا ومن العجب

ان من اذكر ذلك وبالغ في انكاره ليس معه فيما يفتي به ويقضي به الا مجرد كذب قبل  
 كتاب فلان فهو يقضي به ويفتي به ويحل ويحرم ويقول هكذا في الكتاب فلان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه الى الملوك والامم يدعوه الى الاسلام فهو  
 عليهم بالحجة بكتابه وهذا اظهر من ان ينكر الشوكاني في احتجاجه بغيسة في العلم باه  
 ذكرها في الفتح الى راي وايد ما يادله نبرة لا يجوزها الا المبطون وقد سبق منا الاكام  
 على ذلك في كتابنا طهر الاضني ما يجب في القضاء على القاضي فواجهه وان كان كلاما  
 مختصرا في الخبر الكلام ما قل وحل ولم يزل قائلا اذا حدثت حادثة ليس فيها قول الاحص  
 من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم امر لاهية ثلاثة اوجه احدها يحرم  
 وعليه فتاوى الائمة واجوبتهم فانهم كانوا يستلون عن حوادث لم تقع قبلهم فينبذ  
 فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحكم فاصاب فلما جازان واذا اجتهد فخطأ فلما  
 اجر وهذا يعبر ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه اقر الا بجملة  
 في الصواب منها وعلى هذا تدج السلف والخلف والحاجة داعية الى ذلك لكثرة الوقائع  
 واختلاف الحوادث ومن له مباشرة فتناوى للناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية  
 الاتساع فانه لا يفي بوقائع العالم جميعها وانما صلت الوقائع رابت مسائل كثيرة واضحة  
 وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كالم لائمة الداهب ولا تبا عظم الثاني لا يجوز الاجتهاد  
 والحكم بل يتوقف حتى يظهر فيها باقائل قال احمد لبعض اصحابه اياك ان تنكلم في مسألة  
 ليس لك فيها امام والثالث يجوز ذلك في مسائل الفروع المتعلقة بالعمل وشدة  
 الحاجة اليها وسهولة حصرها لا يجوز في مسائل الاصول ولكن التفصيل وان ذلك  
 يجوز بل يستحب او يجب عند الحاجة واهلية المفتي الحاكم فان حدم الامران لم يجوز ان  
 وجدا احدهما دون الآخر حتى يجوز والتمع والتفصيل فيجوز الحاجة دون علمها  
 فائدة الله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة التي تنوع  
 بين عبادة فيها فضل العالم من عبوديته نشر السنة والعلم الذي بعث الله به رسوله  
 ما ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصبر على ذلك ما ليس على غيره وعلى الحاكم

من عبوديته اقامة الحق وتنفيذه والزام من حليه به والصابر على ذلك والجاهد عليه  
 مالم يس على المفتي وعلى النبي من عبوديته اداء الحقوق التي في ماله مالم يس على الفقير  
 وعلى القادر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بيدا ولسانه مالم يس على العاجز عنها  
 وقد غر لبليس اكثر الخلق بان حسن العمل القيام بنوع من الذكر والقيام بالصلاة والصيام  
 والزهد في الدنيا والانقطاع وعطو لاهل الصلوات فلم يجدوا قلوبهم والقيام بها و  
 هو لا عند ورثة الانبياء من اقل الناس ديناً فان الدين هو القيام لله بما امر به وترك  
 حقوق الله التي تجب عليه اسوة بما عند الله ورسوله من تركب المعاصي فان ترك  
 الامر السليم الكبر من ترك الكبائر التي من اكثر من ثلثين وجها ذكرها شيخ الاسلام ابن تيمية  
 في بعض قصائده ومن له خبرة بما ثبت لله به رسوله وما كان عليه هو واضح عليه  
 رأى ان اكثر من يشار اليهم بالدين هو اقل الناس جيناً واما المستعان واتي ديني  
 خير فيمن يرى محارمه تنهك وحلده تضاع ودينه يترك سنة رسوله صلعم  
 يرغب عنها وهو يخالق قلب ساكت اللسان شيطان الخرس كمان للتكلم والباطل شيطان  
 ناطق وهل بلية الدين الا من هو لا الذين اذا سلت لهم ما كلهم ورياسهم فلا  
 مبالاة بما جرى على الدين وخيارهم للفرح والتسلط ولو نزع في بعض ما فيه غضاظة  
 عليه في جاهله وماله يترك وتبدل وجه واجتهاد استعمل مراتب الكفار والثلثة  
 بحسب دسعه وهو لا يصح سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم قد يلحق الدنيا باعظم  
 بلية تكون وهو لا يشعر وهو موت القلوب فان القلب كلما كثر حياؤه اشرق كان  
 غضبه لله ورسوله اقوى وانتصار للدين اكمل وقدر الامام احمد وغيره ان الله تعالى  
 اوحى الى ملك من الملائكة ان اخسف بقرية كذا وكذا فقال يا رب كيف وفيهم فلان  
 لعابد فقال فيه فابداً فانه لم يتعمر وجهه لم يخالق وتكرار محروفي كتاب التمهيد ان  
 سبحانه اوحى الى نبي من انبيائه ان قل لفلان الزهد ما لهدك في الدنيا فقد جعلت  
 الراحة واما انقطاعك الي فقد اكتسبت به العز ولكن ما علمت فيما لي عليك فقال يا  
 رب، والي شيء لك علي قال هل واليت في ولياً او عادت في عداوة فبأنك

نحوه من عباد الله  
 الذي يوالي الجهاد  
 والامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر فخالق  
 امره بما جازع  
 وضع في حاله  
 انه قد جعل  
 على المؤمنين  
 كل من وضع على  
 على القلوب  
 هو في ذلك  
 غير ما في ذلك  
 فان الله

البيان من النبي صلى الله عليه وسلم ما يمكن نفس الوحي بظهوره على لسانه بعد ان كان  
 خفيا الثاني بيان معناه ونفسه من احتياج الى ذلك كما بين ان الظلم المذكور في قوله  
 واهم يلبسوا ايما هم بظلمهم هو الشرك وان الحساب لله هو الغرض وان الخطأ <sup>بعض</sup>  
 والاسود هما بياض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى  
 هو جبريل كما فسر قوله لولا اني بعض ايات شركائه طلع الشمس من مضربها وكما فسر قوله  
 ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة بانها الخفاة وكما فسر قوله يثبت الله الذين امنوا بالقرآن  
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القدر حين يستل من ربك وما بينك  
 وكما فسر الرعد بانه ملك من الملائكة موكل بالسحاب وكما فسر انما فاهل الكتاب ايجابا لهم  
 وذهبوا فاهل الكتاب ايجابا لهم ما احواله لهم من الحرام وتحرير ما حرموا عليهم من الحلال  
 كما فسر القوة التي امر الله ان يعدها لاعدائه بالزعم وكما فسر الزيادة بانها النظر الى  
 الله وكما فسر الدعاء في قوله ادعوني استجب لكم بانه العيادة وكما فسر اذار النجوم بانه  
 الركعتان قبل الفجر واذار السجود بالركعتين بعد المغرب ونظائر ذلك كثيرة الثالث  
 بيان ما بالفعل كما بين اوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع بيان ما سئل عنه من  
 الاحكام التي ليست في القرآن فانزل القرآن ببيانها كما سئل عن قدس الزوجة فجاء  
 القرآن باللعان الخامس بيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرآنا كما سئل عن رجل  
 احرم في جبة بعد ما تضيح بالخوف فجاء الوحي بان يترجعه الحجة ويفسل الخلف  
 السادس بيان الاحكام بالسنة ابتداء من غير سوال كما حرم عليهم نحو المحرم والمتعة  
 وصعيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وخالتها وامثال ذلك السابع بيان الامامة جواز  
 الشيء بفعله هو له وعدم فهمه عن الناس به الثامن بيان جواز الشيء باقراره لم على فعله  
 وهو يشاهده او يعلمهم بفعله التاسع بيان اباحة الشيء عفويا لسكوت عن تحريمه  
 وان لم ياذن فيه نطقا العاشر ان يحكم القرآن بايجاب الشيء او تحريمه او اباحته و  
 يكون لذلك الحكم شروط وموانع وقبح واوقات مخصوصة واحوال واوصاف فيجعل الرب  
 تعالى رسوله في بيانها كقوله تعالى واحل لكم ما وراءكم باكل موقوف على شرط التكاح



وانتفاء مواعده وحضور وقته واهلية المحل فاذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم يكن شيء منه نائذاً على النص فيكون لغيره وان كان رفعاً لظاهر طلاقه <sup>فقط</sup> كل حكم منه صلحاً نائذاً على القرآن من سبيله سواء بسواء وقد قال تعالى وصيكم الله في اولادكم للانكسار

حظ الانبياء شر جاءت السنة بان القاتل الكافر والريق لا يرث ولم يكن نسخ القرآن مع انه نائذاً عليه قطعاً اعني في موجبات الميراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحدها فزادت السنة مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق القتل <sup>فأشبه</sup> تقويم المال وهو العقوبة المالية

شرح في بواضع منها تحريق متاع الغلال من الغيبة ومنها حرمان اسمه ومنها اضيق الغرم على شرك الثمار المعلقة ومنها اضعافه على كاتم الضلالة المنتظرة ومنها اشطر مانع الزكوة ومنها عزه على تحريق دونه لا يصلي في الجماعة لولما منعه من انفاذ ما غرم عليه من كون الذرية والنساء فيها فتعدى العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة الاحامل ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغرم مجرمان سلب القتل لمن قتله حيث شفع فيه هذا المسمى وامر الامير باعطائه فحرم المشفع له عقوبة للشافع

الامر وهذا الجنس من العقوبات في نوع غير مضبوط وفي نوع غير مضبوط فالضبوط ما قابل التلاف اما حتى لا يجناه كالنصف الصيد في الاحرام وحتى لا يدي كالتلاف ماله وقد نبه الله سبحانه على ان نضوب الصيد متضمن للعقوبة بقوله لا يذوق وبال امره ومنه مقابلة الجاني بنقيض قصد همر

الحرمات كعقوبة القاتل لورث مجرمات ما يرثه وعقوبة المدب لاذن سبب بطلان تدبيره وعقوبة الموصي له بطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشئة بسقوط نفقتها

وكسوتها النوع الثاني غير القدر وهو الذي يدخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح وذلك ما لم يأت فيه الشريعة بأمر عام ولا يزداد فيه ولا ينقص كالحكم في هذا الاختلاف للفقهاء فيه على حكم منسوخ او ثابت الصواب انه يختلف باختلاف المصالح ويرجع فيه الى اجتهاد الائمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة فلا حيل على النسخ وقد فعلوا ذلك في الامور الشرعية

بعد همر من الائمة ولما اختلفوا في كل معصية لاحد فيها أو الكفارة فالاول كالسرف والشراب والزيادة والقذف الثاني كالوطي في نهار رمضان والوطي في الاحرام والثالث كوطي الامة للشركة

بينه وبين غيره وقهالة الأجنبية والخلو به إذا رد خول الحكم بغير مینه وكل المينة والحد  
 والحكم لا يتخذ بغيره وذلك إما النوع الأول فالحد منه معنى غير التعزير وأما الثاني فيحل بحجب  
 مع الكفارة فيه تعزيراً لا على قولين وهما في مذهب أحمد وأما الثالث ففيه التعزير ولا  
 واحد لكن هل هو كاحد لا يجوز إلا ما م تركه وهو واجب إلى اجتهاً لا ما م في إقامته وتركه  
 كما أخرج إلى اجتهاً على قولين للعلماء الثالث قول الشافعي والأول قول الجمهور  
 ما كان من المعاصي محرم الجسد والظلم والفواحش فإن الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا  
 لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات السرة وطرد هذا أنه لا كفارة في قتل العمد  
 ولا في البين الغموس كما بقوله أحمد وأبو حنيفة ومن وافقهما وليس في ذلك تخفيفاً عن متكبرهما  
 بل لأن الكفارة لا تفعل في هذا الجسد من المعاصي وإنما عملها على ما فيها كان مباحاً أو لا حصل  
 وحرم لمعارض كالوطي في الصيام والأحرام وطرد هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطئ  
 المحائض وهو موجب القياس ولو لم تكن به الشريعة فكيف وقد جاءت به مرفوعة  
 وموقوفة وعكس هذا الوطي في الدابة كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطي في الحيض  
 لأن هذا الجسد لم يمس قط ولا تفعل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا  
 والواط بطريق الأولى فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية الطائفة للحكمة  
 والصليحة **قَالَ** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال أجل امرأة المفقود أربع  
 سنين وأمرها أن تزوج فقدم المفقود بعد ذلك فغيرة عمر بين امرأته وبين مهرها  
 وزعم الإمام أحمد أن ذلك قال ما أدري من ذهب إلى غيره ذلك إلى أي شيء ذهب  
 وقال أبو داود في مسأله سمعت أحمد وروى أنه نهى نفسك شيء من المفقود فقال  
 ما في نفسي منه شيء هذا خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أن ترضع  
 قال أحمد هذا من ضيق علم الرجل أن لا يتكلم في المفقود وقد قال بعض المتأخرين  
 من أصحاب أحمد أن مذهب عمر في المفقود يخالف القياس والقياس أنها زوجة الفأد بأكمل  
 حالها أن يقول الفروقة تنفذ ظاهرها فها تكون زوجة الثاني حال على قول بعض المخالفين  
 أمر في ذلك فقالوا لو حكم حاكم يقول عمر في ذلك لنقض حكمه بعدد عن القياس طائفة قالته

اخذت ببعض قول عمر وثبت كواضعه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني فهي زوجته  
 ولا يدخل الاول ولئن لم يدخل بها كادت الى الاول قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه من خالف  
 عمر اعتدى الى ما اعتدى اليه عمر ولم تكن له من الخبرة والقياس للصحيح مثل خبره عمر  
 المفقود المنقطع خبره ان قيل امرأتني في ان يعلم خبره بغيره لا سيما اذا كانت زوج الى  
 ان تبقي من القواعد او تموت والشرعية لا تاتي بمثل هذا فاما اجلت اربع سنين ولم  
 يكشف خبره حكمه بموته ظاهر وهذا المأثور عن عمر في مسألة المفقود هو عند طائفة  
 من الفقهاء لا سيما الاول عن القياس حتى قال بعض ائمة لو حكموا حكمه بنقض حكمه وهو مع هذا الصحيح الاول باجرا  
 في القياس كل قول قبل مواده فهو خطأ فمن قال انها تعدل الاول بكل حال او تكون مع الثاني بكل حال فخطأ  
 خطأ في السيد لا علم العلامة محمد بن اسمعيل الا في الجاني رحمه في رسالته بذكر الموقوف في حكم الاعمار  
 وامرأة المفقود وأما ما روي عن المغيرة بن شعبه مرفوعا ان امرأة المفقود امراته حتى يأتيها  
 البياض فاستأنده ضعيف أخرجه الدارقطني وضعفه ابو حاتم وقال منكر وضعفه ايضا البهيقي  
 وقال لا ينبغي به وكذا عبد الحق وابن القطان وغيرهم والعدة هو قوة الدليل لا متابعته لا قبل  
 ولو ذهب الى خلاف ما قام عليه الأدلة العلماء المجلة فانه ليس المجلة الا في الكتاب السنة  
 لا فيما قاله ائمة المذهب والاصحاب المستأذنين اذا لم تكن في الاصلين فالواجب الرجوع الى قول  
 الصحابة وقد وقع هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحكم في امرأة المفقود ان تزويج  
 اربع سنين ثم تعتل اربعة اشهر وعشر أخرجه مالك والشافعي به قال عثمان وابن عباس  
 وابن عمر هؤلاء اربعة من الصحابة اتفقوا على هذا الحكم ولم يخالفهم احد من الصحابة الا  
 ما حكاه عبد الرزاق عن علي كرم الله وجهه وذهب الى قول عمر بن الخطاب من اهل المذاهب  
 مالك واسحق وروى عن ابن مسعود ومن جماعة من التابعين منهم النخعي وعطاء  
 والزهرري ومكحول والشعبي وهذا هو الحكم اللائق بهذه الشريعة الغراء المبينة على جلب  
 المصالح ودفع المفاسد ورحم العباد وعمارة البلاد وامي مصلحتي حبسها بعد هذه  
 المدة فليست المرأة ما يدخبل كل ماضى عام من عمرها فهدم جزء من جمالها وما  
 يرغب فيها وامي مفسدة اشد من منعها عن الزواج مع طلبها الخلوص والحلل لها

وامي مصلحاً للشأن في انفاق ماله عليه ما مع انه اذا عاد وله رغبة فيها فانه يخاف من عود  
 اليه وانه انتفاع له بهما ثم يتحسب عليه، فيهذا الحكم الذي قاله الاكثر واشتهر بنسبته الى  
 سيدنا عمر وهو اقول بجائز الشريعة وجلب مصلحتها ودفع مفاسد ما يقع من المراء  
 من حبسها وانه في يعرف قد ابدقه الصحابة وجودة انظارهم وغوص افكارهم على امور  
 الشريعة النبوية يعلم باهم فانكون بان للمرأة حق في الوطى وانه رأي الاكثر من الامة  
 وقد اخرج ابن ابي الدنيا عن الحسن قال سأل عمر بنته حفصة كمر تصد المرأة عن الرجل  
 قالت ستة اشهر فقال لا جرم الا جيز رجلا اكثر من ستة اشهر وفي الباب روايات  
 بالفاذ وطرف بعد اعرف ما كان عليه اهل العصر الاول من اثبات حق للمرأة على  
 زوجها في الوطى ان هذا ثمان امر استقر عندهم لم يقل احد منهم انه ليس الشئ حق غير الفقه  
 والكسوة بل كان عمر يأمر امرأه ان تجوز بان يأمرها من لدهم بالعود الى اهلهم بعد ستة  
 اشهر واربعة على الشك انتهى حاصله فلما كان على هذه المسئلة ايضا في رساله القضاء  
 فارجعوا بغيركم ما هو الراجح في هذا الباب والله تعالى اعلم بالصواب **فتاوى**  
 ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس ان ما يظن مخالفة للقياس فاحل الامر لا يزم  
 فيه ولا بد ما ان يكون القياس فاسداً او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه مشروع  
 قال ابن القيم سألت شيخنا قدس سره وروحه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من  
 قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وربما كان مجمعا عليه  
 اقوالهم طرأ قالما اذا وقعت فيه فحاشاة خلاف القياس والوضع من يحوم الابل القطر  
 من الحجامه والسلام والاحارة والحجارة الكثرة والمضاربة والزراعة والمساقاة والقرض  
 وصحة صوم الاكل للناسي والمضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس فهل ذاك  
 ما لا يقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انتهى اصل هذا ان لفظ القياس لفظ  
 فاسد يدخل فيه القياس الصحيح والفاسد والصحيح هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين  
 التامنين والفرق بين المختلفين قياس الطرح والثاني قياس العكس وهو من العدل الذي  
 بعث الله به بنبيه صلاهم فالقياس الصحيح مثل ان تكون العلة التي علق بها الحكم في الاصل

موجودة في القريع من غير ما رضى في الشرع يمنع حكمها ومثل هذا القياس لا تلت في  
 الشريعة بخلافه قط وكذلك القياس بالغاء الفارق وهو ان لا يكون بين الصورتين  
 فرق مؤثر في الشرع فمثل هذا القياس ايضا لا تاتي الشريعة بخلافه وحيث جاءت الشريعة  
 باختصاص بعض الاحكام بحكم يفارق به نظائره فلا بد ان يختص ذلك النوع بوصف  
 يوجب اختصاصه بالحكم وينفع مساواته بغيره لكن الوصف الذي اختص به ذلك النوع قد  
 يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر وليس من شروط القياس الصحيح ان يعلم محقق كل احد من رأي  
 شيئا من الشريعة مخالف للقياس فانما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفا  
 للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر وحيث علمنا ان النص بخلاف قياس علمنا قطعا  
 انه قياس فاسد بمعنى ان صورة النص امتازت عن تلك الصورة التي تظن انها مثاتها  
 بوصف واجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم فليس في الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا  
 ولكن يخالف القياس الفاسد وان كان بعض الناس لا يعلم فساده وقد اطال في الاصلاح  
 في بيان ذلك اطالة حسنة كافية وافية شافية لا تجد في غيره وثالث دعوة  
 الرسول صلى الله عليه وسلم لمن كان في عصية وطن ياتي بعده الى يوم القيامة والواجب على من  
 بعد الصحابة هو الواجب عليهم بعينه وان تفرعت صفاته وكيفية تباينه باختلاف الاحوال  
 ومن المعلوم بلا منكر ان الصحابة لم يكونوا يعرفون ما يسمعون منه صلى الله عليه وسلم اقول العلماء  
 بل لم يكن لعلماءهم قول غير قوله ولم يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على موافقة  
 موافق او لا في شيء ابي اصلا وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الاله وهو بعينه  
 الواجب علينا وعلى سائر المكلفين الى يوم القيامة ومعلوم ان هذا الواجب امر ينسخ بعد موته  
 ولا هو مختص بالصحابة فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نفسه ما وجبه الله تعالى ورسوله  
 فالتكليف اقول العلماء واراؤهم لا تضبط ولا تنحصر ولم تضمن لها العصمة الا اذا اتفقوا  
 ولم يفتوا فلا يكون اتفاقهم لاحقا ومن المحال ان يجهلنا الله ورسوله على ما لا يضبط  
 ولا ينحصر ولم يضمن لنا عصمتهم من الخطا ولم يقدم لنا دليل على ان احد الثقلين اولى بكن  
 ناخذ قوله كانه من الاخير بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله محال ان يشرع الله

ويرضى به إلا إذا كان أحد القائلين رسولاً والآخر كاذباً على الله فالغرض حينئذ ما يصح  
 هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخاضهم **فائدة** أن النبي صلى الله عليه وآله قال بدأ الإسلام غمراً  
 وسيجود كقابلاً وأخبار العلم يقل فلا بد من وقوع ما أخبر به الصادق ومعلوم أن  
 كتب المقلدين قد ثبتت شرق الأرض وغربها ولم يكن في وقت قط أكثر منها في هذا  
 الوقت ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة والمقلدون يحفظون عنها ما يمكن حفظه  
 بحجوفه وشهرتها في الناس خلاف الغيبة بل هي المعروفة الذي لا يعرفون غيرة فلو كان  
 هي العلم الذي بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور وزيادة والعلم في شح  
 وظهور وهو خلاف ما أخبر به الصادق **فائدة** الاختلاف كثيراً في كتب المقلدين  
 وأخبارهم وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه بعضاً والشاهد  
 بعضه لبعض وقد قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً  
**فائدة** أن الله تعالى ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً وكل حزب بما لديهم فرحون  
 وهو لا هو المقلدة بأعيانهم وتفرقهم بينهم كما لا يجوز إلا ما كان براعياً بخلاف  
 أهل العلم فأخبروا أن اختلاف الميراث في دينهم ولم يكونوا شيعاً بل شيعاً واحدة  
 منفقة على طلب الحق وإيتائهم مقاصدهم وطريقهم والطريق واحد والقصد واحد و  
 المقلدون بالعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلفة فليسوا مع الجماعة في القصد ولا في  
 الطريق **فائدة** أن الله سبحانه ذم الذين قطعوا أمرهم بينهم زبراً والزبر الكسب المصنف  
 التي يرغبوا بها عن كتاب الله وما بعث به رسوله وقد أمر الله الرسل بما أمره أهمهم أن ياكلوا  
 من الطيبات وأن يعملوا صالحاً وأن يعبدوا وحده ولا يطيعوا الأمرة وحده وأن لا يبدعوا  
 في الدين فضمت الرسل وأتباعهم على ذلك مما لا ينكر من أمر الله تعالى من حيث  
 خلاف قطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون فمن تدرى هذه الآية ونظرها  
 على الواقع تبين له حفيظة الحال وعزم أي التحزبان **فائدة** أن الله سبحانه قال  
 ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم  
 المفلحون فخص هؤلاء المقلدين من علمهم والداعون إلى الخير والذين آمنوا

وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى النبي في زمان وقه ساس ولان وفقه فلان فائقة  
ان الله سبحانه ذم من اذا دعي الى الله ورسوله اعرض ورضي بالخيار الى غيره وهذا اشك  
اهل التسليل فكل من اعرض عن الداعي له الى ما اتزل الله ورسوله الى غيره فانه نصيب  
من هذا الذم فستكثر وصنف **قائل** قال لمرار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه  
من الامة بعينه وترك قول نظيره ومن هو علم منه واقرب الى الرسول لذلك في قوله  
تعالى فاستأوا اهل الذكر القرآن في حديثنا الذي امر الله تعالى نساء نبيه ان يذكرنه بقوله فاذا ذكر  
ما ينزل في بيوتكن من آيات الله والحكمة هذا هو الذكر الذي امرنا بالتابعه وامرنا بآله  
عنده ان يسأل اهلها وهذا هو الجواب على كل احد ان يسأل اهل العلم بالذكر الذي انزل الله  
على رسوله بالخبر به فاذا اخبروه به لم يسعه غير اتباعه وهذا كذا فان ائمة اهل الله  
لم يكن لهم قلد معين يتبعونه في كل ما قال وكان ابن عباس يسأل احدا من اهل البيت  
الله صلى الله عليه وآله وسلم او من بعده لا يسألهم عن غير ذلك كذا في الصحابة كانوا يهابون امر الله  
خصوصا عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكانوا لا يتابعون كما في امور الدنيا  
عن شكن بينهم فقط وكذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لاحد بابا عبد الله انت اعلم بالحد  
مني فاذا صح الحديث ما علمي حتى اخضب اليه شاميا كان او كوفيا ابصر ولا لم يكن احد  
من اهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه في اخذ به وحده ويخالف له  
ما سواه **قائل** قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ارشد المستفتين لصاحب الشجرة بالسؤال عن  
حكمه وسفته فقال قتلوه قتلهم الله فدعا عليهم حين اتوا به علم في هذا التحريم  
الاقتناع بالتقليد فانه ليس علما باتفاق الناس فان ما دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فهو حرام وذلك احد ادلة التحريم وكذلك سوال ابو العبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في امره متاجر  
لاهل العلم فالعلم بالخبر بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البكر التي اقره على ذلك ولم يذكره  
فلم يكن ثمة سوالهم عن ايامهم ومذاهبهم **قائل** قال اول الامر قيل لهم الامر وقيل هم  
العلماء وروايتان عن احمد وغيره والتحقيق ان الآية تنقل الطائفتين في افعالهم  
من طاعة الرسول لكن خفي على المقلدين انهم غايطاعون في طاعة الله اذا امروا بالله

ورسوله فكان العلماء مبلغين لامر الرسول والامراء منفذين له فحينئذ يجب صانعهم  
تبعاً لظاهر الله ورسوله فابن في الآية تفديهم اذ الرجل على سنة رسول الله صلى  
وايثار التقليد عليها **فائدة** قد خرج عن النبي صلى الله عليه وآله قال فانه من يعش منكم  
بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً وهذا مذموم للختلافين وتحذير من سلوك سبيلهم  
وانما اكثر الاختلاف وتفاقم امره بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين و  
شتتوا الجماعة وصبروا واهله شيعاً لكل فرقة تنصرون متبوعها وتدعو اليها وتذم من  
خالفها ولا يرون العمل بقولهم حتى كأنهم ملة اخرى سواهم يدعون ويكبرون خالف  
عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا ومذهبنا هذا والنبي  
واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان ينقادوا  
الى كلمة سواء بينهم كالهم ان لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكن اقواله  
كصوصه ولا يتخذ بعضهم بعضاً ارباباً فلو اتفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل  
منهم لمن دعا الى الله ورسوله وتحاكموا كلهم الى السنة وانار الصحابة لقل الاختلاف  
وان لم يعد من الارض ولهذا تجد اقل الناس اختلافاً اهل السنة والجماعة  
فليس على وجه الارض طائفة اكثر انفاً واقل اختلافاً منهم لما تنوعوا على هذا  
الاصول وكلما كانت الفرقة عن احد بشيء بعد كان اختلافاً ففهم في انفسهم اسد  
والكثران من رد الحق مرج عليه امره واختلط عليه والنسب عليه وجه الصواب  
فلم يدري اين يذهب كما قال تعالى بل ادبوا بالحى لما جاءهم فهم في امر مري  
**فائدة** لا يقال ان الائمة المقلدين في الدين على عدلهم مقلدونهم على هذا  
قطعا لانهم سألوا عن خلفهم لاننا نقول سألوا عن خلفهم مبطل لتقليد هم لهم  
قطعا فان طريقةهم كانت اتباع الحجة والنهي عن تقليد هم فمن ترك الحجة وترك  
ما هو اعنه رضى الله ورسوله عنه قبلهم فليس بل طريقةهم وهو من المخالفين لهم  
وانما يكون على طريقةهم من اتبع الحجة وانقاد للدين ولم يتخذ رجالاً بعينه سوى  
الرسول صلى الله عليه وآله مختاراً على الكتاب السنة بعرضها على قوله وبهذا يظهر



بطلان قول من جعل التقليد اتباعاً وإيهامه وتلبس به هو مخالف الاتباع وقد  
فرق الله ورسوله واهل العلم بينهما كما فرقت الحقائق بينهما فان الاتباع سائر وطريق  
التبعية والاتباع بمثل ما اتى به والتقليد قبول قول الغير بلا حجة وقد مدح الله تعالى  
الاتباع واهله وذم التقليد في غير موضع من كتابه وحكى التقليد من الكفرة  
ونقل الاتباع عن المؤمنين وهذا في القرآن كثير طيب لا يحتله الا مجلد مستقل  
من التأليف اذا بطل التقليد وجب التسليم للاصول التي يجب التسليم لها وهي  
الكتاب والسنة وما كان في معناها وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله قال تركت فيكم  
امرين لن تضلوا ان تمسكتم بحبل الله وسنة رسوله <sup>عليه السلام</sup> فائدة العالم  
يزل ولا بد اذ ليس بمعصوم فلا يجوز قبول كل ما يقوله وتزييل قوله ما زل في العصور  
هذا الذي ذمه كل عالم فيما يزل فيه وفيما لم يزل وليس لمميزين ذلك  
فيما خذلون الدين بالخطأ ولا بد فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما احل الله ويشرعون  
ما لم يشرع ولا بد لهم من ذلك اذا كانت العصمة منتفية عن قلده فالحطاط واقع  
منه ولا بد وقد ذكر البهقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن ابي عن  
جده عروة ان قالوا لآل العالم وانتظر فافيشته وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
ما اتخوف على امتي ثلثة زلة عالم وجدل منافق بالقرآن ودنيا تقطع اعناقكم ومن  
العلموان المخوف في زلة العالم تقليد لا فيها اذ لو التقليد لم يخف من زلة العالم على  
غيره فاذا عرفت انها زلة لم يخف له ان يتبعه فيها با اتفاق المسلمين فانه اتباع للخطأ  
على عمل ومن لم يعرف انها زلة فهو اعد ومنه وكلاهما مقرر في امره فان كل عالم  
من معاشري المقلدين قد انزلت جميع الصحابة وجميع التابعين وجميع علماء الامم من بعدهم  
الى اخرهم الامن قلده في مكان لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا يعاينها  
بها ولا وجه للنظر فيها الا للتحمل واعمال الفكر وكذا في الرد عليه لا يخالف قوله في متبوعه  
وهذا هو المسوخ للرد عليه عند من اخالف قول متبوعه نصوص من الله ورسوله  
فالواجب التحمل والتكليف في اخراج ذلك النص عن دلالة التحميل لدفعه بكل طريق

حتى يصح قول متبعهم فيما له دينه وكتابه وسنة رسوله ولهدى كاديات تشل  
 عرش الأيمان وقد ركنه لو أن الله ضمن لهذا الدين أن لا يزال فيه من يتكلم بأحوال  
 ويدب عنه فمن بأسوء ثناء حل الصحابة والتابعين وما أشراطها المسلمين واشتد  
 استخفافا بحقهم وقل رعاية لأجوها وأعظم استهانة بهم من لا يلتفت إلى قول  
 رجل واحد منهم ولا إلى فتواه خبر صاحبہ الذي اخذ به وليه من دون الله ورسوله  
**صلواتك** في هذا عجب من هذا كله ان معاشر اهل التقليد اذا وجدوا الآية من كتاب  
 الله توافق رأي صاحبهم اظهر وانهم يأخذون بها او العروة في نفس الامر على ما قاله  
 صاحبهم لا على الآية واذا وجدوا الآية نظيرها يخالف قوله لم يأخذوا بها وتطلبوا لها  
 وجوه التاكيد واخرجوها عن ظاهرها حيث توافق رأيه وهكذا يفعلون في خصوص  
 السنة سواء اذا وجدوا واحد يشايها أو وافق قوله اخذوا به وقالوا لنا قوله صلبه كيت  
 كيت واذا وجدوا مائة حديث صحيح بل أكثر يخالف قوله لم يلتفتوا إلى حديث منها ولم  
 يكن لهم منها حديث واحد فيقولون لنا قوله صلبه كذا وكذا واذا وجدوا مراسلات  
 وافق رأيه اخذوا به وجعلوا حجة فاذا وجدوا مائة مرسل يخالف رأيه اطرحوها  
 كلها من اولها الى اخرها وقالوا لا نأخذ بالمرسل وعجب من هذا انهم اذا اخذوا بالآخذ  
 مراسلاتهم او مسند الواقفة رأيت صاحبهم لم يوجدوا فيه حكما يخالف رأيه لخر  
 يأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث محجة فيما وافق رأيهم  
 قلدهم وليس بحجة فيما خالف رأيه ذكر في الاعلام من هذا طرفا فارجعه فانهم عجيب  
 امرهم والمقصود ان التقليد حكم عليهم بذلك وقادهم اليه قهر لا يحكموا الا بغير  
 على التقليد لم يقعوا في مثل هذا فان تلك الاحاديث ان كانت حقا وجب التقليد  
 ولا اخذ ما فيها وان لم تكن صحيحة لم يوجب خذل شيء ما فيها فلما ان تصح ويوجب خذلها وافق  
 قول المتبوع وتضعف او ترد اذا خالف قوله او قول هذا من اعظم الخطأ والتناقض فاشك في  
 قوة التقليد فان ركنه مخالفة امر الله وامر رسوله وهذا اصعب لحول انهم سلكوا من طريق اهل العلم  
 امر الله فانه امرهم مما تنازع فيه المسلمون اليه الى الرسول والقلوب قالوا انهم من قبل امر رسول الله

فانه صلوات الله عليه عند الاختلاف لاخذ بسنة سنة خلفائه الراشدين المهديين وامر ان يتمسك  
بها ويعض عليها بالواجب وقال المقلدون بل عند الاختلاف يتمسك بقول مقلدنا  
ونقد ما على كل ما حله واما هدي الصحابة فمن العلوم بالضرورة فانه لم يكن فيهم  
شخص واحد يقلد رجلا في جميع احواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يكون  
اقواله شيئا ولا يقبل من احواله شيئا وهذا من اعظم البدع وواقع الحوادث فاما ما فهم  
لاقتهم فان الائمة فهو عن تقليد هم وحده واما ما سلكهم ضد طريق اهل العلم  
فان طريقهم طلب احوال العلماء والنظر فيها وعضها على القرآن والسانن الثابتة عن  
رسول الله صلوات الله عليه واول احوال خلفائه الراشدين فما وافق ذلك منها قبلوه ووافق الله به  
وقضوا به وافتوا به وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه وردوه وما لم يثبتين لهم كان  
من مسائل الاجتهاد التي غايتها ان تكون سائفة الاخذ لا واجب التبع من غير ان يلزموا  
بها احد ولا يقرروا الفالح دون ما خالفوا هذه طريقة اهل العلم خلفا وسلفا واما  
هو لا يخالف فمكسوا الطريق وقلوبها وضاع الدين فزيفوا كتاب الله وسنة رسوله و  
اقوال خلفائه وجميع اصحابه فعرضوها على احوال من قلدها وضاعوا فقها منها قالوا  
والنقاد والله مدعين وما خالف احوال متبعيهم منها قالوا اجتهاد الخصم بكذا وكذا ولم  
يقبلوه ولم يرد بنوابه واحتال فعلا وهم في ردها بكل ممكن ولطابق لما وجوه الحيل  
التي تردها حتى اذا كانت موافقة لما هم به وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها اشنعوا  
على منازعهم وانكروا عليه ردها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد النصوص بمثل هذا  
ومن له همة تسعوا الى الله ومرضاه ونصر الحق الذي بعث به رسوله اين كان ومعه من  
كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم والحق الذي ميم والله غفور رحيم فانك  
ان الله اثني على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بالا حسنات  
ولتباعهم فمما سلك سبيلهم ثم منها جم وقد غوا عن التقليد كون الرجل امعة واخبروا  
انه ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم من سلك رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين  
وقد عاذهم الله وعافهم بما ابتلى من ربه النصوص لأراء الرجال وتقليد ما فيها التقليد

ضد مناعتهم وهو يقس مخالفتهم والسايعون لهم أحسن خلفاءهم وأول العلم والبصائر  
 الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة رسوله صلواتهم رأياً ولا قياساً ولا معنواً ولا قول  
 أحد من العالمين ولا يجعلون مذهب أحد عياراً على القرآن والسنة فتقوا ولا اتباعهم  
 حقاً صلوات الله منهم بفضلهم ورحمته **قائل** كان الصحابة يفتون برسول الله صلواتهم  
 حي بين أظهرهم ولم يكن ذلك تقليداً للمستفتين لهم لأن فتواهم إنما كانت تبليغاً  
 عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبرين فقط لم تكن فتواهم تقليداً للرأي فلان و  
 فلان وإن خالفت النصوص فهم لم يكونوا يقدرون في فتواهم ولا يفتون بغير  
 النصوص لم يكن المستفتون لهم يفتون إلا على ما يبلغونهم إياه عن نبيهم فيقولون  
 امر بكذا وفعل كذا ونهى عن كذا هكذا كانت فتواهم فتجوز على المستفتين حكمهم  
 حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك إلا في الواسطة بينهم وبين  
 الرسول وعدمها والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم من مستفتيهم لم  
 يعملوا إلا بما علوه عن نبيهم وشاهدوا وسمعوا منه هؤلاء بواسطة هؤلاء بغير  
 واسطة ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الأمة يحلله ويحرم ما  
 حرمه ويستبيح ما أباحه وقد أنكر النبي صلواتهم على من أفتى بغير السنة منهم كما أنكر  
 علي بن السائب وكذبه وأنكر على من أفتى برجم الزاني البكر وأنكر على من أفتى باغتصاب  
 الكبر حتى مات وأنكر على من أفتى بغير علم كمن يفتي بما لا يعلم صحته وأخباره  
 ثم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته صلواتهم كان أحدها كان يبلغه ويقره  
 عليه فهو حجة باقراة لا تجرد افتاءهم الثاني ما كانوا يفتون به مبلغين له عن نبيهم  
 فهم فيه رواية لا مقلدون ولا مقلدون **قائل** قد جاءت الشريعة يقبل قول  
 القائف والخارص والقاسم والمقوم والمحكمين بالمثل في جزاء الصيد وليس فيه  
 ما يستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه بل قول قول هؤلاء  
 من باب قبول خبر الخبر الشاهد لا من باب قبول الغشافي الذين من خبر قسام  
 دليل على صحته بل يجرده أحسان الظن بقائلها مع تجوز الخطأ عليه فإن قبول الإخبار

والشهادات ولا قارئ إلى التقليد في الغنى والخبر في الامور في خبر عن امر حتى طريق  
 العلم به ادراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة وقد امر الله سبحانه بقبول خبر  
 الخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره قبل خبر الخبر عن رسول الله  
 صلواته قال او فعل وقبول خبر الخبر عن اخبر عنه بذلك وهلم جرا فهذا حق لا ينزع  
 فيه احد واما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه اكثر من العلم بان ذلك  
 ظنه واجتهاده فتقليد الله في ذلك بمنزلة تقليد الله فيما يخبر به عن رؤيته سماعه  
 وادراكه فاني هذا ما يجب علينا وليس غلنا ان نفقي بذلك او نحكم به وندين الله به  
 ونقول هذا هو الحق وما خلفه باطل ونترك له نصوص القرآن والسنة وانا اسر  
 الصحابة ما قول من عداه من جميع اهل العلم ومن هذا الباب تقليد الاعشى القبيلة  
 ودخل الوقت لغيره ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعظيم  
 والمجرح فكل هذا من باب الاخبار التي امر الله بقبول الخبر بها اذا كان عدلا صادقا والبر  
 هذا تقليد في الفتي والحكم واذا كان تقليد لها فانه سبحانه شرع لنا ان نقبل قول  
 هؤلاء ونقلهم عنه ولم يشرع لنا ان نخلق احكامه عن خبر رسوله صلواته فضلا عن ان  
 نترك سنة رسوله لقول واحد من اهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من  
 الامه **قوله** ان من رحمة الله سبحانه بنا ورافته انه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا  
 به لضاعت امورنا وفسدت مصالحنا لاننا لم يكن نلبي من نقل من المحدثين **الفقهاء**  
 وهم حرد في المئين ولا يدري عددهم في الحقيقة الله فان المسلمين قد ملوا  
 الارض شوقا وعظا وجنونا وشكلا وانتشر الاسلام بحمل الله وفضله وبلغ مبلغ الغيل فلو  
 كلفنا به لوضعت في اعظم العنت والفساد ولكلفنا بتحليل الشيء وتحريمه واجاب  
 الشيء واسقاطه مع ان كلفنا بتقليد كل عالم وان كلفنا بتقليد الاعلام فالاعلم ضمن  
 ما حل عليه القرآن والسنن من الاحكام اسهل بكثير من معرفة الاعلم الذي اجتمعت  
 فيه شروط التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراسخ فضلا عن المقلد الذي هو  
 الكالهي وان كلفنا بتقليد البعض وكان جعل ذلك الى تشهينا واختيارنا صار **دليلنا**

لا رادتنا واختيارنا وشهواننا وهو عين الحال فلا بد ان يكون ذلك راجعا الى امر  
 الله باتباع قوله وقلقى الدين من بيان يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
 رسول الله وامينه على وجهه وجنته على خلقه ولم يصل الله هذا النصب بعد ابدا  
 فانك كل واحد منكم ما موربان يصدق الرسول في اخبره بطبيعته فيما امره بذلك ولا يكون  
 الا بعد معرفة امره وعبادته ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الامة الا ما فيه حفظها  
 ودنياها وصلاحها في معاشها ومعادها وبأهال ذلك فضيع مصالحها وتفسد امورها  
 فما خرب العلم الا بالجهل ولا عارته الا بالعلم واذا ظهر العلم في بلد ومجلة قال الشيخ اعطاه  
 واذا خفي العلم هناك ظهر الشرر الفاسدون لم يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له  
 فوالقائل امام احمد لو العلم كان للناس كالبهايم وقال الناس لو خرج الى العلم فظهر  
 الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في البوم والليل والنهار والعلم يحتاج  
 اليه في كل وقت فانك ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام فليجب  
 عليه ان يعرف ما لا بد من الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاغة لمصالح الخلق ولا تضليل  
 لمعاشهم فقد كان في عبادة قائمين بمصالحهم ومعاشهم وعجارة حروهم والقيام على شئهم  
 والضرب في الارض لمتاجرهم والصنفي بالاسواق وهم العلماء الذين لا يسبق غباؤهم  
 فانك في العلم المتابع هو الذي جاد به الرسول دون مقدرات الاذهان ومساقل  
 الخوص والافانز وتغريعات العقول وتخرافات الاحلام وتأويلات الجملات والحقائق  
 اهل البطالة وذلك بحول الله ايسر شيء على النفوس تحصيله وحفظه وفيه فائدة كتاب  
 الله الذي يشهد للذين كرموا قال ولقد يعزونا القرآن للذين كفوا من مذكر قال البخاري في  
 صحيحه قال مطر الوطوق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل فتضيع عليه  
 مصالحه وتتعطل عليه معاشه وشئته ورسوله وهي بحول الله تعالى مضبوطة محكمة  
 واصول الاحكام التي تدرج عليها خمسمائة حديث وفريضة وتفاسيرها في اربعة الاف  
 وانما الذي هو في غاية الصعوبة والشقة مقدرات الاذهان والاعطاشات السائل و  
 الفرغ والاصول التي ما انزل الله بها من سلطان التي كل ما هاتى غور زيادة وقول ليد

والذين كل ماله في غربة ونقصان **فائدة** من ادعى ان جميع العلماء صرحوا بحجج  
التقليد فدعاه باطلا وقد ذكر في الاعلام وغيره من كلام الصحابة والتابعين وائمة  
الاسلام في ذم التقليد اهل بيته والنبي عنه ما لا يكاد ينحصر وكانوا يسمون المقلد الامعة  
ومحب دينه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحب دينه الرجال وكانوا يسمونه الاعمى الذي  
لا يصرقه وليسمون المقلدين اتباع كل ناعق يميلون مع كل صاحب لرئيسه في امور العلم  
ولم يلجأ ذلك وثيق كما قال فيهم علي بن ابي طالب وكما ساء الشافعي حاطب ايل وعنه  
تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خير القل نعم الله ورسوله للمسلمين وعلى  
الكتاب الله وسنة رسوله وامر بالتباعه ما دون قوله وامر بان تعرض لقوله عليه ما  
يقبل منها وما وافقها ويرد ما خالفها وغاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل اسيرة  
ليظفر وفيها بنص عن الله ورسوله ولم يجهل وفيها سوى قول من هو اعلم منهم  
بقدره وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب ان التقليد انما يباح للمضطر ما من عدل  
عن الكتاب السنة واقرال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه من التقليد  
فهم كمن عدل الى الميتة مع قدرته على المدرك فان الاصل ان لا يقبل قول الغير بالدليل  
الا عند الضرورة فجاءوا حال الضرورة فاسألوا الله وقولوا حسبي الله في فطرته  
العباد تقليد المعلمين المعلمين والاستاذين في جميع الصنائع والفنون وهذا  
ظاهر لا ينكره حافل ولكن لا يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبوع  
بغير حجة توجب عمل قوله وتقليد عليه على قول من اعلم منه وترك الحجج لقوله وترك  
اقوال اهل العلم جميعا من السلف والخلف لقوله فقل جعل الله ذاك في فطرته احد  
من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلب الحق والدليل على صحة  
قوله ولاجل ذلك اقام الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والادلة الظاهرة  
والآيات الباهرة على صدق رسوله اقامة الحجج وقطع المعنى وهذا وهم اصدق خلقه  
واعلمهم ابرههم اكلهم مراغا ووجه الله تعالى قبول قولهم بعد قيام الحجج وظهور الايات  
المستلزمة لصحة دعواهم بل جعل في فطرته عبادة من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا هو

مشترك بين جميع أهل الأرض مؤمنهم وكافرهم برهم وفاقهم وعاد انفساد الحق  
 وتعتير صاحبها وأن من القوة عناد أو بغيا ظفوات اغراضهم بالانقياد ونقد احسن لقال كل  
 أين وجه قول الحق في قلب سامع ودعه فنقد الحق بسري ويشوق  
 سبونه رشداً ويبنى زفارة كما ينبغي التوثيق من هو مطلق  
 ففطر الله سبحانه وشرعه من أكبر الحجج على فرقة التقليد لكل مولود تمامه ولد على فطر  
 الحق فابوا لا يحنفوا ولا يشفعانه ويملكانه ويحنبلانه وكان امر الله قد امقد ولا  
**فائدة** لا يقال ان الله فوات بين الأذهان كما فوات بين قري لا بدان فلا يلقو  
 بحكمته وعدله ان يفرض على كل احد معرفة الحق بدليله في كل مسألة —  
 لاننا ننكر ذلك ولا ندعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في  
 كل مسألة مسألة من مسائل الدين دقه وجمله وانما أنكر ما أنكره الأئمة ومن تقدمهم  
 من الصحابة والتابعين وما حدث في الاسلام بعد انقضاء القرن الفاضل من القرن  
 الرابع الذي موم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل واحد وجعل فتاواه بمنزلة  
 نصوص الشارع بل يقدمها عليه يقدم قوله على اقوال من بعد رسول الله صلى  
 من جميع علماء ائمة الاكتفاء بتقليد عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله  
 وهذا مع تضمنه الشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بلا علم والاخبار عن مخالفه  
 وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب والسنة او متبوعه هو المصيب يقول  
 كلاهما مصيب للكتاب والسنة وقد تعارضت اقوالهما فيجعل اداة الكتاب السنة <sup>بعضها</sup>  
 متناقضة والله ورسوله يحكم بالشيء وضد في وقت واحد ودينه تعالى لا يوافق  
 وليس له في نفس الامر حكم معين فهو لما ان يسلك هذا السلك او يخالف من خالف متبوع  
 ولا بد من واحد من الامرين وهذا من بسطة التقليد عليه اذا عرفت هذا فاعلم  
 ان الله اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل التقوى معرفة ما يتقوا  
 من العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل جهده في معرفة ما يتقيه مما امر الله  
 به ونهاه عنه ثم يلزم طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو فيلسوف اذنا له من جلال



على فكل احد سواه ، على عليه بعض ما جاء به وشرخرجه ذات عن كونه  
 العلم ولم يكلف الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه فاذا اوجب الله على  
 ما استطاعه وبلغته قواه من معرفة الحق وحده فيما خفي عليه منه  
 او قل فيه غير ان ذلك هو مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف  
 ان يرض على العباد تقليد من شاء من العلماء وان يختار كل منهم رجلا  
 دعيه سرا على وحيه ويعرض عن اخذ الحكم واقتباسها من مشكاة الوحي  
 اينافي حكمته ورحمته واحسانه ويؤدي الى ضياع دينه وهجر كتابه يستزول  
 من وقع **قائمة** ذم الله سبحانه من حاكم الى غير الرسول وهذا كما  
 في حياته فهو ثابت بعد ماته فلو كان حيا بين اظهرها وتاكمنا الى غيره  
 الذم والوعيد فسلته وما جاء به من الهدى دين الحق لم تفت ذلك  
 بين الامة شخصه الكريم فلم تفقد من بيننا سنته ودعوته وهديه و  
 ايمان محمد الله مكانهما من ابتغاهما وجدلها وقد ضمن الله سبحانه حفظ  
 في انزاله على رسوله فلا يزال محفوظا بحفظ الله عناية الهامة لتقوم حجة الله  
 على الابد قريبا بعد قرن اذ كان نبيهم اخر الانبياء ولا نبي بعده فكان حفظه اذ  
 دنا من انزاله على رسوله مغنيا عن رسول اخر بعد خاتم الرسل والذي اوجبه الله سبحانه  
 ورضه على الصحابة من تلق العلم والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو بعينه  
 من بعدهم وهو محكم لهم ولا ينظر اليه التبع حتى ينسخ الله العالم  
 بنا وقد ذم الله تعالى من افادعي الى ما انزل الله تعالى رسوله صلا وعرض  
 ان تصيبه مصيبة باعراضه عن ذلك في قلبه ودينه ودينه اذ حذر  
 خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليم فالفطنة  
 في عباده والعدا بل اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه باعرض  
 عن حجة الله ان يبرم اصابه العذاب اليم ولا بد واخبر سبحانه انه اذا قضى  
 على لسان رسوله لم يكن احد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه فلا يجوز



هـ ختموا أنفسهم بها ولا يفتي بما فيها حتى يعرضه على قول مغلدة ومبسوغة  
فان يروى في سكره وافق به ولا ردة ولم يقبله وهذه اقوال كجائز قد بلغت من  
الفساد والسطوات والتناقض والقول على الله بلا علم وابطال حججه والنزهة في كتابه  
وسنة رسوله وتلقى الاحكام منها كما مذهبها وبالله الامانة يقره ويصدق قول رسوله  
انه لا تخفوا الارض من قائم له حجة ولن تزال طائفة من امته على محض الحق الذي بعثه  
به وانه لا يزال يبعث على باس كل مائة سنة لهذا الامة من يجد لها دينها فاشك في  
لا يخفى على المسكرين . <sup>لن</sup> بقية امر الشريعة المخلص للبيعة لله تعالى المقتضى لا اثر عليه في  
هذا بل ذلك مما يجب عليه القيامة فاهل الشريعة العامة من به هو اولياء الله ورسوله  
وحزبه ومن خرج عن سنته فمردود <sup>اعلة</sup> حربه لا تأخذهم في نصره سنته ملامة  
العام وغوغلاء العام والسنة اجل في صدورهم من ان يقدوا عليها اياها فقضايا  
او يخرجوا لهما او خيال صوفيا او تناقض كلاميا او قبا ما فلسفيا او حكما سياسيا  
او نقولا عقليا فمن قدم عليها شيئا من ذلك فباب الصواب عليه مسدود وهو  
عن طريق الرشاد مسدود ومن تمسك بها وقام عليها بناصر فلا مقت عليه ولا لم  
بالحكمة ما خالف الشريعة المحقة الصادقة التي هي عين طريق النور وانما المطرود  
المأموم والمكذوب المذموم والمبعود المحرور والمقوت المأقود وهو المعرض عنها الزاليم  
خلف ظهوه الذي لا يتمسك بظاهرها ولا يقوميناصرها وهو من اموات الاحياء فقد  
قبل لابن مسعود من ميت الاحياء فقال الذي لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا استعمل  
حذيفة رضي الله عنه عنه فقال هو الذي لا ينكر المنكر يد ولا لسانه ولا بقلبه  
والمنكر المنكر ته الشريعة المطهرة سواء كان فاعله عالما او جاهلا انكارة بالقلب  
واللسان واجب على كل مسلم وبالبعد على من استطاع اليه سبيلا ومن لم يفعل ذلك  
فبكاوان يكون عيسى مؤمرا لقوله صلوات الله على من لا يمان فاشك في  
اسم قد درست اعلامه وقل في هذه الا زمان اتقائه واحكامه وال به الاهمال الى  
لن عدم احترامه وقل اجلاله واعظامه وكاد يحول حلاله وحرامه هذا مع حش

على الحاكم ان يؤذن الغائب بانه قد وجبه الحكم عليه فان نفى له ما يدفع به بنفسه  
اوردته اذا كان غائبا في مكان لا يلحق مشقة زائدة بالاعذار اليه وهكذا بعد على المتقدم  
عليه انه قد رد في الحكم على من لم يحضر المجلس الشرع دليل يخصه وكتب شيخنا القاضي محمد  
بن علي الشوكاني على ذلك رسالة طويلة وذكر فيها ما يشرح له صدر النصف ويستدل بقلبه  
فمن احب الوقوف عليها فليقف عليها ويحيط بالحكم حيث لم يكن الاعذار الى الغائب  
او المتقدم بالتوقف على الحاكم اجماعا لا يتصرف فيما حكم به له حتى ينظر ما يقوله الغائب بخصوصه  
والمقدم بعد رجوعه عن فسخه وكذلك يجوز للمكان حتى يظهر مكانه فان قلت اذا اكل المظفر  
بالحكم له ليس عليه الا اليمين بان يكون الظاهر معه قلت ينبغي ان يحكم له بيمينه السنة  
الى الظاهر الذي معه ويؤخذ عليه ان يتصرف فيه بحول ان يكون مع خصمه الغائب  
او المجهول او المتقدم ما يفتح عليه يمينه وتنقل عن الظاهر الذي معه هكذا ينبغي ان يقال  
في هذا المقال واما منع المانع من الحكم على هؤلاء فمسئلة لباب حكم الشرع وما حال ما  
امره تعالى به من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وظاهر بحث ان جاء يشكو ظالما ويحضر  
الستند الذي امر الله تعالى بالحكام بالحكم به واما قل مسئلة الثانية فينهني تفويض الظاهر  
فيه الى الحاكم الجليل باختلاف الاحوال باختلاف الاشخاص والاموال ومق حضره هو والجمهور  
او المتقدم مجلس الحاكم عرض عليه الحكم للستند الذي حكم به عليه فان جاء بما يخالفه فموجب  
يحل عليه والا فتنه بما تقدم من الحكم عليه والافاض من مال الغائب صحيح مع التوقف منه  
بان لا يخرج من ماله قبل معرفة ما ينتهي اليه الباطل **مسئلة** اذا كان المتولى للحكم وكان  
مكينا من العامة والدين فالظاهر ان يحكم حق وادل وما كان كذلك فتنفيذ حق وعدل  
ولا سيما اذا كان لا منفذ الا بهذا التنفيذ فانه واجب تجبىر الحاكم به عرفه جعل قيا ما الحق  
للمتلوم والاشد له من الظالم وليس قيام الدعوى عند الغير ما يوجب ان لا يحكم فيها غيره  
من الحكماء ولكن لابد ان يسمع الحاكم الاخر ما يقوله الخصمان **مسئلة** قد ثبت العمل  
بالخطا بلا دلة المتكاثرة من الكتاب والسنة والاجماع والكتابة حفظ الله هذه الشريعة حتى  
عليها من تلخر كمالها من تقدم ولو لا ذلك لذهبت الشريعة لا ياتي الاصل المتأخرة

من الحفظ فيها في غاية القنعة ولم يقع من السامع إلا ما حوت به بطون الروايات وهكذا حفظ الله  
 بالكتابة أخبار السلف حتى حرقوا الكتاب فلو لا ذلك لذهبت بها الأعصار وصارت نسياناً  
 مستتباً وهذا نظم من الحكمة الإلهية في الأمور بالكتابة بعض القرآن الكريم والكتابة معمول بها  
 في جميع التقديرات فيها إن العباد في الدنيا لم يملأوا غيرهم ودين الكتاب القرآن الكريم فإنه امرنا  
 بالكتابة وهذا الذي ندين به والذين لم يملأوا غيرهم ودين الكتاب القرآن الكريم فإنه امرنا  
 بعمل أهل العلم قاطبة ولكن من الكتابة المعمول بها ليست الكتابة المطلقة بل الكتابة القليلة  
 بقية منها معرفة الكتاب معرفة رتبة معرفة خطه على وجه لا يتبين بغيره فإذا كان الخط  
 جامداً لذلك فالعمل به متعين فإن كان كاتبه معاصراً وصرح فيه بالحكم كان ذلك منكر لا منكرة  
 أحكام الحكم وإن كان مقتنياً كان ذلك منكر الرواية لتلك السنادات وإن كان لا محكم ولا  
 مقتنياً بل حرر رقاً في رواية أو بيع أو هبة أو غيرها كان ذلك بمنزلة الخبر من ذلك الكاتب وحكم  
 الخبر معروف أما إذا كان الخط غير معروف فهذا الاختلاف بين السبل يراه لا يجوز العمل  
 به في تقرير الأقطار وهكذا لو كان معروفاً ولكن بما لا يتبين بغيره لم يجز العمل به في شيء وهكذا لو كان  
 معروفاً ولا يتبين بغيره ولكن صاحبه ليس بعدل فإنه لا يجوز العمل بالكتابة لما تقرر من أن  
 عدم العدل المفسط الشهادة والرواية باللفظ فضلاً عن الكتابة فإذا اجتمعت للقطعات  
 المعاصري الثلاثة الأمور التي ذكرناها وعدم المانع وهو القادر في شيء منها فلا إشكال في قريب  
 أن ذلك الخط معمول به على ذلك التخصيص الذي ذكرناه وإذا كان خط الحاكم الأول معروفاً  
 لدى الحاكم الآخر بحيث لا يغيره فيه شيء ولا شبهة كان ذلك قائماً مقام مشافهة ولا فلا  
 قال في باب النظم الحق أن الخط الذي لا يجوز فيه التغيير والتبديل والاشتباه معمول به في كل شيء  
 من غير فرق بين الحدود وغيره أو قد كل صلوات يكتب على الأقطار ويرتد على الآية إرادة الله  
 وحصتها فضلاً عما دون ذلك وإرادة الله من العلم بالخط مطابقة البسملة فبذلك فساد الخوارج  
 الاشتباه والزائدة والنقصان ومحل الذراع خارج عن ذلك والأدلة على سادته كثيرة  
 ولو لم يكن إلا الأمر القرآني بالكتابة ولو كانت غير معمول بها لم تكن بالأمور باقية وهذا السناد  
 قد أوردناه رسالة مستقلة ونخصت بحصوله في الرسالة التي سميتها بالبرهان إيراداً في أمثال العلم

ما في رسالة الجلال من الاختلال انتهى ومن اداة السند فلهذا كماله وصلاحيته  
 بينه وبين قريش ومنها كتب الامانات ومنها كتب الاقطاعات ومنها كتب عقد الزمة والصلح  
 ومنها كتاب عمر بن حزم الذي كتبه اليه صلاحه واخذ الصحابة كثيرا من الاحكام الشرعية صدر  
 وقت ولي مسند امره وسلاطه من كمالين لاجماع الصحابة على العمل بالنظر الرازي في المحصل  
 واما من بعد الصحابة فبذل عليه ليعاظم الفعل على الاحتجاج بذلك والعمل في معاملة  
 وفي المصنفات في الفنون العلمية على اختلاف انماها ومنها علمهم بالوجادة التي صرح  
 العلماء بقبولها وقد كان رسول الله صلاحيته يكتبه ويختمها بخاتمته مع رسول معروف  
 فيعلم ذلك التزييت البعيد لا يشكون فيه وكانوا اعلم الناس عندهم هذه المراتب الحادثة  
 بعد اختلاف طوائف العالم والخيالات بكل ممكن والمحصر على تنقيح ما يوافق الغرض و  
 ان كان باطلا مستلزما اذا اقترب حكم الحاكم في سواد يتعلق بحكوم فيه قطعي او  
 ظني في ايقاع او وقع فلا ينفذ الاظهار الا باطنا فلا يحل الاحرام ولا يحرّم به الحلال للحاكم  
 له والحكوم عليه ولكنه يجب امتثال الحكم الشرع ويجب من امتنع منه فان كان المحكوم له  
 يعلم بان الحكم له باطل لم يحل له قبوله ولا يجوز له استعلائه به فخرج حكم الحاكم من غير فرق  
 ومنه مذهب الخفية القائلان بان حكم الحاكم محل الاحرام ويجوز الحلال وان كان في نفس الامر  
 وفي الواقع على غير الصفة التي وقع الحكم عليها مقالة باطلة وشبهة داحضة وقد مضى  
 الله سبحانه في كتابه العزيز بقوله ولا تأكلوا اموالكم سيئرا بالباطل وتداولها الى الحكام كل  
 فريقا من اموال الناس بالاثرة وانتم تعلمون ودفعها رسول الله صلاحيته في مضيته له  
 بشي من ملأ حية فلا يخذل اقامنا قطع القطعة من النار هذا على تقدير انه يعرف المسئلة  
 في الاموال وغيره الذي في كتبهم تخصيص ذلك بمسئلة الاموال ولا يختلف في هذا من يقول  
 بان كل مجتهد مصيب فمن لا يقول بذلك لان القائل بالتصويك لا يريد بذلك ان المجتهد قد  
 اصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد بان حكمه في المسئلة هو الذي  
 كلفه وان كان خطأ في الواقع وهذا يقول النبي صلاحيته في الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم  
 فاطأ آثله اجروا اجتهد فاصاب فلداجران فجعلاه مصيبا نارة ومخطيا اخرى ولو كان

مصيبا دائما ليصح هذا التفسير النبوي وهذا تفرضا المراد بقول من قال كل جملة مصيب  
 انه من الصواب الذي لا ينافي الخطا من الاصابة التي تنافيه مسئلة ينزل  
 الحكم بالبحر لانه قد صار بالبحر غير عدل والعد الشرط والشرط يورثه في عدم الشرط  
 وهكذا اذ وقع من الحكم قبول الرشوة فانه ينزل بطلان عدلته بصد هذه العصية  
 لكبيرة منه فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعنة الله على الراشي والمرش في الحكم اخرج احمد  
 بطلان حكم الحكم الرشوة وان كان الحكم حقا فبني على انه ينزل بفعل محرم من الحكم  
 وحينئذ لا وجه لتخصيص الرشوة بل لا فرق بينها وبين الزنا وشرب الخمر مثلا اللهم الا ان يقال  
 ان هذا محرم يتعلق بحكمه لانه يحرم مع الارتشامان يحكم بالبطلان ولكن كان ينبغي تخصيص  
 ذلك بما ليس من الحكم اما اذا كان حقا فلا يبطل بفعل المحرم والحاصل انه لم يرد دليل على  
 انه ينزل بفعل شتم المحرمات وليس عليه اذ وقع في شيء من ذلك الا القوة الصحيحة  
 للدين كفي بها والله اعلم مسئلة لا ينقض حكم الحكم الا بدليل علمي لانه اذا كان الحكم  
 الذي حكمه مع الشرط للتقدمة فقد صار حكمه لازما للحكم عليه يجب ان يتلقا  
 بالسمع والطاعة وان لا يجد في صدره حرجا من ذلك فيسلم تسليما كما ذكره الله سبحانه  
 في الكتاب العزيز ولكن اهلية الحكم ليست بعصمة ودين الله هو ما شرعه لمباداة في كتابه  
 وسنة رسوله فان كان هذا الحكم المتاهل قد اصاب الحق في حكمه ولا شبهة في ذلك  
 انه لا يجوز لاسلم كائنات من كان ان يتعرض لنقض هذا الحكم بل يجوز لاسلم ان يتناول  
 له فضلا عن ان يحاول نقضه ونحو الفقه ومعنى كونه قد اصاب في حكمه ان يوقع  
 موافقا لما في كتاب الله تعالى او لما في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ما لا يتخفى  
 ذلك عقول على القياس عليها بما جامع مقبول كالنص على العدة او عدم العدة ووجه هذا  
 ما في حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليه من القضاء فامر به بالحكم بما في كتاب الله  
 عز وجل فان لم يجد فيها في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان لم يجد فيها من ربه ومنه ومن صحاح  
 العمل ولا يصح لنقض حكم الحكم المتاهل وجود دليل يرضى به اذ كان ما على الحكم  
 للاحتجاج به لان ذلك هو فرضه عند تعارض الأدلة اما اذا تبين ان الحكم المتاهل خطأ

في الحكم فلا يجوز اطلاق حكمه بل يجب على الحاكم الاخر نقضه لان مجرد تاهل الحاكم  
للقضا ليس ببعيد ولهذا يقول الصادق المصدق في صلاته في الحديث الثابت الصحيح  
وغيرها اذا اجتهد الحاكم فاخطا فلا اجر وان اجتهد فاصاب فلا اجر ان فقد جعل النبي  
صالح حكمه ما ردد ابن الصواب في الخط فليست الاصلية تعصمه عن الخط كما في هذا  
القول النبوي وذلك لان يستند في حكمه الى رأي والدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة هي  
فان الحكم المبني على هذا الرأي منقوض الدليل الصحيح مضروب وجه الحاكم به لان شرع الله  
عز وجل واحد لا يخرج بخط الحاكم عن كونه شرعا والتعبد به العباد ثابت قبل الحاكم وبعد  
في هذه القضية التي حكم بها الحاكم وفي غيرها على هذا الحكم ما عليه وعلى غيرها اما  
اذا كان القاضي المتولي للحكم غير متاهل لنقض حكمه باطل ماصلا لانه صاد عن غير  
حاكم لكنه اذا وافق الحق فقبولها واجب من حيث كونها حقا لا من حيث كونها صادرا من  
غير من يصلح للقضا لان الحق في نفسه لا يخرج حكمه من ليس متاهل للقضا عن كونه حقا  
وان كان القاضي الذي ليس متاهل انما لا يقضي بالحق وهو لا يماره فهو احد قاضي النار  
كما تقدم في الحديث لانه لا يبرئ كون الحاكم ان يماره حقا او باطلا اذ هو لا يتحمل الحجة  
فضلا لان يحكمها بين الناس واذا تقررت هذه عرضتان لزوم حكم الحاكم ووجوب  
امتثال ما هو شرع نقضه يرجع الى كونه مطابقا للحق وعدم لزومه وهو ان نقضه يرجع الى  
كونه مخالفا للحق ومثل هذه الموافقة والخالف لا تنفي على المحققين من اهل العلم المشتغلين  
بامانة الكتاب والسنة وان قيل الرب عز وجل عاذه وبلاؤه عن وجود من يقوم بالبيان  
لما في الكتاب والسنة ويرشد العباد الى ما اشتهلوا عليه مما شرعه لهم وهذا تعرف الخالف  
الدليل القطعي او خلاف اجماع المسلمين من الاحكام كان اول النقض الحق بعد وجوب  
الامتثال مستثناة اذا حكم الحاكم بخلاف الحق فقد جاز ونجوه تبطل ولا يه كما تقدم  
ولا مذهب المجتهد الا ما بلغت اليه ذرته من النظر في الادلة واجمع بينهما او ترجح  
منها فان حكمه بخلاف ما يوجب له اجتهاد اعم ان قد حكمه بالبطل وهو يعلم بانه باطل و  
كفى هذه الجحالة والجساسة والمخالفة لما امر الله سبحانه به فان تلف ما حكم به باطلا وتعد



الرجوع على من اتلفه ضمنه القاضي لانه قد تسبب بسبب متعدي فيه حامدا معاندا للشرع  
الله تعالى مصاد الحق واماخير المتاهل فليس حكمه بشيء الا اذا وافق الحق لكن حجة انما هي  
كونه وافق الحق كما قد منا واما اذا حكم بخلاف الحق حامدا على فرض انه قد اعتقد لاعتقاده  
جهل ان الحق هو كذا فهذا ايضا من هذه الحثية اذا تعذر رجوع العين المحكوم بها ورجوع  
قيمتها فان تعذر غرم من بيت المال ان الحاكم معذور بالخطا وقد منان تأمله المصنف  
عن الخطا فاذا حكم بخلاف الحق خطأ فلا ضمان عليه بل له اجر كما تقدم في الحديث الصحيح  
ولكنه مما هنا قد كان حكمه هذا الواقع على جهة الخطا سببا الى ما مال المحكوم عليه فهو مظلوم  
ورفع ظلامته واجبه قد تعذر الرجوع بالعين والرجوع بقيمتها على المحكوم له ولو يتعاقب  
بالحكم الضمان ولا يجوز تضمينه مع الخطا لم يبق الا جرم ما حقه من الخسر من مال بيت مال  
المسلمين فيكون الحكم الغارم وقد تكفل رسول الله صلى الله عليه وآله في ايام النبوة بعد ان فتح الله  
تعالى على المسلمين بان من ترك ديننا او ضاها فاحضر اليه وعليه كما نطق بهذا الاحاديث  
الصحيحة فقال هذا الحكم عليه بالخطا يهودين على من استغفره وقد تعذر الرجوع عليه فكان  
دينا على بيت مال المسلمين حسنة امة الحاكم من مال الصالح فقد ثبت شيئا لا شبهة فيه  
ولا شبهة ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجعل لمن عمل على ارجح الى مصالح المسلمين رزقا ومن ذلك ان رزاق  
المصلدين والامراء الذين يؤمرهم على البلاد وهكذا ثبت في ايام الخلفاء الراشدين الذين  
قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله ليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين افروكا وانما يجيئون للولاية  
والقضاة ومن يعمل في الصدقات رزقا من بيت مال المسلمين وكان المسلمون يفرضون  
الائمة رزقا فيقولون عيونا اليه مع حاجتهم الى ذلك وعدم وجود ما يقوم بمؤنتهم في  
خالص امرهم ولا شك ان انتصاب القاضي للقضاة والفتي للفتيا قيام بمصلحة عامة فلا  
نصيب في بيت مال المسلمين من هذه الحثية وليس في ذلك باجرة على واجب بل ثبت  
حق في مال المسلمين وقد كان الصواب ياخذون عطاياهم من بيت المال وان لم يواو عمل كما  
هو معلوم فكيف اذا قاموا مع ذلك بما يقوم به سائر المسلمين وقد جعل الله سبحانه العاقلين  
على الصدقة احل الاصناف الثمانية للسفقتين لها ولا سبيل لذلك الا ما فعلوه من العمل وهكذا

كل ذي ولاية دينية راجعة الى القيام بمصالح المسلمين وامانت ترا الاموال التي هي مودعة  
 في بيت مال المسلمين فلا يشترط فيها فقر القاضي لا خيرة وقد جمع عنه صلواته قال  
 لعمرها جاء له من هذا المال وامت غير مستشرف ولا ساكن فخذ يوما لا فان تقبعه بنفسك  
 بعد ان قال عمر رسول الله صلواته يعطيه ممن هو احوج اليه منه وقد كان العطاء يرضي  
 الله عنهم يخذون من العطاء الآلاف والثلاثة كما هو معلوم بل كان الحسنان وعبد الله بن  
 جعفر وانشاء لهم باخذ من المائة الالف فما هو اكثر منها قال الشوكاني في ويل الغمام مال الله ضيق  
 لمصالح المسلمين ولهذا قيل لبيت مال المسلمين ومن اعظم مصالح دينهم ودنياهم ان  
 العادل في احكامه العارف من الشريعة الطريقة بما يحتاج اليه في حله وابرامه بل ذلك هو  
 المصلحة التي لا توافيها مصلحة كانه يرشد هم الى منافع الشرع ويفصل خصوص ما اقر باحكام الله  
 هو المحفل لاجل الذين التزم من ملوك يحتاج اليه من المسلمين فزقه من بيت المال من اعمار  
 الامور واسما اذا استغرق اوقاته في فصل خصوص ما اقر فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 الراشد من ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون اموال الله بين المسلمين ويجعلون  
 للعلماء نصيبا موقفا للقاضي اذا كان متورعا من اموال العباد قائما بمصالح الخاضعينهم  
 والباقي فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات كونه من المسلمين ومنها كونه ملكا  
 ومنها كونه قاضيا واما ما اعتاد جماعة من القضاة من اخذ الاجرة من الخصوم على الرقوع  
 فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يحل له ذلك لانه قد قبض اجرته من بيت المال  
 وان اظهر من ياتيه ان نفسه طيبة به فالذي اوجب طيبها كونه قاضيا وكون الاعراف  
 قد جرت بمثل ذلك والافواه لا يسبح له بما له ولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة  
 واما اذا لم يكن مكفيا من بيت المال فشرط الحل ان ياخذ مقدرا اجرته بطيبة من نفسه  
 يقصده ويكون كالاجر له حكمه كونه غير مخرج من بيت مال المسلمين انتهى وقد تقدم الكلام  
 على ذلك مستوفى في اخذ القسم الاول واجمع مسئلة الدولة للقاضي في من الرشوة  
 لان كل فرد من افراد الناس يمكن ان يوجد له غير ما رافعه اليه اما اجلا او عاجلا والصانع  
 تزرع الحب في القلوب وهذا يقول الصادق الصدوق جبلت القلوب على حب من احسن

وقهر بالرشوة ليس إلا ما تروى من الميل ولا فرق بينهما وبين الهدية في ذلك لأن الكل أحسان  
 إلى القاضي وللتورع في دينه الخيري لنفسه من القضاة يابى من قبول كل هدية ممن غير فوق  
 بين من كان يهدي له قبل الولاية وغيره وإن كان الخطر في من كان يهدي له قبل الولاية  
 أخف لأنه لم يفعل ذلك لغرض الولاية لكن العدة الليل المتأثر عن الأحسان وربما كان الهدية  
 من يهدي إليه قبل الولاية لأجل كونه مظنة الولاية أما كونه من العالم يمكن أو من بيت  
 يعتادون الدخول في هذا الشأن فأخاريت القاضي يقبل الهدايا فما عليك إذا سأته  
 ظنا وإياك والاعتراض بما ورد من الترغيب في المهادة فإن تلك الهدايا المرغوب فيها غير هذه  
 الهدايا التي هي إثم الأديان ولهذا أصبح عنه صلوات النبي عن قبول الهدية في مقابل شفاعته  
 أو قضاء حاجته كما في سنن أبي داود وغيرهما وحواج الناس متعلقة بالقاضي أثره في  
 شئ دينه ودينه بذلك ما يأخذ القاضي من النكاح عند خطبة النكاح في مجلس العقد باسم  
 حق النكاح قليلا كان أو كثيرا فإنه لا يحل لأحد مال امرء مسلم إلا بطيبة من نفسه قاضيا  
 كان أو غيره فإذا أخذ القاضي ذلك فقد أكل مال أخيه المسلم الباطل اللهم إلا أن يعطي ذلك  
 بيد عقد النكاح شيئا بطيبة من نفسه من غير تعيين لمقدار من جهة القاضي القادر  
 للنكاح كيف وهذا الأخذ بالبحر لا يوجد بحوانه دليل كاف في كتاب السنة ولا في إجماع ولا في  
 عند من يقول بحدوث الأخيرين وكان هذا المال المأخوذ في حكم الهدية في الرشوة بالآزقة  
 بينهما والله أعلم ومن الأدلة الدالة على قهر الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح السائر  
 عن الحسن وسعيد بن جبيرة إنما فسروا قوله تعالى إذا لولون السحت بالرشوة وحكي عن مسروق  
 عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السحت أم الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم  
 الكافرون والظالمون والفاسقون ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلمته فيهلك  
 لك فإن أهدى لك فلا تقبل وقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحدا يمة التابعين القاضي  
 إذا أخذ الهدية فقد أكل السحت وإذا الرشوة بلغت به الكفر واه ابن أبي شيبه بأسناد صحيح  
 أنتم ما حكاه ابن رسلان ويدل على المنع من قبول الهدية من استعانة بها على دفع مظلمة  
 ما أخبره أبو داود عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شفع لأخيه شفاعته فأخذ الهدية

عليها فقبضت فقد أتى بها عظيم من أبواب الربا وفي أسلحة الضم من عدا الأجر الموصى  
 مولا لم تشأني وفيه مقال بدل من يسترير قبول مطلق الهدية على الحاكم وعير من الأمراء  
 حديث هذا يا أمراء خالول أخوه لم يهفي وإن عدي من حديث أبي حميد قال إنما فظ  
 وأسناد ضعيف فلعل وجه الضعف أن ممن رواية اسمعيل بن عياش عن أهل الحجاز  
 وأخوه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة قال إنما فظ وأسناد أشد ضعفاً وأخوه  
 سديد بن أود في تفسيره عن عبيد بن سليمان عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن عمار  
 واسمعيل ضعيف وأخوه الخطيب في تلخيص المشابه من حديث أنس بن مالك فلفظ هذا  
 المال تحت وفي باب الزكاة في باب العاقلين عليها حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من استعملنا على عمل فزقناه وزقنا فاضاً أخذنا بعد ذلك فوصلول أخوه أبو أود وقد  
 بوب البخاري في أبواب القضاء باب هذا المال وذكر حديث أن النبي الشهور والظاهر  
 أن الهدايا التي تدرى للقضاة ونحوهم هي من الرشوة لأن الهدى إذا لم يكن مستأداً للهدنة  
 إلى القاضي قبل ولايته لا يهدى إليه إلا لغرض وهو ما التقوى به على باطله أو لتوصل به  
 إلى الحق والكل حرام وأقل الأحوال أن يكون طالب القضاة من الحاكم وتظيمه ونفوذه كالأموال  
 غرض بذلك الاستطالة على خصومه أو الأمن من مطالبتهم له فيختمه من لا حق عليه  
 ويخافه من لا يخافه قبل ذلك هذه الأغراض كلها تؤول إلى ما ألت إليه الرشوة فيجوز الحاكم  
 المتخلف لديه المستعد للوفيق بين بين يديه من قبول هدايا من أعدى إليه بعدد  
 القضاء فإلا إحسان تأثيراً في طبع الإنسان والقلوب عجبوا له على حب من أحسن إليها  
 وربما ألت نفسه إلى الهدى إليه ميلابو وأميل عن الحق عند عرض الحاجة بين الهدى  
 وبين غيره والقاضي لا يشعر بذلك فيظن أنه لم يخرج من الصواب بسبب هذا من زلة الحسن  
 في قلبه والرشوة لا تفعل زياداً على هذا آل شيخنا وبركتنا القاضي محمد الشوكاني ومن  
 هذه الحثيثة امتنعت عن قبول الهدايا بعد خولي في القضاء من كان يهدي إلي في ذلك  
 فيه بل من الأقارب فضلاً عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يصع القادر بسط  
 أسأل الله أن يجعله خالص الوجهة لله مستملاً كان الخصال إذا انتقم الله إليه

صالح فالتعدا للوحد في أحد ما ورواها الآخر قضى الذي وافقهما كما يدل عليه يرخد  
 أبي موسى الأشعري أن معاوية بن أبي سفيان قال له أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 إذا اختصم إليه الرجلان فالتعدا للوحد فجاء أحد ما ورواها الآخر قضى الذي جاء على ذلك  
 لم يحن فقال أبو موسى إنما كان ذلك في الدابة والشاة والبعير الذي يخفى فيه أمر الناس  
 رواه الطبراني في الأوسط قال في مجمع الزوائد وفيه من لا ينفع الأشعري قال أبو حاتم ليس  
 بقوي يكتب حديثه وضعفه الأمانة انتهى وله شواهد ذكرها الشوكاني في الفتح الرباني قال  
 وافي لم أجدها من الحفاظ كلاما على استند هذا الحديث بعد البحث عنه أما ذكره  
 وأما الكلام على متنه فلم أجده شيئا من ذلك والكلام في ذلك ينحصر في وجوه حملها ستون  
 وجهًا ثم ذكر ذلك قال والظاهر أنه لم يقل ذلك براهيل قال المساك لما كان يفعل النبي صلى الله  
 ولكن إذا وقع التمرج والعناد والتصميم عليه فذ السبع لزم فضله عن كثير من المال هذا  
 القضاء على من لم يحضر ليس هو القضاء الذي ذكره أهل الفقه على الناسب والمترج فان الذي  
 نحن بصدقه هو القضاء على المترج بمجرد ترويه بخلاف ما ذكره أهل الفقه فلا بد فيه من مستند  
 الحاكم على المترج عندهم والله أعلم **مسئلة** الإيمان حق ثابت للمدعي شريطة أن يثبت عليه  
 بالأدلة الصحيحة جمعا عليه عند جميع أهل الإسلام فإذا قال المدعي أنا اطلب إيمان خصمي هذا  
 المنكر حتى كانت إجابته إلى هذا حقا ثابتا لازما متعينا بالنص والاجماع فان أجاب إلى  
 الإيمان كان على الحاكم المترافع إليه أن يقول للمدعي هذا خصمك المنكر لما تدعي عليه  
 قد أجابك إلى ما هو الواجب عليه فان لم تكن بالبينة فليس لك لأهذا فان قال البينة أو  
 فليس له إلا تلك الإيمان من خصمه وان كانت البينة الزمها الحاكم بإيراد ما يحدث شاهدك  
 أو يمينه فإذا قال المدعي أريد الإيمان فهو قد راد الحق الذي أثبت الشرع فليس للحاكم أن يقول  
 ليس لك ذلك بل عليك أن تذهب فتاوى بالبينة فان هذا هو قلب الشريعة وتكون على  
 الحاكم أن يبين للمدعي أن خصمه إذا حلف فقد انقطع الحق بيمينه ولا بد بعد ذلك وإذا  
 صنع الحاكم هذا فقد صنع بما هو محض الشريعة المرافعة للمدعي بعد أن طلب الإيمان وقبض  
 لها المنكر البينة أو بينتي موحدة وخصي لم يحلف فقال الحاكم قد قضى الأمر وحلف القلم

وانقطع الحق وليس إلّا ما قد طلبته من اليقين التي لم يكن قد نطق المنكر بحجوت منها الزمان  
الحكم بالاحكام العرفية وشية اشبه منه بالاحكام الطاغوتية فضلا عن الاحكام الشرعية  
ومعلوم ان مثل هذا ليس من الشريعة السمحة السهلة الى اخوة التي ليخاف كثرة اربابها فانه الرجوع  
الى الحكم الذي قد علم ظاهرا **مسئلة** ان كانت الشهادة المعتدلة التي تصلم مستندة  
الى الحكم الشرعي قد حصلت فلا وجه لطلب زيادة على شهادة شاهدين عدلين او رجل وامرأتين  
وسمي التكميل ثم هذا التكميل ان اردناه التكميل باليمين من المديعي هي التي يسميها بعض اهل  
الفقه اليمين المؤكدة فهذا قد يكون سببه حصول بعض رغبة الحاكم لاقرب ترك العمل بالشهادة  
ميطر باليمين المؤكدة لتحصيل الطائفة وانتالاج الصدور ورفع الحرج وقد يستأنس لذلك بمثل  
قوله تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما ومع هذا فان المديعي اذا تكلم عن اليمين  
المؤكدة ولم يجب بها كانت الرية في ذلك قوة والشك عظيم والحرج بليغا وان ارد به  
طلب زيادة في الشهادة فهذا الوجه له لان نصاب الحكم قد حصل فان حصل الحاكم رية لشي  
في الشهود فليس عليه بذلك باس لكن اذا المرجع المديعي غير تلك الشهادة التي قد ذكر نصابها  
لم يجرى الحاكم ان يترك الحكم له بل يجب عليه ان يحكم له بتلك الشهادة لان ما حصل له من رية  
لا يسوغ له ترك الحكم مع كمال النصاب فالا ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اقضى بما اسمع من  
قضيت له بشي من مال اخيه فانما اقطع له قطعة من النار ولا شك ولا ريب ان طلب الطائفة  
سنة انبياء الله عليهم السلام ولا سيما في مثل هذه الازمنة التي قد فشا فيها الكذب فشوا اذا  
على الازمنة المتقدمة قال الشوكاني واني اذن بان هذه حجة قوية لمن توقف عن الحكم بعد  
كمال النصاب للعتبة فيه وبحث وتخص حتى نظيف نفسه ويعلم حاطة ان بشرط الاجل  
الحكم لمن قد حصل النصاب المستبرأ الى الحصول ما طلبه من الطائفة وكر من قضايه قبل ان تفت  
لذا فيها مزيد البحث وتكميل الفحص ما يتخرج به الحق انصاح شمس النهار وان كانت الاسباب  
الشرعية اذا جرد الاجامد عليها استندكر شيئا من ذلك ولو كشف عن المقصد الذي يريد  
والمطعم الذي يطلبه لقررت بذلك عينه والحاصل اننا لا نتا في بيان العمل بالاسباب التي تيسر  
الحكم والاستنبات فيها حتى تكون اسبابا تقوى بها الظن بظهورها الحق فخير من اننا لا نجد قوما

من غير استنبات محسنة لاجل مقبول من ليس يعدل فان اعتبار العدل امر  
 نطق به الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومع ذلك فهو مجمع على اعتبارها كما حكي في الخبر  
 واحد الاختلاف في تحقيق مفهومها وبيان ما هيته لا يخرجها عن كونها معتبرة بالنص  
 والاجماع ولا اختلاف بين المتكلمين في اعتبار العدل الا انها غير معتبرة في الاخبار والمفيدة  
 للتواتر وهما نبحث لشخصنا وبركتنا الشوكاني في معنى التبيين له واسعان النظر فيه وهو ان  
 كثيرا من القرى التي يسكنها جماعة من الحواريين المعروفين الآن بالقبائل قد يوجد في القرية  
 الواحدة وان كثرة الساكنين بها من يستقر ان يطلق عليه اسم العدل قطب بل قد يكون اكثر  
 اهله ان لم يكونوا كلهم متساخا في الايمان بداركان الاسلام كالصاوة والصيام فحوا  
 وان صلي مثلا فصولا لا يحسن لها ذكر ولا يقبلها ركن بل كثير منهم لا يحسن النطق بكلمة  
 الشهادة فكان حالهم في ذلك ظلمات بعضها فوق بعض ثم يقع بينهم التطال في الدماء والاموال  
 وليس فيهم عدل معتبر في الشهادة ولا يحضرون عدل من غير هوية ترفعون الى احكام الشريعة  
 ونحن نعلم انهم لا يتورعون من منكر من المنكرات لا يتوقفون عند حد من حدود الشرع  
 ويقدمون على ايمان الفاجرة وعلى شهادات الزور فذا ذا يصنع الحاكم عند رافعهما اليه  
 ان وقف على اعتبار العدل في الشهود وحلوا ذلك من مسقاوا الدماء وهتكوا الحرم واكلاوا  
 اموال بعضهم البعض في من من ان يقول عليهم شاهدا وليقتل الى اخبار خد بل غاية ما هناك  
 ان الحاكم ليس له اليد على الدنيا والاخبار اذ لا عدل معتبر ولم يبق الا تعذيب الخصم الذي قد علم  
 كل حاله ان الهالين الفاجرة همون شي حليه واسبابهم عند والويعين على انهم تطبقهم  
 لغالب هذه الامور الميمية بانه ليس على من قتل نفسه او اخذ مالا او هتك حرمة الايمان  
 مكان ذلك من اعظم الواجبات لهم على الاوطاف في ذلك فلهما فت عليه والتابع وحينه  
 يقع لهم باب لا يفتق وتضرم فيهم نار فتة لا منطقي بل اوهة الشريعة المطهرة من عرفها  
 حق معرفتها وجد هامة بنية على جلب النافع ودفع الفاسد واعتبار هذا الجعل العظيم  
 من الكتاب والسنة كثيرة جدا تحتل عولفا مستقلة فان قال الحاكم المذنب ان له هات هات  
 التي معك ثم سمعها واستكر من حدها حتى تلوح له اماما على الصدق او يبلغ الى التواتر

كان ذا الشاؤب اعتبارا على الصلحة الشرعية ودفع للفاسد الخالفة للشرع وانجر  
 لهؤلاء العوام الافتحام عن انتهاك الحرم وسفك الدماء ونهب الاموال فان جاء المدعي بما  
 يفيد ذلك ويظهره الصواب فيها ونعت وان لم يأت بذلك يرجع الى اليقين الشهود التي  
 لا يعتد في قطعها الحق كون صاحبها غير فاجر لا يتورع عن البين الفاجرة وكان في ذلك  
 زجر العصاة واهل الجسارة عن ان يسفكوا الدماء وينهبوا الاموال ويهتكوا الحرم وليس في  
 الامكان ابدع مما كان وقد يستدل لقبول شهادة غير العدل مع عدم وجود العدل  
 لكن على الصفة التي ذكرناها من الاستكثار منهم حتى يحصل من ذلك ما يكون سببا لظهور  
 الحق واتضاح الصواب بما في الصحيح من ذكر قصة السهمي الذي مات بارض ليس بها الحق  
 المسلمين فاشهد على وصيته من اهل الامة ونزل في ذلك يا ايها الذين امنوا شهادة  
 بينكم الآية والكلام على الآية ومطلبها ان يطول وهي مستقاة في كتاب احمد  
 والتفسير فمن احب الوقوف على حقيقة ذلك رجع اليها وفي سنن ابى داود ومسنن  
 الدارقطني عن الشعبي ان رجلا من المسلمين حضره الوفاة ولم يجد احدا من المسلمين  
 يشهد على وصيته فاشهد جلين من اهل الكناينة بالكوفة فأتيا اباسوس الاشعري  
 فاخبراه وقد ما بركة الميت ووصيته فقال ابو موسى هذا امر لم يكن بعد الذي كان في  
 عهد رسول الله صلاهما فاحلفهما بعد العصر واخانا لا كاذبا ولا كاذبا ولا كاذبا ولا كاذبا ولا كاذبا  
 الرجل وتركته فامض شهادتهما مسئلة البينة على النفي ليست بمناسبة للسالك  
 الشرعية كما انها ليست بمناسبة للسالك العقلية نعم اذا كانت ايلة الى الاثبات رجح  
 من الوجوه كانت متينة مقبولة وليس لاعتبار مجرد الالان ذابا بل يستفاد منها من المعاني  
 فالحاكم العارف عدل ولات الكلام وخواصه ينبغي ان ينظر في مهادة الشاهد ومبعضها  
 وان كانت نافية لا فائدة تشتمل على ما يفيد المراد من حيث المعنى وان كان به حيث  
 اللفظ نافية وما ارد لها بمجرد كنهانافية فمجرد قبح وظاهرة سمحة مسئلة رجح  
 بعث الامانة لكل امر من الامور الثابتة في الشريعة ونظر رجل الخصومة كالشفقة والاباء  
 والشرقة سقي الاعل ومقدار ما يحاج من الحق لا دلالة له في رسالة محمد ونحوه



عنه صلى الله عليه وسلم انما بعثت احبا به الى الاقطار لتعليق الشرائع وقهض الزكوة واصلاح دين المسلمين  
 كما ثبت عنه انه بعث عليا في قصص الخالصين بني جذيمة وفي قصته مع مالك بن نويرة  
 بل خرج بنفسه الشريفة للاصلاح دين بني عمرو بن عوف بل بعث انيسا في امر عظيم فقال  
 واخذ الانيس على امرأة هذا فان اعترفت بالزنا فادرجها واذا كذبك بعث عليا لقتل الرجل الذي  
 كان يخل على امهات المؤمنين فوجدته مخون فافترقه وخوذه الوقائع كثيرة وذلك ظاهر  
 مكشوف لا يخالف فيه من يعرف الشريعة ولا مانع للمنافع من اخذ ما يستحق به من الاجرة بل  
 الذم في الشريعة الامور اعطاء الاجر لجهته والتأكيد في ذلك التحليل في الفصير في شأنه والعيادة الذين هم خير  
 القوم كما كانوا يعملون رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقات فقوموا بعملهم ما يشيرون بها بل ثبت في الكتاب الصحيح  
 ان اهل الاسل كما قالوا يشكون رسول الله صلى الله عليه وسلم للصدقات فياخذون ما يصرون اهل الظلم يقولون انهم  
 الذي امر الله الذي لا يكون ما هم الا جمع الصدقات لا هم راضون ان يكونوا ذان ولو املين فان  
 كان هذا الظلم الذي يشكوه رسول الله صلى الله عليه وسلم حقا فكيف يطمع الان في ناس لا يشكون ممن في شئنا امرهم وهو  
 ان كان باطلا فكيف لا يكون صدقهم ومثلهم مثل اهل نعمنا ونحل المشكوك من غير السلامة والطمع عليهم في  
 مكسب لا يوقر الحجة الى الناس يريدون حيلهم يقولون انما يقع لهم من اهل هذا الامامة ولا من خلفها  
 وقد كان الصحابة يضربونهم ليسعون في الكسب على اختلاف ادعائها وما سمع من رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انكر على احد منهم بل كان يرغبهم في ذلك حتى امر من اكسب ان ياتي ببعض  
 ملبوسه واشترى لابن ابي ناسا وامره ان يذهب فيحط ببل قد كان الصادق المصدق  
 صلى الله عليه وسلم قبل البعثة بتجارة قد ربحها رضي الله عنها الى الاقطار الشامية ثم الاغنياء مثل  
 هذا العاش كان في جميع الاقطار الاسلامية مع جميع قضاة الاسلام فقد كانوا ينتخبون  
 الثواب يرسلوه الى اطراف ولايتهم ويريدون عليهم اهل منصب اخر يسمونهم بالشيوخ وقد كان  
 في الثواب من الشيوخ جماعة من اكابر العلماء المصنفين ومن رجال الرواية الحفاظ المتقنين  
 وهذا يعرف كل من اخبر باحوال الناس من شئت في هذا فليطالع كتاب تلخيص الاسلام  
 او كتاب النبلاء بل الكتب التي هي موضوعة لاختصاص هؤلاء المصنفات المشتهرة عليهم وتراجم  
 دواة الامهات الست وفي هذا المدة ركاية قلم المراد منها الاجرة التدبير وكلف القاضي

بان يقسم التركات وينظر مكان الخصومات ويجوز التبعات لكان قد كلفت لا يطعم  
 ولا يدخل تحت فدية واضر ذلك باهل الخصومات لاسيما عند ان يشد الرجل ويتزود  
 للسفر الى مكان بعيد بنظر اسباب الشفعة بين البدوي الغلابي وغيره او يقسم تركته للمنفعة  
 ليجوز ان لا يرضى فان هذا يعود على الغرض المقصود من نصبه الاحكام الشرعية بالنقض من  
 قال ان هذا من عمل القاضي فولايدري ما هو القضاء الذي يجب على القاضي ان يقول للورثة  
 المتخاصمين اليه بكيفية القسمة على الفرائض الشرعية ويقول للمتخاصمين في الشفعة بعد  
 ان يحكم العدل صورة الاسباب ان المستحق للشفعة صاحب هذا السبب ومن هذا ونحو  
 ذلك وهكذا في سائر الاحكام المشابهة لهذا واما اذا كان من يامر القاضي بالنظر في القضية  
 من المتأهلين المحكوم فيها بالشرعية المطهرة فلا حرج على القاضي في ذلك وسواء كان الحاكم  
 قاضيا او غيره قلنا فان تقوينا من القاضي يحصل بمنزلة القاضي له ان يفوض الحكم اليه  
 لانه يثق به بان لا يزيغ عن الحق لورده واما انما ولا يحكم خطأ ولا جزا فالعلم بالشرعية المطهرة  
 وتأمله الحكم بها ولكنه لما كان ما موردا بامره ومباشرا بتقويضه كان عليه ان ينظر في  
 حكمه ومستند اخذ بالحكم وعمل بالعزيزية فان التأهل غير معصوم من الخطا وقد يخفى  
 عليه مع علمه بالشرعية بعض ما قد اذاعتصم نظره بنظر واجتمع علمه مع علمه  
 كان ذلك غاية ما يجب ذميا بما يلزم وبالله التوفيق **مسئلة** اعلم ان الذي ينبغي ان  
 في اجرة السجان والاعوان هو ان السجني ومن احتاج الى اعوان الحاكم لا يغاير واما ان يكون  
 قد تقر عليه حق الغير يجب عليه التخليص منه كالدين ونحوه فامتنع مع تمكنه من ذلك  
 بوجه من الوجوه وعدم وجوده في ربه في حاله مما لا يشرى فيكون كما انما لا يشرى للسجان  
 والاعوان فهو عليه من ماله ولا ليجل احرة من خصه ولا من مال المصالح اما ان لا يجل اخذ  
 من خصه نظرا له مظلوما وقد رفع مظلومه الى شرع الله فوجب على القاضي والوالي ان  
 يوصله الى ما ظلم به من الحق ويدفع عنه ذلك لئلا يبالوا له خصمه الظالم لا بهتسليمه وما ظلمه  
 فيه فاذا ائتمره بدين من اجرة السجان والاعوان فنظر الحاكم ان يقتضوا الحال وتوجب الضرورة  
 ذلك كمر بطا " بغيره " في " فخصاص " كان المنفذ منه فقرا لم يكن في الوجود مال

مصالح من خارج ومعاملة وعجزة وفضيلة سهم في ميل الله او كان ولكنه بايديكم قوم  
 يتغلبون عليه وكان هذا المطلوب القصاص لا يمكن استيفاء ذلك منه الا بالارسال  
 الاعوان عليه وحجبه في السجن وكان الاعوان والسجان لا يفعلون ذلك الا باجرة هذا الظالم  
 للقصاص قل صار لا يتمكن من استيفاء ما اوجبه الله له الا بتسليم ما يعتاد اولئك من اجرة  
 وعلى القاضي ان يوضح له ذلك ويقول له اما رضيت لنفسك بهذا الذي لا يمكن الوصول  
 الى حكمك الا به او تركت واما كونه لا يجوز اخذ اجرة السجان من مال المصالح حيث كان من عليه  
 الحق متمكنا منه مما تمنع من تسليمه بعد الحكم عليه فلعدم الوجه المسموح لذلك فان مصرف  
 مال المصالح هو المصالح وهذا الرجل الممتنع من تسليم ما عليه بعد حكم الشرع قد صار جانيا  
 على نفسه ووجب عليه الاستقلال بالحق منه والاخذ على يديه حتى يتخلص من الذي عليه  
 ولما كان هذا الاستقلال من دفع الظالم والحكم بالحق لا يمكن الا بالارسال الاعوان عليه وحفظه  
 في السجن كان ذلك مما لا يتم الواجب الا به فوجب علينا فعلا وحل لنا الزامه بما يطلبه الاعوان  
 والسجان من اجرة على درجة العدل فانه ظالم وقد سمى النبي صلام فعلا ظلاما فقال لي الواحد  
 ظالم يحل عرضه وعقوبته كما ثبت في الصحيح والعقوبة لا تخص نوع معين بل يحل لنا ان نذكر  
 به ما يصدق عليه اسم العقوبة واخف العقوبات ما لا يمكن استقلال الحق منه الا به من  
 الحبس اجرة السجان والاعوان وهذا ظاهر بل لو لم يرد هذا الحديث الصحيح لكان تسويغ  
 ذلك معلوما من قواعد الشريعة وجوب دفع المظلة علينا وان ما لا يترد ذلك الا بحسب  
 كجوبه وان من تمام ذلك ما يتبادر السجان والاعوان ولو لا ذلك ما فعلوا ما نمرهم به  
 وهذا الظالم هو الذي تسبب بظلمه وامتناعه عن التخلص من الحق الى ما يحتاج الى غرامة  
 مالية هذا اذا كان عليه الحق على الصفة التي ذكرنا واما لو كان فقيرا فانه تبين فقره هذا اكل  
 ارسال الاعوان عليه ولا يجزى بل يجب عليه الحيولة بينه وبين الطالب بنفس القرآن  
 الكريم وان كان ذو عسرة فقظرة الى ميسرة فان حبسه الحاكم او ارساله عليه كان ظالما  
 وكان واجبا عليه ان يسلم اجرة من ارساله واجرة السجان من ماله واذا لم يكن قد تبين  
 فقره واعساره عن تسليم ما عليه ولكنه يدعي ذلك وخصمه يخالفه وينكر فان كان حضرة

الى القاضي ووقف مع خصمه لانه يمكنه ان يدون لرسال الاخوان حليفه لاي حال ارسال  
 الاخوان عليه بل على الحاكم ان يطلب منه البرهان على دعواه فان جاء به انظر الى ميسره  
 وان عجز عنه اوجا غريمه بما يفيد ايساره الزمه بالتسليم فان امتنع مع ذلك كان الحكم  
 فيه كالكلام في الوسر الذي امتنع من التخلص عليه وقد تقدم واما حبس الملتبس حاله  
 فقد اختلف اهل العلم في ذلك فبعضهم حبسه حتى يتضح الامر وقال اخرون لا يحل  
 حبسه بل يجب عليه العمل بما ينبت اليه الحال قال الشوكاني وحديثي ان هذا عمل نظر الحاكم فان  
 ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم من يكون في حبسه مصلحة يظهر عندها انه متمسك من  
 التخلص وان دعواه التي ادعاها لا حقيقة لها ولا صحة وانه انما فعل ذلك فورا من الحق مملوق  
 وبعد عن الانصاف منهم من يكون عرضه اغر عليه من ماله وهم اهل النساء والحيال والمروءة  
 وكذلك ارباب الدنيا الذين يطلب على الظن انهم لا يهون الاحساد ولا عند الضرورة قدس كان من  
 هو لا يحل حبسه ولا ازال نوع من انواع الهوان به بل ينظر ما يصح من امره وينتهي من حاله  
 ولا مسوغ لحبس الا عبرة فانه لم يبين انه واجد حق يكون مطلاه ظلما يحل عرضه وعقوبته  
 ولا فقه تحصل في بطلان دعواه كالتفصل في بطلان دعوى الاول حتى يكون ذلك مسوقا  
 لحبسه وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في القمة ولا فرق بين قهقهة فان قلت اذا كان الحبس مجرد قهقهة  
 او كان الامر ملتصقا بالحكم وهو رجو ايضا حتى بعد طول الخصومة وكان يخشى نفور  
 احد الخصمين فاستوف منه بحبسه فعلم من تكون اجرة السجاء والاخوان فلا يكون ملتبسا في الصبح فان لم  
 يكن مال الصالح او كان لا يمكن الوصول اليه للحاكم ان يجعلها بعد اقتضاح الحال على من كان متمسكا  
 مختصا في باطل لانه تسبب بفعله الى لزوم ما لم من الاجرة وهكذا ينبغي ان تكون اجرة هؤلاء من  
 مال الصالح اذا كان السجون من يخشى على الناس من ضرره اذا اطلق كن ذكره منه المرق  
 او قطع الطريق والاذية المسلمين بنوع من الافاع وكان لا يندفع ضرره عنهم الا بحفظه في  
 السجى لمن كان ياتر بقاء قامة الحق عليه فانه لا يحل حبسه بعد ذلك وهكذا تكون اجرة السجاء  
 والاخوان من مال الصالح اذا كان الحبس لسوغ شرعي نحو من يجب عليه القصاص في الزانية  
 قاصرا وغائب هو مسلم لنفسه غير متمنع من استيفاء حكم الله منه فان لم يكن مال الصالح

ان كان ولا يمكن الوصول اليه كان ذلك من القصاص بالجملة فمن كان محبوسا على عليه  
 يجب عليه التخاص منه وهو ممكن من ذلك وقد تقرر الحق عليه بمسلك الشرع فان لم يستجب  
 فعلية لا على غرض ولا على خصه ومن كان امره ملتبها وكان حبسه سائغا لوجه من الوجوه  
 فالزم من مال المصالح فاذا لم يكن مال المصالح فالحق ان يجعل له من ماله من ماله في  
 باطل ومطالبه لا يقتضيه الشرع عدمه مع علمه ومن كان محبوسا لمصلحة راجعة  
 الى المسلمين او كان باذله لاعليه من الحق لكنه معرض ما يقتضي الانتصار كان ذلك من مال  
 المصالح فان لم يكن فالحق ان يجعله من المسلمين اذا كان الحبس لمصلحة مطلوبة من الحق  
 اذا اطل الحبس لمصلحة واما اجرة الحكم المأخوذة من المخصين فان كان ما ياتخذ الحكم  
 من المخصوم الى مقابل على ما يولونه كقر العجالات والسير الى الامنة المتنازع فيها ما يحتاج  
 الى مشاهدة كاسباب الشفعة ونحو ذلك وكان الحاكم لا اجراية له من بيت المال فيقبضها  
 الى مقابل اجرة وكان ما ياتخذ بمقدار رعاياه الذي علمه مع طيبة من نفس المخصوم فهذا الاشك  
 انما حلال يسوغ قبضه ولا فرق بينه وبين من يعمل مع الناس ويحترف بنوع من اذواع الخراف  
 من نجارة او خياطة او عمارة او نحو ذلك فان ما ياتخذ هو كالحلال طلق لانه في مقابل اكلهم  
 وقد امر النبي صلى الله عليه وآله باجراء اجرة الحاكم على تلك الصفة داخل في هذا الممنوع لانه اجير  
 لخذ اجرة بطيبة من نفس الوجرو طيبته بجردها بحالة المال الغيرة اماما يستبد به كثير من  
 اهل الفقه من اعتبار امر زائد على طيبة النفس لا يجاب القبول بالفاظ مخصوصة  
 او نحو ذلك فلا دليل عليه واما اذا كان ما ياتخذ القاضي المذكور زائدا على مقدار  
 عمله ولم ينطبع بالنفس ان كان له اجراية من بيت المال فباخذت من حرام واكل المال الغير  
 بالباطل وقد قلنا على ولا تاكوا من الكرمينكم بالباطل لا يقال ان ما ياتخذ القاضي هو الى  
 مقابل الحكم وهو لاجب عليه والاجرة على الواجب حرام لا نقول ليس ما ياتخذ هنا اجرة  
 عن الحكم بل عن ما ذكرناه من قس السجلات والنظر في الامكنة التي تتعلق بها المخصومات  
 وذلك غير واجبه هذا الخرماء ذكره الشوكاني في نفعه المنان في اجرة القاضي التي هي مستثناة  
 اختلاف اهل العلم في جواز التاديب بالمال على الاطلاق فجوزوه ومنعه اخرون في استدلال

الجزء والمائع باد القدر من الكتاب السنة يطول ذكرها والذي يتبع ان العقوبة بالمال لا يجوز  
 استعمالها في كل قضية قضية بل في قضايا خاصة وردت في السنة المطهرة ثم وثبات  
 القضايا الخاصة كوجوبه لتخصيص ذلك بالاسام لان الاصل في الاحكام الى اربعة مناهل  
 عدم اختصاصها بفرد او افراد ولكن يعلم بالضرورة اختصاصها باهل الولايات لا بالاشخاص  
 والشعير باليهوم ولو اجبرنا ذلك لكل فرد لزم ان يأكل الناس من اموال بعضهم بعضا بالباطل  
 وهو باطل وحاكم الصلاحية اذا كان حاكما من جملة اهل الولايات الذين يوجب طاعتهم  
 فيجوز له التاديب الاموال على ذلك الحد صرف المال فيمن يكون الصنف اليه مصلية و  
 كاشك ان الصرف الى احد الخصمين اذا كان يرضى الا بصرف المال اليه وكان يؤثر من  
 الى غير فئة وتنشأ مفيدة مصلية لان الصالح لا يقتصر نوع من الانواع فلا اصلح من  
 الصرف اليه عند ذلك لان الامر الذي تنفع به المقاسد مصلح اذ لم يتسبب منها مفاسد  
 مساوية او ارجح وقد شرع الله سبحانه لعباده الشرائع وحد لهم الحدود وجعل لكل قنب  
 عقوبة فالقاتل يقتل او يسلب الاربعة ان لم تكل شروط القضاء لو كملت ودخل الوارثة بالدية  
 والجاني يقتصر منه فيما يجب فيه القضاء بسم الارش في الحماية التي لا تقصص فيها والاراني  
 والسارق والقاذف والسكران في جملة الشجوة بعقوبات مفردة في كل واحد منهم  
 تارك اذا كان اسلام او بعضها اذ الصلوة على الترك ولم يترك جنة قتاله بحسب الطائفة وهكذا  
 جازت الشريعة المطهرة بما يلزم كل من فعل محرما او ترك واجبا وامرات في شيء من هذه الامور  
 الشرعية التاديب للمال وان ورد شيء من ذلك في الشريعة كضعيف الغرامة في بعض  
 المسائل واخذ شرط مال من لم يسلم الزكاة واخذ ثياب من يقطع اشجار حرم المدينة وغذ ذلك  
 فهو مقصور على محله لا يجوز مجاوزة على غيره لان الاصل الاصيل المعلوم بالضرورة الدنيا هو  
 تحريم مال السلم وعصمته وعدم تسويفه الا بطيب من نفسه وان تلك الواضع التي ورد  
 فيها التاديب للمال كالتخصيص لهذا العموم فيقتصر عليها ولا يجوز مجاوزة الى غير ما وانه لا يجوز  
 ذلك في هذه الواضع التي وردت الا لائمة المسلمين النجسين في معرفة احكام الدين ولا يجوز  
 لا افرادهم كانوا من كان في لا يشك ما كان تلك الواضع اليسيرة وادعة على خلاف الاصل

في هذه الشبهة فان الأصل المعلوم بالضرورة هو ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله  
 من العقوبات المقررة للعصاة وقد تضافت الظلمة في هذه المسئلة لها فتا شنيعة حتى  
 عطلوا الحد الواجبة واستقلوا اموال المسلمين بغير حقها فاخذوا ما حرم الله عليهم  
 اخذوه وهو مال المسلم واموا ما اخذ الله عليهم القيام به وهي الحدود الشرعية فنجسوا دين  
 خطيئين شنيعتين هما استقلال اموال المسلمين واكلها بالباطل ونعطل حد حلاله التي  
 شرعها العباد واما فخر على ذلك صله الله عليه فافق هو ما وجدته في نصوص اهل العلم من  
 الكلام على التاديب بالمال فضاوا واضلوا وكافوا شركاءهم في الظلمة مع ان نصوص اهل  
 العلم مقيدة بيقود ومشروطة بشرط ولكن ذلك الادلة الواردة في ذلك فانها في مواضع  
 مبثثة لما يفعله اهل الظلم ومبثثة على مصالح عامة وخاصة لا يقف على وجه الحكم  
 فيها الا افراد العلماء ولشيخنا وبركتنا الشوكاني في ذلك المطبوعات ورسالة شرح فيها المواضع  
 التي ورد فيها التاديب بالمال وهذا انبثقت منها مسئلة مدخل الحاكم العالم للمناهل  
 التي يمكن من الحكم انزل الله في كتابه وعلى لسان رسوله في الحاد ثقله الراي والاستحسان  
 يخرج عن معنى القاضي الى معنى الخائن لله والمسلمين والشريعة بل يلحقه ويلحق حكمه بالطاعة  
 واهله لا نه عدل عن حكم الله الى حكم نفسه وقدم رايه على راى الشارع وانه يانه على  
 ما رضى الله لعباده ووبرا كامة بغير التذليل الذي دبرها الله به فوعن الحاكم الذي يحكم بالشرع  
 للطهارة بمعدل ولا يلزم الاجابة اليه ولا امتثال امره بل يجب على كل مسلم عزاء والحياولة بينه  
 وبين المسلمين فانه مع كونه ظالما للعباد بالحق عليه بغير الشرع هو ايضا ظالم للشرعية معاندا  
 لله ورسوله وشرعيته فها شر من الظلمة الذين يظلمون الناس في مافرو واما فخر واعراضهم  
 لانه شاركهم في ظلم الناس وزاد عليهم بكونه على الله وعلى رسوله وعلى الشريعة وحكمه بالعباد  
 بالطاعة بصورة الشرع لكونه منتصباً في منصب التبرج من الشرع هذا على فرض الامتثال  
 لا يخفى عليه ما شرعه الله في تلك الحادثة واما على فرض انه جاهل لا يعقل الحجج بل يقره بنفسه  
 بذاته ويظلم الناس كالموسران غير المتاهلين فهذا وان كان من قصدة النار ومن اشراكا شرار  
 لكنه ليس كمن ذهب يكذب على الله وعلى شريعته حالما يانه ان ذلك متعمد العمد بل يعمله

من الشرع الى ما به الفاسد لان غير المتاهل هو لا يعلم الشرع حتى يقال عدل من غير ادب  
 او رأي خير بل في الشريعة هو الشرع بعينه واما اذا كان ذلك المتاهل القاضي بالرأي  
 والاستقصان انما قضى به بعد ان لم يجد في كتاب الله ولا سنة رسول ولا في القياس الصحيح  
 مستند لتلك الحادثة فهذا الاكوار عليه فقد عمل بجديث معاذ الوارد في هذا الباب  
**مسئلة** الاستناد في الاحكام الشرعية الى الاعراف المألوفة لا ينبغي ان ينسب في الشكلى  
 الشرع الا في مثل حمل اقرار المقر وحلف الحالف ونحو ذلك من المحاورات على عرف بلاد  
 فان هذا المدخل فيما يتعلق بالقضا من هذه الحيثية لا من حيث جماعه دليل لا الحكم  
 فان ملوq في كتب الاصول والفرع من الكلام على الاعراف لا يراد به الا هذا الا في مثل  
 تقديr عرف من الشرع على اللغة ونحو ذلك من التباحث فانه يراد به عرف الشارع واهل  
 الشرع لا ما اصطلى قوم بينهم وجعلوا عرفهم فان ذلك لا مدخل في الشرع الا من تلك  
 الحيثية واما ما في الكتاب العزيز من الارشاد الى العلم بالعرف والمعرف فذلك على السنة  
 المطهرة من الاحاديث الصريحة بالامر بالعرف فهو المقابل للنكرو المارد المعروف في الشرائع  
 وعند اهلنا وكن ذلك ما لا يرعقول المشرعين من تحسين العدل وسائر للمكان النفس  
 المستحسنة فانه من المعروف ما كان منافا لها من الظلم وما يشابهه فهو من المنكرو والجماع  
 لتحقيق هذا البحث يحتاج الى تطويل واما ما ينسب به اهل الاصول الى بعض الطوائف من  
 من العلم بالاعراف والعادات فينبغي حمله على ما ذكرناه لانه يبعد كل البعد ان يقول عالم  
 من علماء الاسلام ان ما اصطلى عليه قوم فيما بينهم بعد عصر النبوة بصورة يكون شرا  
**طرح** **مسئلة** طلب المبدئى المصاحبة على فرض عدم قيام شاهد ولا غيره من الامور التي  
 يثبت بها الحق على طريق الاستقلال او مع الانضمام الى الغير لا يكون اقرا بطلان دعواه  
 ولا بطلان ما يستحقه زاندا على ما وقعت به المصاحبة لما تقر من ان المصاحبات لحيث  
 باحكام تجب على كل احد من المتصاحبين التزامها والتوقف على مقتضى ما وقعت عليه بل  
 لكل واحد منها نقضها متى شاء وهذا اما لا اصول فيه خلافا ولا يجوز للمدعي بعد قوع المصاحبة  
 ببعض المقدار الذي ادعاه ان يطلب بالرائد عليه فان كان له برهان على ذلك فلا



شك في صحة ذلك ولزومه وان لم يكن له برهان فله طلب اليقين من المدعى عليه  
 انه لا يستحق عليه ذلك القدر ولا يستحق عليه شيئا من الاصل ولا يستحق عليه زيادة  
 على ما وضعت به الصالحة ثم هذا الصلح مع كونه غير لازم هو ايضا صلح عن انكار وحقن دم  
 اهل المذهب بانه غير صحيح وان كان الحق بانه صحيح اما اذا قدم المانع والاصل الجواز  
 واما ثانيا فلان ادلة الكفار في السنة حلت على مشروعية مطلق الصلح فمن ادعى عدم  
 مشروعية فرد من الافراد فعليه الدليل واما ثالثا فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي  
 صالما سمع مخاصمة ابي بن كعب بن ابي حداد في المسجد قال يا كعب ضع الشطر فقال  
 رضيت يا رسول الله ثم قال لابن ابي حداد قرفا قضا هذا ان كانت المخاصمة الواقعة بينهما  
 في القدر وان كانت في التجيل والتناجيل فليس ما يدل على عمل الزناح مسئلة اذا كانت  
 لقبيلة ارض موات يدعونها ولا منازع لهم فيها ولا بينة الا اليد الحكيمة فينظر في مستند  
 دعوى كوفها ملكا لهم هل هو صدق راحية في زمان سابق او شر من عجي او نفع من اغراع  
 التمليك او كان المستند هو كوفها اصاب السبيل الى املاكهم او مواطن رعي انما هو فان كان  
 الاول فلا شبهة ان دعوى المالك صحيحة واليد الحكيمة تثبت بها الاصل والظاهر فلا تقبل  
 من الغير دعوى تخالف ذلك الا برهان شرعي وان كان المستند ما ذكرنا اخرا فمثل الاسباب  
 والمرعى ليست باعمالك في نفسها فخرج ذلك لا تقبل دعوى المالك لان غاية ما تقتضيه اليد  
 على الاسباب والمرعى هو ثبوت الحق لا المالك وعلى الاول اذا عزمه غير او نحو ذلك كان له  
 زعمها منه ولا يرجع بما عزم فيها الا بذن وعلى الثاني ليس له زعمها منه ويكون الحق بها الا انه  
 اذا حصل الضرر على الاول بعد ما اصاب السيول الى ارضه او مزرعي ما شئ به في ذلك  
 للحل فلظاهرا ان الممنوع وياثر ان يمتنع والحاصل ان الاسباب تقتضية للمالك معرفة وقوة  
 جوذاثة العلم الكلام في الاحكام والتجوز فوقها بينهما ما يشفي فلا يرجع كلامه في مواطنه  
 مسئلة الارض التي فيها آثار ملك متقدمة لما لا غير معروف ان كانت في البلاد  
 الامامية في بيت مال يكون امرها الى الامام يجعلها المصلحة من مصالح المسلمين او يبيعها  
 او ياجرها وان كانت في ارض غير امامية كان امرها الى صلح اهل تلك البلاد يجعلها في

مصالح المسلمين على أي صفة من الصفات التي يعود نفعها على المسلمين وإذا كان  
 لأحد الناس أو ضاح صيغة تفيد أنه يملك فيها مقداراً معلوماً غير معين في جهة من  
 جهاتها كمن له ذلك المقدار في أوسط بقاعها الذي يكون متوسطاً بين أعلائها وأدناها  
 إذا كانت مختلفة فإن كانت محقة كان للأمام أو الحاكم من جهة أو حاكم للصلاحيات  
 أن يعين لصاحب الوضع ما اشترط عليه وضعه في أي جهة من جهاتها والمفروض أن الكليات  
 يد عليها حتى يعارض الوضع الذي بيد القسامة وإذا كانت تلك الأرض لقوم محروكين  
 وهي منسوبة إليهم نسبة تنفيذ الملك فإن كان نصيب كل واحد معلوماً غير معين في  
 جهة فتمت بيته على قدر الانصاء وإن كان النصيب مجهولاً فتمت بينهم على الرأس مع  
 عدم البرهان الشرعي بوجه من الوجوه **مسئلة** قد أمر الله سبحانه وتعالى بإحسان  
 عشرة الزوجات فقال وما شرهون بالمعروف وفي عن أمساكن ضاروا وأمر بالامساك  
 بالمعروف والشرع بإحسان فقال تعالى فامساك بمعروف أو شرع بإحسان وفي من  
 مضارهن فقال عز وجل ولا تضاروهن فالغائب إن حصل مع زوجته الضرر بتعيينه  
 جاز لها أن ترفع أمرها إلى حكام الشريعة وعليهم أن يخلصوها من هذا الضرر والقالع هذا  
 على تقدير أن الغائب ترك لها ما يقوم بنفقتها وأما التضرع من الحيثية بل من حيثية كقولها  
 مزوجة ولا إيماء أما إذا كانت متضررة بعدم وجود ما تستنفقه مما تركه الغائب بالغنى  
 لذلك على انفراجه جاز ولو كان حاضر فضلاً عن أن يكون غائباً وهذه الآيات التي ذكرنا  
 وغيرها تدل على ذلك فإن قلت هل تعتبر مدة مقدرة في غيبه الغائب قلت لا بل مجرد حصول  
 الضرر من المرأة مسوخ للضم بعد الأعداء إلى الزوج إن كان في محل نفقة وإذا كان لا يموت  
 فإنه لا يجوز للحاكم أن يفسخ النكاح بمجرد حصول الضرر من المرأة ولكن إذا كان قد ترك  
 الغائب ما تقوم بهما تحتاج إليه ولم يكن التضرر منها إلا أمر غير النفقة ونحوها فينبغي تعقيبها  
 مدة يفرض من أحد الله من النساء بأن المرأة تضرر بالزيادة على تلك المدة وأما إذا ترك  
 لها ما تحتاج إليه فالمساعدة إلى تخليصها وفك أسرها ودفع الضرر عنها واجباً ثم إذا  
 تزوجت بأخر فقد صارت زوجته وإن عاد الأول فلا يعود كاحد بل بطل بالفسخ

فلا تشتغل بهذه التفاصيل التي ذكرها الفقهاء في كنهه ومسئلة الاختصاص في  
 الدعوى على البعض لا يوجب اجمال ما شهد به الشهود من الزيادة فان هذه الزيادة  
 قد ثبتت بالمستند الشرعي الذي جعله الله سببا لحكم الشرع كما في الكتاب والسنة  
 فمن ادعى ان هذا السبب الشرعي للحكم لا يكون سببا الا اذا طبق الدعوى فقد ادعى  
 تقييد الكتاب السنة بما ليس عليه اثاره من ما هو ليس عليه وجه من وجوه الرأي  
 المستقيم عند من يعمل به فاذا اقام شاهدين شهدا له بالعين على فلان وهو لم يدع من قبل  
 شيئا او ادعى بعض هذا المقدار فقد وجب الحكم له بالالف بحكم كتاب الله تعالى سنة  
 رسوله صلواته واذا دعى من شهدوا عليه بالالف انهم قد سلموا بعضه او كله ورجع على ذلك  
 فلما حكمه ولا يقدح في شهادة الشهود بالالف لا ينافيها اختلاف وقتي الزموم والمقطوع  
 وهذا امر معقول ظاهر واضح وهو الشريعة التي شرعها الله تعالى للعبادة فمع عند هذا  
 الرأي مسئلة الدعوى التي قد حكم فيها بتقدمها لا يحل قبولها وانما ما كان ذلك  
 انما بالمدعى عليه بما قد اعترف للمدعى بكذا اذا كان ذلك الذي تقدم في كذا لا يمكن  
 اجماع بينه وبين الدعوى بوجه صحيح والحاصل ان المستند لا يبطال هذه الدعوى هو اقرار  
 المدعى بانها باطلة والاقرار سبب قوي من اسباب الحكم بل هو اقوى الاسباب التي ورد بها  
 الشرع فاذا كلفنا من وقتت عليه الدعوى باجابتها وادخلناه في الخصومة كان ذلك  
 ظاهرا بينا وخرجا من العدل ومخالفة للحق وهذا ظاهر لا يخفى مسئلة الحكم لمنه الله  
 تعالى في ارضه فان ظهر لهم المستند الشرعي وجب عليهم الجزم بحكم الله تعالى وايصال  
 المدعى بما يستحقه فان جاز الحكم ان عند المدعى عليه التمر عن الاجابة او الغائب عن  
 موقف الحاكم ما يدفع مجابهة المدعى استثبت فان امكن وقوعه على الحقيقة فان النيران  
 لم يكن فقد ازمه العمل بالسبب الذي يصلح الحكم وتقبل العين الحاكم بها في يد المدعى وقوله  
 حتى يتبين ما عند المدعى عليه مسئلة اقل احوال ثبوت اليد على الحق ان يكون مفيدا  
 لكون الظاهر مع ثابت اليد فليس صحيح الحال ولا ينقل عنه الا بناقل ارجح منه كما ان ثبوت اليد  
 على العين يوجب استحباب الحال ولا ينقل عنه الا بناقل ارجح منه ولا يبعد من هذا ان يصل

في منافع الأعيان أن تكون تابعة للمعين فان هذا الأصل قد عورض بما هو ارجح منه  
 وهو ما افاده ثبوت اليد من كون الظاهر من ثبوت اليد على الحق هو استحقاق الثابت  
 وفي يد هذا ما يوجد في الخارج كثيرا من الأعيان التي يتعلق بها حقوق الغير كالحق في  
 ان يجره نفس الأصل او الظاهر بما يستفاد بها كون القول قول التمسك بها والبينة  
 خاصة لان المدعي هو من معها اخفى الأمرين فاذا جرح عن ارادة الناقل فمن نفسه اعني  
 مسئلة الحكم بالقرائن القولية قد يحل الاحتفاظ بالبينة مع انه جمع عليه واستشهد  
 لذلك بقضائيا منها اقامة الحد بغير الحمل وبغير وجود الرخصة في التحريم بما وقع عليه  
 من الأمر الذي يتعدى به احد بن الحقيق ليدل على كونه في الخطية قد ادعى ذهابا  
 عنه فاعيد في كل صلح هو كذا من ذلك والعهد قريب من ذلك قصة يوسف عليه  
 السلام حيث استند الحكم في ذلك الشئ من قبل اوجه وذكروا غير هذا كمن يظن انها  
 هذا الحكم لكل من تابع اليد التحكيم بما يليق به من الحكم بالقرائن واقول الاول ان يكون  
 ذلك الشئ الذي يليق باحد مدون الآخر فيدل على يليق به ظاهر فيكون القول قول مدعيه  
 لان من معه الظاهر هو المنكر ومن معه اخفى الأمرين هو المدعي واذا وجد ما هو أقوى  
 من القرائن التي هي كونه يليق باحد مدون الآخر لم يجر العمل بالقريضة ولا التعويل عليها بل  
 الواجب الرجوع الى ما ثبت في الشرع انه يجوز الحكم به من البينة واليمين والاقرار ونحوها  
 مسئلة الاسباب التي ورد بها الشرح هي الاقرار بالبينة واليمين واذا حصل واحد من  
 هذه على وجه الصحة فقد جبا حكم الشرع ووجب عند الزام الخصم واما النكول فهو  
 ان كان من اقوى القرائن على صدق دعوى المدعي ولكنه لما كان عليه قد يكون الترفع عن  
 اليمين كما يفعل اكثر من المنكري وقد يكون الحامل عليه مزيد الغباوة حيث وجه عليه  
 اليمين وعدم حله بان اليمين واجبة عليه وقد يكون الحامل عليه ما يعتقده كذا من الحكمة  
 ان يجره الحلف ولو على شيء زاناه ياتر الفاعل له فلما كان الأمر هكذا لم يكن مجرد التمسك  
 سببا شرعيا للحكم فان قلت اذا جرح المدعي عن البينة وامتنع خصمه عن اليمين ضاع الحق و  
 ترك العمل بما يوجب الشرع من اصال كل ذي حق بحقه وانضاف المظالم من الظالم قلت

لا يجوز تقرير الممتنع من الإيمان على امتناعه فان ذلك يؤدي الى ضياع الحق كما ذكرت  
ويوجب ترك حكم الشرع وما يجب من الأمر المعروف والنهي عن المنكر واقامة احكام الله  
تعالى بل يجب على الأئمة وحكام الشريعة ان يعرفوا الناكل بان الإيمان حق واجب عليه وان  
لا يجوز له الامتناع منها فان اجاب في ذلك وان لم يجب انزلوا به بعض ما ينزل بمن لم يقبل  
الحق ولم يجب الشرع من اخذ بيده واطرف على الحق اطراف ولو بان يمسه سوط من العذاب  
فان الحق لا يترك الا بذلك الشرع لا يضيئ الا به وقد اوجب الله تعالى على عباده الحكم بالحق والعلم  
وكف يد الظالم عن المظلوم واستخرج المظلمة من يد الظالم وردوها الى المظلوم فيجب الفصل  
الى ذلك بما يبيوغه الشرع وقد قدمنا ان النبي صلى الله عليه وآله ان يعذب اليهودي حتى يقر  
بالمال الذي يحكي بن اخطب فيدل على موضعه والله اعلم بمسئلة التي يصح شي في بين  
الرد قط وما روي في ذلك فلا تقوم به حجة ولا ينهض الدلائل على المطاوب والاسباب  
الشريعة لا تثبت الا بالشرع واما الاستدلال بشرعية يمين الرد بقوله سبحانه وتعالى  
او تردوايمان بعد ايمانهم فظاهر فان معنى الآية في هذا كما هو مبين في كتب التفسير هذا  
فالجور على انها منسوخة فان قلت لا شك ان هذه اليمين لا تجب على المدعي اذا دها عليه المنكر  
فلا يجوز الزامه بها ولا يكون تكوينا عنها انك لا تثبت به ما يثبت بالانكول ولا يحتاج الا الى  
الاستدلال على لزومها بما ورد من التخصيص على الاسباب الشرعية بقوله صلى الله عليه وآله  
او يمينه وفي على المدعي البينة قوله على المنكر اليان لان الدلائل على من ادعى انها سبب  
والاصل عدم ذلك والنافي كونه سببا يكفيه قيام مقام المانع اما اللسان في شيء آخر  
غير الزام من ردت عليه بها وهوان المنكر لما طلبت منه اليمين التي هي عليه شرعا ولا يندفع  
عنه الحق الا بفعله اذن رضي لنفسه بان يحلف المدعي بان هذا الأمر الذي ادعاه ثابت  
على المنكر وقنع بذلك ونحرج اليمين المتوجه عليه بهذا الرد فالحكم عليه بهذه اليمين اذا  
حلفها المدعي ليس كونه سببا شرعيا بل كون المنكر قد رضي بها عن ضامن اليمين التي عليه  
قلت هذا صحيح من هذه الجهة فالانسان ان يلزم نفسه ما شاء ما شاء فان حلفها بالدين  
لزم المنكر ما افادته وان ابى ان يحلف فلا اكرام له ولا يكون تركه لضعفها حجة عليه بطلان

له جواه فاعرف هذا وتعلمه فانه نفيس **مسئله** الثانيين الموكدة ليس عليها آثار من علم  
 بل الواجب النظر في البينة التي اقامها المدعي فان كانت شهادة حفيظة قد صحت للحاكم وجب عليه  
 الحكم بها ولا يكون طلب المدعي عليه لها من حيث التوقف في الحكم ولا يحل للحاكم ان يبيع منذ  
 واما اذا كانت البينة غير صحيحة لاستناد الحكم اليها من غير صحة المدعي ان ياتي  
 ببينة صحيحة معمول بها فان خفض بذلك فذلك وان عجز عنه فليس له الا ان ينكر ان الشاهد  
 التي اقامها . ليست مباحة شرعا للحاكم فن قلت اذا عرف الحاكم من طلب الظالمين التأكيد  
 انه يعلم ان في شهادته مغللا وان كانت في الظاهر صحيحة فالحاجة للسببية للحكم فكاه يقول  
 اننا لانكر شهادة الشهود ولا ادعي انه نعم والكذب ولكن ادعي ان في شهادة قورعنا قورج  
 ردعها والمدعي يعلم بذلك قلت اذا كان الامر هكذا الرجل الحاكم يجزم بالحكم ويبحث  
 عن تلك العلة التي يدعيها النكر ويطلبه بيمينها فان تعد البينان من جهة فهو حجة  
 الدعوى قد صار مدعيا والنكر لعلمه بخل في الشهادة قد صار منكرا فلا يبعد ان يجهل ذلك  
 تحت في اصله على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين فيكون ايجابها على المدعي ثابتا من هذا  
 المحيثة لامر حيث كونهما موكدة **مسئله** التخليف انما هو بالله تعالى لان اليمين التي هي سبب  
 من اسباب الحكم هي اليمين الشرعية لا تقتصر الى غيرها اصلا فن ادعي انه يجوز الزام المنكر بغير  
 هذه اليمين فعليه الدليل وهو لا يجد دليلا على ذلك هذا على تقدير انه لم يرد الامر بالحلف بالله  
 وحده والنهي عن الحلف بغيره كما هو ثابت في الاحاديث الصحيحة الكثيرة فن زعم انه يجوز ان  
 ان يحلف المنكر بغير الله من طلاق او عتاق او غيره فقد اوجب على الحالف الامور بغير الله تعالى  
 عليه واشتت السببية للحكم به لم يثبت في الشرع وذلك هو من القول على الله تعالى بجملة القول  
 واليمين الشرعية تفصل الاقسام بالله عز وجل وبصفة من صفاته على الانفراد ولا يجب على  
 من تجب عليه اليمين الا هذا وقد اخرج ابن عابدة باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف بالله تعالى فينصف ومن حلف بالله فلا يرض ومن لم يرض  
 فليس من الله عز وجل واماما ورد من خليفته صلى الله عليه وسلم قال من حلف بالله الذي لا اله الا هو  
 الا هو الله عند شيء كما اخبره ابو داود من حديث ابن عمر باسناد رجاله ثقات فذكر ان

ما روي عنه صلواته قال في تخليفه لليهود اذكركم بالله الذي نجاكم من آل فرعون واتطعمكم  
 البحر وظل عليكم الغمام وانزل عليكم المن والسواني وانزل التوراة على موسى الحار شاخرا  
 ابراهيم اود فغايت ما في ذلك انه يحجز الامام التخليط ببعض الاوصاف اذ اراى في ذلك اصلا  
 وليس هذا محل النزاع بل محل التراجع وجوب التاكيد بالوصف مستملا ان كان المحلوت عليه  
 مما يمكن المحالف ان يقطع به جاز تخليفه عليه ذلك فمن هذا القبيل ان يحلف على انه ما قتل  
 او ما غصب ما قال كذا وهكذا اليمين على انه ملكه تلقاه من مورثه او اشتراه من بائع او نحو  
 ذلك اما اذا كان لا سبيل الى القطع وذلك بان يحلف المنكر على نفي ملك الذي فالا سبيل  
 الى القطع في مثل ذلك يجوز ان يكون يملكه في الاصل وانه مخرج عنه بما لا يصح النقل وخفي  
 ذلك على المتبني عليه فاهنا لا يحلف الا على العام ولا طرقي الى القطع واما ما كان فعلا  
 لغير فلا سبيل الى القطع على كل حال لا يجب عليه ان يحلف الا على العام اذا اتفق بذلك  
 فائدة فاعرفت هذا فان جعل اليمين على القطع تارة وعلى العام تارة لا بد من تقييده بما ذكرناه  
 والا كان الا لزام به ظلما والحلف به غير مطابق لما وقع فتكون اليمين موهوبا في اثباتها الحالف  
 والمقاضي الذي الزمه بها من غير فرق بين مدح ومنكر ومشار وادع وليس على من عليه  
 اليمين وهو المنكر الا ان يحلف على نفي ما يدعيه المدي فان طلب منه زيادة على هذا النفي لطلب  
 لم يجب عليه ذلك مستملا الاقرار هو اقوى الاسباب في ثبوت الحقوق والحدود والاسباب  
 والاسباب فاذا وقع على وجه الصحة كان مسمى به اذا كان في جميع من له دخل في ذلك  
 النسب والسبب كيان في هذا ما هو من قول صلواته لولد الفرائض فان هذا الحكم انما هو مع اختلاف  
 كما يشهد لذلك سبب الحديث واما مع الاتفاق وحصول الاقرار فلا رجوع الى الفرائض لانه قد  
 وجد ما هو اقوى منه ولا شك ان القرعة تقرير لمضمون الاقرار فهو تصديق ولا وجه للفرق  
 بين الاقرار بالمال والاقرار بالنسب والسبب بل بحجج القبول ولو بالسكوت يكفي في الجميع  
 مستملا الاقرار انما يجب على الاعراف الغالبة لانها المقصودة للقرعة في محاوراته كما هو المحجج  
 عن ذلك نادر والنادر لا يجوز العمل عليه ولا الحكم به لانه خلاف ما هو الظاهر المتبادر  
 اذا عرفت هذا نظرت في عرف المقر واهل علمه ان كان لمعرفت هذه الالفاظ كان العمل

على ذلك فان لم يكن في ذلك عرف او كان العرف مختلفا ولا غالب جبرج الى  
عرف الشرع ان وجد فان لم يوجد كان العمل على ما تقتضيه لغة العرب ان كان القدر  
عربيا وان كان غير عربي كان العمل على ما تقتضيه لغته **مسئلة** الاقرار بما هو في  
لثبوت الشيء اقرار بثبوت ذلك الشيء فمن قال قد قضيتك ما كان ذلك على من الدين او  
قال لمن ادعى عليه صينا بعمامي او فخذ ذلك فهو هذه الدعوى وهذا الطلب قد اقر بان  
ذلك الشيء المدعى فيجب استصحاب الجبال والحكم عليه بثبوت ما اقر بثبوتها حتى ياتي بمقال  
عن هذا الاستصحاب وهذا مسلك شرعي لا يمكن العدول الا باعماله لا باعماله فان ذلك  
جور وظاهر **مسئلة** المراد بالشهادة الاخبار بما يعلمه الشاهد عند الحاكم بما يلفظ  
كان وعلى اي صفة وقع ولا يعتبر الا ان ياتي بكلام مفهوم يفهما مامعه فاذا قل مثلا  
رايت كذا او سمعت كذا او كذا هذه شهادة شرعية وقد احسن التحقيق ابن القيم حيث قال  
في فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل لمن كتاب في السنة ولا اجماع ولا قياس  
صحيح انتهى قال الشوكاني في السيل قد قد منالك في كثير من الابواب ان اشراط الالفاظ  
انما هو صنيع من لم يعم النظر في حقائق الاشياء ولا حصل الى تعقل ان الالفاظ غير مرادة  
لكن الفاذا انما هي قول الب للعاني تؤدي بها فاذا قد حصل التادية للغة المراد فاشترط زيادة  
على ذلك لم يدل عليه رواية ولا رواية وممكن الاوجه بحسن الاداس عقل ولا نقل ولا ورد  
فيه شيء وليس المراد الا ان فهم المعنى المراد من كلامه وان جاء بعبارة غير حسنة وبالفاظ  
غير ما نوسا فليس المقام مقام بلاغة حتى يقال انه يشترط حسن الاداف للشهادة بل المقام  
مقام اخبار بما علمه الشاهد ولو بالوطانة واللغة المستعملة اذا كان يفهم عنه ذلك وتصح  
بجرح الاشارة المفعلة من القادر على النطق وبالكثابة **مسئلة** عدالة الشهود في الشرط  
الذي يتفق عليه القناطير يتنب عليه القبول وهي الشرط لان لا يشترط الله سبحانه وتعالى  
في كتابه غير ولا نبيه على سواه بقوله واشهد اذوي عدل منكرو قولا تعالى ممن رضون  
من الشهاد والمراد بهذه العدالة ان يعلم الحاكم او غيره من به اطلاع على حال الشهود احر  
حال تادية الشهادة قائمين بما اوجب الله تعالى عليهم تاركين لما افاهم عنه ليسوا ممن يجزي



على الكذب ولا كافاً من شمله المحتل به الذي أحوجه أحمد ويزيد و ابن ماجه والبيهقي  
بسند قوي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يجوز شهادة  
خان ولا خاتنة ولا ذي غمر على اخيه ولا يجوز شهادة القانع لاهل البيت وهو الذي ينفق عليه  
اهل البيت وفي الباب احاديث مقوية لهذا المحتل به تقدمت في القسم الاول من هذا  
الكتاب الحاصل ان اعظم اركان العدل تحوى الصدق وعدم التسامح في الكلام  
والترديد فيه فمن كان هكذا فهو الشاهد العدل ولا يحتاج بعده الا الى ان يكون  
في الحال ظاهر العدل التي هي ملكة تمنع النفس عن اقتراض الكبار والردائل ولا يحتاج  
الى كثرة التفتيش عن حاله بزيادة على هذا كما يقول بعض اهل الاصول ان الفسق  
ما منع فلا بد من تحقق عدمه بل نقول الفسق وان كان مانعاً فالاصل عدم وجوه  
فبين على هذا الاصل حتى يقوم ما ينقل عنه ورضي الخصم بالشهادة ينع كل علة ترد  
عليها فكانه قد رضي بانبات ما شهدت به عليه اذا لم يكن الرضا لقصور في نفسه  
وادراكه لمن يظن ان مجرد شهادة الشهود عليه على اي صفة كانت موجبة للثبوت  
الحق عليه وليس العتد في الشهود الا ان يكونوا اعداء مرضيين كما نطق به الكتاب  
العزيز فان كانوا كذلك لم تتعلق بهرقة فلا يجوز تخليفهم للقرعة وان تعلقت بهرقة  
فليس رابعد ول مرضيين فشهادتهم مردودة من هذه الحيثية واما الاستدلال بقوله  
تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما فهذه القصة منسوخة مع كونها واردة  
في اهل الذم ما ودعوى نسخ بعضها دون بعض تحكمها بآية الانصاف وفي انطباقها على  
عمل النزاع خلاف قال في وبطلان التمام واما تخليف الشهود عند الريبة فالظاهر انه من  
جملات التثبيت المذكور به ولا سيما مع فساد الزمان وتواتر كثير من الناس على شهادة الزور  
وكثير ما يخرج بعض المتساهلين في الشهادة عن اليقين الفاجرة والبعض بالعكس من  
ذلك ولم يرد ما يدل على المنع من تخليف الشهود بمسئلة اذا كان حال الشهود  
عند الحاكم ملتبساً فاراد ان يخذل بصدقه واتفقوا على ما شهد به فلا بأس بهذا  
فانه ما يتوصل به الى اثبات الحق ودفع الباطل قال الشوكاني في السيل وقد انتفعنا بهذا

المتعريف في غير هذه ولا سيما اذا كان الشهود قد جاؤا بالشهادة بلفظ واحد من غير  
 اختلاف فان ذلك مما يؤذن بالريية ويدعو الى التهمة بافهم قد توافقوا ان يشهدوا بذلك  
 اللفظ وتوافقوا به بينهم والعالم في شهادته الصدق ان يؤدي كل شاهد معنى ما شهد  
 به الاخر بالفاظ يعبر بها عند التادية سواء وافقت لفظ شهادة من شهد معه او  
 خالفته مع الاتفاق على المعنى وما يوضح الصدق من الكذب مع الريية ان يفهم الحكم  
 ثانيا لمع من صفات تتعلق بالزمان او المكان او الحال وينبع لهر ذلك فان الشهادة  
 الكاذبة عند هذا تتعثر غاية التعثر ويظهر خلافها او يتبين صدقها قال في ويل الغمام  
 واما تفرق الشهود فهو من اعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكان بها  
 ولا سيما اذا سألهم الحاكم عن بعض الاحوال التي لا يجوز توافقهم عليها ولقد اتفقت بتفريق  
 الشهود وتنويع سؤالهم وقيل ما تهم شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له التساهل بل يجب عليه  
 اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة وهذا ما انتهى مسئلة قولنا تهم  
 الشهادة من كاذب وتصرح وهذا مجمع عليه كما نقله المحققون من اهل المذاهب المختلفة  
 ولم ينقل فيه خلافا ومن زعم ان في المسئلة خلاف اتفق لخطا والوجه في هذا ما صرح  
 به القرآن الكريم من اشتراط ان يكون الشهود عدلا مرضيين والكاو ليس يعدل  
 ولا مرضي فهو مسلوب الاهلية ومظنة للتهمة واما قوله عز وجل او اخوان من غيركم  
 فليس ذلك مما نحن بصدد بل هو في شيء اخر كما بينه محققو المفسرين وايضا الآية متعلقة  
 فلا حاكم الاستدلال بشي مما اشتملت عليه والحاصل ان الامر واضح واجل من كل جلال  
 ولكن من حجب اليه المجني بما يخالف الناس وقع في مخالفة الكتايب السنة والاجماع وهو  
 لا يشعر بمسئلة تهم شهادة اليه على مثاله لاننا ماوردون بتقريرهم على شرعهم ومن  
 التقرير على شرعهم قبول شهادة بعضهم على بعض لم يقبل شهادة بعضهم على بعض  
 لكان ذلك مفتضا كاهل اكد من القضايا التي لا يوجد فيها شاهد يشهد بينهم بالمسئلة  
 لان الناحية والمدخله انما هي فيما بينهم والمسلمون متذفرون عنهم وسكنوا ومخالطة  
 وهذا الدليل اعني تقريرهم على شرعهم يغوي عن الاستدلال بمتل ما اخبره ابن ماجه من

حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وآله شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فإن في أسنانهم  
 مسئلة لم يأت في شيء من الأدلة ما يدل على أن الشاهد يجوز له أن يشهد على شاهد  
 شاهد الخويل أوجب الله سبحانه على الشهود أن يأنوا بالشهادة التي تحملوها فقال سبحانه ولا  
 يأي الشهود إذا دعوا وقال تعالى ولا تلتزموا الشهادة ومن يكتمها فإنه إن لم يفتلح  
 هذا لأن على عدم وروده في الشرح فإن عرض الشاهد من يخشى معه في بعض الموضع عرض  
 لا سفر المكان بعيد كان الأرصاها هنا جازا لا نقا قد اقتضت الضرورة وفي تركه إخلال  
 بمن له الشهادة وتقويت كحقه فوجب السعي في تلافي الأمر بحسب الإمكان وهذا غاية ما يمكن  
 وما يقوم مقام الإصاء إذا لم يكن أقوى منه أن يكتب شهادة تبطلها أخطاء كان معروف الخط  
 أو يكتب بخط من يعرف خطه ويتصل على ذلك فلا نقا قد وردت الأدلة الصحيحة الدالة على  
 العمل بالكتابة الصحيحة في مواضع من الكتاب والسنة وورد ما يدل على قبولها على العموم  
 وقد تقدم الكلام على قبول الخط في القسم الثاني من هذا الكتاب فاجمع مسئلة  
 ارتفاع إحدى الشهادات المتعارضتين بأي مزية من المزايا يصيدها واحدة فتكون إحدى  
 مرجحة والظن بجهة الراحة أقوى كما أنه يصح المرجح ما انقضى وقد يبلغ إلى رتبة لا يفي  
 للوجه تأنير في تحصيل الظن المعتبر وليس اعتبار مجرد ظهور النصاب مقتضيا الأمع  
 المانع ووجود الشهادة الراحة من جهة ما يصدر فعلي ووصف المانعة فاعرف هذا  
 كل اختلاف يمكن حله على تعدد الواقعة من غير مانع لا يضر من هذا الاختلاف في زمن  
 الأقرار أو الانشاء أو مكانها وأما الاختلاف في قدر المقومة فهو وإن أمكن حله على تعدد  
 الواقعة لكنه لا يلزم إلا ما اتفق عليه لأنه الذي هو عليه نصاب الشهادة فإن أمكن  
 تكميل النصاب على الزيادة بأن يشهد شاهد آخر على ما شهد به من شهد بالزيادة أو يحلف  
 المدعي كان الواجب العمل بذلك لوجود النصاب المعتبر في الحكم والاثبات مقدم على  
 الشيء لأن الشاهد به شاهد يعلم ونافيه فأيما انقضت شهادته أنه لا يعلم وعدم العلم  
 ليس على عدمه فإن كل المدعي شهادة مثبتة بيمينه أو شهد معه شاهد آخر وجب الحكم  
 بذلك وهذا الكلام في الاختلاف في قدر العوض والحاصل أن المعتبر في جميع هذه الباب

هو هذا ولا وجه للفرق بين بعض صوغه ون بعض الشهادة على النفي قد افادت في  
انتفاء ذلك الشيء في حاله الشك هل فان حرض هذا النفي بالاثبات فهو ادعى منه وان لم  
لا نه شهادة من حاله ان لم يخاص هذا النفي فلا وجه للفرق بين عدم صحة الشهادة عليه  
معارض النفي منه لانه قد افاد في الجملة فافاد مع عدم المعارض ولو لم يكن لا  
كون هذه الشهادة عاصدة للاصل ومقوية له فان العدم مقدم على الوجود والشهادة  
المقتضية للاثبات هي شهادة اثبات ولا امتناع دخول النفي في لفظها لانه لا امتناع  
بوجه الا لفظا وان ذلك جوه لا يلحق به اصل التحقيق مستملا قلنا كانت الشهادة لا يكون  
الا من يقين ولا يكفي فيها كل كانت الشهادة على الاضلال متوقفة على الرؤية التي يحصل  
عندها المعاملات فمن يمكن الشهادة على الاضلال فان لا فيها من رؤية صاحب القول  
وسمع صوته الا ان يكون الشاهد هو الذي له العقل فيثبت به امر على اليقين بل القول  
قوله ولا يفتري في ذلك وجه من وجه لا يحتاج حيث نزل في شهادة العقل مستملا في الشهادة  
مستند ضعيف فاذا عرفت ما عرفت من التوفيق لما حكمه فكم من شعور فتشأ من جرح  
كذب كاذب وحل ما دل وفيه يحصل لاسمع لما ظن ان حقا فيكشف بخيال كاذب مستملا  
الواجب الاصل هو قضاء ما ازم بهما الشرح لصاحب الحق يطالب من حوله بتسليمه  
ليس عليه ان يعطي الضمين حبل بل يجب انصافه بالتسليم فان تعذر له اسداء وجب الاضطرار  
كما حكم الله به من رجل في كتابه واذا اطلب ان يعطى صاحب الحق مدقة وكان الوفاء متعذرا  
في الحال اما التعذر ماله او لعدم نفاذ في الحال كان الامهال متوجها لانه لا مقتضى للضرورة  
ولصاحب الحق ان يتوقف من غيره به ومن اوضح ان طلب ذلك وعلى اذا كان من عليه  
الحق متعذرا من التسليم في الحال بلا مانع ورضي من الحق بما ماله مدقة مع التوقي بضمين  
كان هذا اليه لان مسائل المال لا يقتضي في التسليم مع الامكان وله التفتيش  
على من عليه الحق بالتأجيل هكذا ينبغي ان يقال مستملا دخول الكفيل في الكفالة  
باختيار نفسه لا ان نفسه بالغير على معين والزام باذهب على الغير هكذا امر صحيح من المكلف  
الدخول فيها لانه رضى بما يتعقبه من الضمان والاذعان ان يخرج من اليا ما يشاء

فيها شامولا فوق بان يخرج شيئا من ماله فليكن او يبيع او يذبح او يذبح او يذبح  
 نفسا مما يلزم فلانا او ما ذهب على فلان والجمالة في الحال لا تؤلف فسادا في هذه الاكراهية  
 ولا بطلانا لان الاعتبار في مثل هذا انما تنتهي اليه الحال وهو سينتهي الى العلم بقدر  
 جملة او تفصيلا واذا عرفت هذا فانضاعة على العبد بالمعالم وبالمجمل وبما ثبت وبما  
 سيثبت وبما على المصادق وما ينفق او ينفق او يتلف بن جاسم وجوع التلف كلها مستفقة  
 في اختيار المكلف لنفسه بما يلزمه من الضمان والزام لما يملك من غير اكره ولا اجبار وله  
 ان يتصرف في ماله بما شاء وكيف شاء في غير اضاعة ولا في امر لا يبيحه الشرع وليس في شيء  
 من هذه الصور اضاعة ماله ولا تصرف به في غير حال فان الزام بما على المضاعفة  
 عظيمة وتفرج حكمة ودفع ظلامة وهذا الذي يثبت الصير اليه والتعلق عليه مستلزم  
 لما كان الدين ثابتا بدين معلومة معينة وصاحب الدين مطالب به والغريم ماطل له  
 مع تمكنه من القضا من ماله كان مستحقا لما ثبت عنه صلا من قولي الوالد ظلم لعل  
 عرضه وعقوبته وعلى حكام الشرع القادرين على دفع الظلمات الاخذ على ايدي الظلمة  
 ان ياخذوا صاحب الدين دينه من ظلمه قسرا وقررا واذا لم يطلب من له الدين الاخذ  
 الجحوى من طلبه الدين كان هذا اقل ما يجب على حكام الشريعة وهذا الذي ذكرنا مع  
 بكميات الادلة وجزئياتها ومن ذلك ادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاخذ للظلم  
 من الظالم وهي كثيرة جدا في الكتاب والسنة وهو ينبغي عن الاستدلال بجديت كعب بن مالك  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ ماله دبا ع في دين كان عليه اخوجه الى ارقطني واليهي و  
 الحاكم وصحرو جديت عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شابا مضيا فلم يزل يدان  
 حتى اغرق ماله كله في الدين فاتي النبي صلى الله عليه وسلم ليكلمه فلو تركوا الاحد لتركوا المعاد  
 لاجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله بمائة الف درهم  
 منصور في سنة هكذ لم يسلوا واخرجه ايضا ابو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق للرسول  
 اصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت انتهى ويدل على انه يجوز بيع مال الفاسق  
 لقريبه كله بين اهل الدين ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابى سعيد بن رجلا

اتباع ثمانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاجتمعوا فيه فقال النبي صلى الله عليه وآله  
 عليه فامر ببلغ وفادينه فقتل خذ ما وجدتم ليس لكم الا ذلك وما علم انه اذا لم  
 تغزو من مال الفلاس جميعه بين اهل الدين كل جواز حجرة حتى يفرق بينه حثابا بنحو الشك  
 وما بين حواليا الحاجة الضرورية من ملجوس مسكن وما يحتاج اليه لوقاية البرد والحر  
 في حكم المستثنى مما يجيب فيه القضاء من ماله ولهذا لم ينقل اليه انما صالما خرج معاذ لم  
 مسكنه او حراة من ثيابه او اخرج ما يحتاج اليه من متاع المنزل الذي لا بد منه وهكذا  
 ينبغي ان يتركوا الفلاس على كل تقدير وما تدعو طبعته اليه من الطعام والادام الى وقت  
 الدخل وهكذا يترك الجاهل والمحتاج الى المدافعة عن نفسه او ماله سلاحه والمعلم ما  
 يحتاج اليه من كتب التدريس والافتاء والتصنيف وهكذا يترك لمن كان معاشه بالحرث  
 ما يحتاج اليه من الحرث من حراة او اهل الحرث وهكذا يترك لمن كان كسبه بدابة ما يحتاج  
 وغو ذلك لا شك ان الرجل الكسوف الميسر في وجوه الرزق والوارد الى دخل هو في حكم المستغني  
 عن استثناء القوت والادام اذا كان يحصل له من الكسب ما يقوم به التوان كان كسبه  
 يقصر عن الوفا بما يحتاج اليه كان له حكم غيره في القدر الذي تدعو الحاجة اليه وما يحصل  
 ان تفويض مثل هذا الامر الى اقطار وحكام العدل العارفين بالحكم وما ازل الله تعالى هو الذي  
 لا ينبغي فيه اختلاف الاحوال والاشخاص والامكنة والامنة مسئلة من اسباب  
 الصغر والرق والجون والرهن اما مسبية الصغر فيها ان الصغير لا يتصرف عنه الا  
 والعبد لا يملك شيئا ولا يتصرف في شيء الا باذن مولاه والجون يتصرف عنه وليه لا  
 يعقل ما فيه النفع والضرر فله التكليف لم يحرم عليه ما دام مجنونا وما اذن له من فوجها كونه  
 المجنونا ما دام رهننا ظاهرا ان الحق قد يتعلق به الرهن فلا يخرج عن الرهنية الا باذنه في اذن  
 الرهن وهكذا من اسبابه السفة وسوء التصرف وعدم ادراك ما فيه مصلحة فمن فسد  
 وما فيه ربح خسر قد قامت على ذلك الادلة والتجارب حتى لا يكون له اصل في الجرح عليه  
 ما يقتضيه سقوط الحق الثابت له مسئلة والصلح جائز بين المسلمين الاصلح احرم ولا  
 او احل حراما مكلود بنك الحديث عن عوف بن عبد الله بن داود والتمذي وابن ماجة

والحاكم وابن حبان وصححه الترمذي وهذا الصحيح منه هو ما انتقد عليه فان في سناو  
 كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف وقد قال الشافعي وابو جواد فيه انه ركن من اركان التكاليف  
 واعتذر للتزمين بانها صحيحة باعتبار اثر قطرة وقد اخرج ابن جواد من غير طريقه من  
 حديث ابي هريرة وصححه ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي واخرجه الحاكم من حديث  
 انس واخرجه ايضا الحاكم والدارقطني من حديث عائشة ولا طريق غير هذا وبعضها انفق  
 به الحجة في كل صلح الا ما استثناه اخراجه من حديث وهذا الدليل يقرر انك صحة الصلح بالمنفعة كما  
 يصح بالمال وبالبعض كما يصح بالكل وبالموكل والمجمل وتقييد الصحة في بعض هذه الصلح  
 بقيد لا بد من قيام دليل عليه فان لم يرقم عليه دليل كان كل صلح جائزا الا ما احل حراما او  
 حرم حلالا ويجوز الصلح عن الجهول بعلوم والمعتد في هذا حصول التراضي الذي هو مناط  
 الشرعي في نقل الاموال فاذا حصل ذلك جاز على كل حال مهما امكن الوقوف على القدر  
 جملة او تفصيلا لان ما لا يوقف على قدره بوجه لا يتحقق فيه ذلك المناط ويدل على جواز  
 الصلح بالجهول عن المعلوم ما ثبت في الصحيح ان جابر بن عبد الله كان عليه من يهودي  
 فمرض عليه فتراستاه فابى فخر جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكلم اليهودي فمرض صلى الله  
 عليه وسلم اليهودي فان شفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جده فادى اليهودي وبقي جابر قد وهو  
 مبيعة عشر سقا بعد ان اوى اليهودي ما هو له وهو ثلاثون وسقا وتبع الصلح عن انكار  
 الدخول تحت عموم الحديث المتقدم وليس فيه تقييد حرام ولا تخيير حلال وقد وقع ذلك  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة الرجلين المتنازعين في البئر ارتفعت اصواتهما فامسك النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالدين بان يضع الشطر من دينه فوضي بذلك والقصة ثابتة في الصحيح وهذا الصلح  
 عن الانكار ايضا داخل تحت قوله تعالى والصلح خير وقوله تعالى او اصلاح بين الناس قال  
 الشوكاني في وبل العام الظاهر انها تجوز المصالحة عن انكار يوافق رجل على اخوانه  
 وينادي فينكره في جميعها فيصالحه على النصف من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضي  
 والمنكر قد رضوا بان يكون عليه بعض ما نكروا به مقتضى منع هذا وان كان مثل حديث  
 لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب من نفسه فهذا قد علم انما انكره طيبة بنفسه وان

كان غير ذلك فامونهم حديث كعب المتقدم فان كان التنازع بينهما في المقدار فهو ايضا  
 صحيح عن انكاره وقد جرد التنازع وان كان التنازع بينهما في التجهيل والتأجيل فهو ايضا  
 صحيح عن انكاره ان منكر الاجل قد صرح على ان يجعل البعض من دينه ويسقط الباقي الى  
 مقابل دعوى صاحبه الاجل المتقصر فمسئلة الاشك ولا يربط القواعد الشرعية فاضية  
 بان طاك كل الشاقي على ملكه لا يخرج عنه الا نوع الضرب منه باختلاف امواله والغائب الذي هو  
 نجس عليه ان كان على ملكه لا يخرج عنه نوع من الجوع لكن اذا خشي عليه الفساد كان الحكم من النظر  
 في الصالح ان يبيع بنظر المذلل فيمن يملكه قبل الاجارة ويبيع فيخفى عليه الفساد فيلزم له جرحه  
 كايضا في ذلك من مال الاجار الحاضرين فان كان في الورثة من يصلي له ذلك فهو اولى من غيره  
 مسئلة الذي نفيها المنة المنة والخراب وصار كالجح عليه عند من العدل  
 في الهدا يبين ان للسود دينا كان حشنة يحتاج استيفاءه الى اعدا كثيرة كانت  
 صيغة المذلل للمفرقة في قوة ذلك الا اذا كان على القوم مثله اثنين اثنين او ثلاثة  
 ثلاثة او اربعة اربعة وكانوا موافقة فقلت جاء في القوم مثني افادت هذه الصيغة  
 الخمس او اثنين اثنين حتى تكاملوا فان قلت مثني وثلاث واربعة او اقل ذلك ان القوم  
 جاؤك ثمانية اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وثلاثة اربعة اربعة فخذ الصيغ ببنت  
 مقدار من دفعات الحج لا مقدار من جميع القوم فانه لا يستفاد منها اصلا بل غاية  
 ما يستفاد منها ان عدم متكرر تكثر افضى الاحاطة به ومثل هذا اذا قلت تكمل النساء  
 مثني فان معناه تكتمن اثنين اثنين وليس فيه دليل على كل دفعة من هذه الاربعة  
 لم يدخل في كفاه الا بعد خروج الاولى كما انه لا دليل في ذلك جاء في القوم مثني انه لا يصل  
 الاثنان الاخران اليك الا بعد فارقت الاثنان الاولان اذا تقر هذا فقربا تعال تسكن  
 وثلاث واربعة يستفاد منها جوارح كاح النساء اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة  
 والمراد جواز خروج كل دفعة من هذه الاربعاء في وقت من الاربعة من ليس بهذا امر  
 لمقدار من لا يستفاد من الصيغ الاخرى من غير تعيين جهة جناس في القوم واثنين  
 ايضا دليل على ان الزمعة الشارة بمدة بقعة ما بين سنة او اقل من سنة



نقل البينة الالهية واللغة والاعراب ما يخالف هذا في هذا مقام الاستقامة منه فليكن بفضل  
بما علمنا وابن عباس ان محضه ما نقل في الآية انه قصر الخيال على اربع فصح في ذلك  
واما القمعة بن عوي الاجماع فما هو فيها وليس خطيب احد من لم تفر عنه  
هذه المجلبة وديع يحجم اجماع مخالفة الظاهر في المصباح والعمراني والقسم ابراهيم  
نحو الارسول وجماعة من الشيعة وشلة من محققي المتأخرين وخالفه ايضا القران  
الكريم ما بيناه وخالفه ايضا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قوا من جده بين  
تسع او اكثر في بعض الاوقات وما اكرم الرسول في ذلك وما ذكره الله تعالى في القرآن  
الله اسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وكونوا صوفى مخصوصة  
الادليل والبراهين الاصلية مستحبة لا ينقل عنها الا ما قل اجمع تنقطع عنده المعاذير  
واما حديث امروءة الصامعي لان ما اسام وقتها عشرة نساء بان يختار منهن اربعة فانه  
سائر من كما خرج الترمذي وابن عاجة وابن حبان فهو وان كان له طرق فقد لا يثبت  
كلها معلا او اما غيره من الحفاظ لعل اخرى ومثل هذا لا ينهض النقل عن الدليل القراني  
والفعل المصطوي الذي مات صلى الله عليه وسلم عليه والبراهين الاصلية ومن صح لنا  
هذا الحد يث على وجه تقوم به الحجج او جاءنا دليل في معناه فخره الله خيرا فليس بالحد  
وبين الحق حداوة وعلو العالم ان يوفي الاجتهاد حقه لاسيما في مقامات التحرير والتقرير  
كما نعلمه في كثير من الابحاث واذا احاطت في صدره شيء فليكن قد وعى في العمل لا في فهم النص  
فاي اليان قاضي التصريح بالحق الذي يبلغ اليه ملكك لقل وقال ولا سيما في مثل موطن  
تجربته جملته من الرجال فانك لا تسأل يوم القيمة عن الذي يرتضيه منك العباد بل  
عن الذي يرتضيه المعبود واذا جاءه الله بطل فهو معقل ع ومن ورد البحر استقل  
السواقياء انتهماني وبل الغام وان شئت اطلع علي ما من هذا العمل ضلتي بالرجعة  
الى النيل ونفسير نائمة البيا

خاتمة القسم الثاني في جواب المسئلة الشرعية

الاجابة الشريعة المطهرة واجبة على كل مسلم من دعا خضعة القاض من القضاة  
 الذين جرت احكامهم في تلك الخضومة وتمكنوا من احكامها امره بالحكم به في  
 محكم كتابه فانه امر رسوله وسائر عباد الله بالحكم بالانزال الله والعدل والقسط وبان  
 الله واجب عليه اجابته ومعلوم انه لا يعرف ذلك الا من يعرف ما انزل الله في كتابه  
 وعلى لشان رسوله فان ذلك هو الشريعة المحمدية وجميع ما ينصل من المسائل الشرعية  
 بالمقاييس الصحيحة هو من حجة مآتوا الكتاب السنة تلك الوسطة وكل ذلك  
 من المسائل بدليل قوي الخطاب او الحجة ويدل على وجوب هذه الاجابة دليلان من  
 كتاب الله تعالى وما قوله عز وجل انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم  
 بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا ولا طاعة الا لله ولا لورثته ولا لولاة الامر من بعدهم  
 ان لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ولا يعرف خلاف ذلك من اهل المسئلة  
 سائما من ولا خالفه في وجوب اجابة من دعا خضعة القاض الى الشريعة المطهرة فمن ادعى  
 ان ذلك لا يجب الا في زمن النبوة الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد طوى بساط الشريعة بعد  
 الرسالة وخالف جميع اهل الملة الاسلامية من ان الصحابة الى الان فاهم متفقون على وجوب  
 اجابة الى الشريعة متفقين باحكامها ولا فسادا واعتقادا اذا تقرروا وجوب اجابة  
 الطالب لخضعة الى الشريعة المطهرة بالضرورة الدينية فلا بد ان يكون القاضي المدعى اليه  
 على الصفة التي ذكرنا من العلم بالشريعة التي هي الكتاب والسنة وما يلحق بها وقد قلنا لوغ  
 درجة التحقيق فيهما والاتقان لهما جدا خصوصا في ديارنا هذا فان وجود من يعرف تفسير  
 واحد من معتبرات التفاسير ويعرف الامهار الست فضلا عن غيرها غير قليل بل مع ان  
 التوسع في معرفة السنة المطهرة لا بد منه لمن يدعي انه يقتدر على الحكمين المتخاصمين بما  
 في الكتاب والسنة لان دليل المسئلة قد يوجد في كتاب لا يوجد في كتاب اخر فان كثيرا  
 من المسائل التي تقع فيها الخسومة لا يوجد دليلها في الامهات الست وهو موجود في غيرها  
 من مسانيد المستدركات والمستخرجات ونحوها هذا ليعمل كل باحث عن الادلة ونظر  
 في مواضعه فان يكون المتخصص الى من هو اجد بالمسائل الشرعية الماخوذة عن الادلة

متعين اذا كان في مكان معلوم لا يحصل به الاتعاب للخصمين واما اذا المركب في ذلك  
المكان قاض كذلك بل كان فيه من القضاة ممن لا يتقبل الحجة الشرعية اذا جاءته فهذا  
وجوده كعدمه وتوافع الخصمين اليه جهل على جهل وكشف الخصمين ان القاضي لا يعلم  
بالشرعية لم يتقاصا اليه وهكذا لو علم القاضي الجاهل بانه غير عالم بالشرعية لم يصدر  
الحكم اذا كان فيه ادنى نصيب من الدين ولو جرح حصه من التقوى ولكنه شبه عليه الا  
فطن لجهله ان الشرعية المطهرة في ما يحفظه بعض الممارسين للخصوصيات من تلك  
القوانين التي وقع الاصطلاح عليها فاقدم على الحكم اقدم من جهل الحكم الشرعي وجاهل  
جاهل وهذا القاضي لا فرق بينه وبين من يتكسب بالوكالة الخصوم في ديار ناهضة ولا يحاط  
ان المحل الذي يسكنه الخصمان ان كان من يمكن من الحكم بينهما بالشرعية المطهرة على  
وجه تخصصه فلا يجوز لاحدهما ان يطلب الاخر بالخروج الى قاض اخر في مكان غير المكان الذي  
يسكنه لان ذلك مجرد اتعاب محض مشقة وان لم يكن فيه من هو كذلك بل لم توجه  
فيه قاض ادوجد فيه وهو غير عالم بحكم الله سبحانه على الوجه المتقدم فالواجب التراجع الى  
قاض يعرف ما شرعه الله لعباده وان بعد مكانه لان التراجع الى من لا يعرف الشرعية  
ليس بالتراجع الى الشرعية ومجرد وجود اسم القاضي لا يستلزم ان يوجد في ضمنه المسمى  
بلا خلاف وحكم الله تعالى في الاحداث ليس الا واحد يصيبه من اصابه من اهل الاجتهاد  
ويخطئ من اخطاه ولو كان حكم الله هو مظهر كل جهل لكان تابعا لاجتهادات  
المتجهدين وموارد الميدين وهو يستلزم انه حكم الله في تلك الاحداث اصابا لحكمه  
فيها متعين بوجود اجتهاد كل مجتهد على حسب ما يقتضيه اجتهاده وهذا باطل وان قال به  
بعض المتأخرين من المعتزلة وقلده من قلده ممن جاء بعده فمن جاء بالقول القاسم  
فهو رد عليه كاتنا من كان وما استلزم الباطل باطل والكلام على هذه المسئلة طویل  
الذبول وليس المراد هاهنا الاشارة الى فساد هذا القول والحاصل ان اجابة الداعي الى  
الشرعية بصحة كونه الطالب للداعي اليها واجب على المسلمين خصوصاً وعلى اولى الامر  
عموماً فانظروا فظالم مظهر صريح صارخ بانه قد وقع الحكم عليه بخلاف الشرعية المطهرة

وإمام من حاكم متامل غلط أو جرة أو من مقصر جبط أو جزاف أو طلب أن ينظر في قضية  
 حاكم آخر من يوثق بعلمه وورعه ودينه فأجابته وأجبتة أن الحكم المذكور أن يكون من  
 نالحى لا يرد ولا يذنب وان كان غلطاً أو جزافاً كما ذكره المتأخران انصافاً بإبصار الحق  
 واجب ليس في ذلك ما يذنب في العامة ولا ما يفت في بعض الناس من غير محال له  
 وقام الدلائل نصراً الشرعية وإيصال طلبها اليها واقتقاد نظام المنظار لا يبدل أهل الرئاسة  
 الانحماة ولا يكسب إبداء الحيل والعقد الاختصاصية هذا جرت سادة امتثال في المحاكم  
 الاعيان المتقاربن بالامر والنهي فانفذهم امرادوا قواهم إرادوا واعدادوا واشد هم عندنا  
 أكثرهم من النصرة هذه السريعة واعظمهم اهتماماً بساها أو أكثرهم شادة كما كانوا  
 كان مطالعة احوال الدول في قدر الزمان وجد بشة امرؤ كرمدا وتعدت انظاره على الخطة  
 في الاسلام واهله يقوم ينفرن عن الاحكام والفتاوى المستندة الى الفصول الكتاب  
 والسنة ياتسون بالاحكام والفتاوى المنسوبة الى البعض أو اكلامة الذين هم مكلفون  
 بالشرعية لغيرهم ومتعبدون احكامها كسائر الناس من له موافقاً رايين بالمتعبدون  
 ولا متعبدون بل تامين وفاهيك خساراً وواراه اليهم من غيرهم من غيرهم  
 بالشرع على كل من جاء بالشع فضلاً عن ان يدعي دينه اذ الحق لا يرد من ما يجب تقديره  
 وقد رايانا من هذا ومعنا ما يقيم القلم عن سرده صاه من الله سبحانه بما مراعاة الحق  
 عليه والتفكر لا تعال عن ذلك ولا يستبعد هذا من لم يزل اعدا له عليه ان يحل  
 على السلامة والعافية وقد الف شيخنا وركنت الشوكاة في ذلك في الله تعالى ما لا يخفى  
 البدعية في وورد الاجابة على احكام الشريعة وتدل في شبهة في ذلك في الله تعالى ما لا يخفى  
 حاصله اذ عمل المجتهد المطابق لغير ما قد ثبت حلياه فهو حلال القاء بينه وبين  
 الغافل هو توما واتجها لانه قضيه لان الحق وهو يعلم الحق فان فتت اذ انتم المجتهد  
 بقوى القضا في ارض لا يردت اهلها الا التقليد لا يذنبون الا بما صرح باسمهم به ارب  
 له ويعبدون من خالف ذلك خارجا عن الشريعة الطرية كهل في هذه لا يمتنع كان في  
 عليه الدلائل الاسلامية شامها ويمنيها وهداها ومعهها ورومها وخرقها ونهيبها ان

انه قد علمها كما لو لم يخرج من ذلك الا الشاذ النادر كالواحد الف من الالف بل من  
مئات الالف بل من الالف لم يكن ذلك بعيدا من الصواب وما يؤيد ذلك ما رايت  
في بعض مؤلفات الشيخ العلامة صلح الغالني النازل بالمدنية المنورة في هذا العصر  
رحمه الله تعالى في الايام القريبة فانه قال انه دار الغرب الشرق ومصر الشام والحرمين ذلك  
يحد فيها هذه الارض مع طول البحث ومزيد الكشف من لعل بالادلة ويؤيدها على استقلالها  
لثمة رجل فقط انتم قلت هذا الجهد المسكين المبني من جهتان اولى وليه الفضل  
كون في دار المقلدة الذين هم تلك الصفة يجب عليه ان يقدم حق الله عليه ويؤمر  
منه في قضية بآية قضية كتابه عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فقلت الى غير هذا ولا  
مورثا لها وما يضرب بذلك وجه الحكوم عليه فان وجد الحق ناصرا فيها ونمت فان لم  
جد الحق ناصرا فليس عليه الا ذلك ولا يجب عليه سواه الا انه قد بلغ الحجة وفان اخذ الله عليه  
من البيان وقام بالمشاق لان محاربه الله سبحانه في كتابه العزيز فان عجز عن ذلك وجفت  
عن الجرح به بوادعه واصابه الجبن التي يصيبها كثير من حماة العالم واجب عليه وجوب  
مضيقة ان يقتل ما هو فيه ويعزل نفسه وليستخرج ويرجع فان لم يقبل منه ذلك لا يجوز  
من ليساكن عليه ويقبل منه ففي سعة الخافقين مضطرب وفي بلاد من انتهابل  
فان لم تستعمل القادر على ذلك ولا بلغت اليه طاقته فعليه ان يرد كل خصومة ترد  
عليه وفيها دليل واضح لا يترك احكامه في غير من الاحكام ولم يوجب الله عليه ان يحكم  
مخلاف الله سبحانه وتعالى في جميع الامور ولا سيما اذا كانت تلك المسئلة كما انظر  
يسمى ان لا يكون له نصيب في الحكم وان رجع احد الادلة على ان الله قد سمح له بالامر بها  
بالامانة بوجه من بوجه الترتيب في اختلاف الاقطار في ذلك وتبائن مراتب العلوم و  
فان اردت ان تقرأ اسماء اولاد المسلمين في كل جنس من الجنس والعضلة العلية الصلطان يكون قد الف الناس  
بسبب التقدير فيهم محض رأي وقد عارضه ميلهم ظاهر الدلالة واضحة المعنى كما خاضة  
حدثت المصروفه انفق عليه بتلك الخيالات المختلفة والآراء المعتلة وامثاله كثيرة و  
لظان حجة واخطر موطن الخلاف في اصحابها موطن الوطن الاول ما ينشأ من اجل الخلفاء

هو صاحب بن محمد العرس  
 الشيرازي الذي عولف  
 كتابه في تاريخ دول  
 الاسلام، الا انه لا بد  
 من مخرج من الافراد  
 الذين في القرون الاصل  
 من تقليد الداهية  
 الحية والحيوية في  
 الاعضاء ما قد من الشج  
 العظمى التي عيون عمر  
 بن عبد الحميد الذي  
 واخذوا في الشجيرة  
 السكاك المدة سنة ١١  
 نور الحسن فان

الشرع التي سوغها بعض اهل العالم لشهد لها دليل ولا شك من سبل الحق في سبيل الوطن  
 الثاني تنويع الضربات في الواوئث التي تولى الله سبحانه في كتابه تقسيطها بين اهلها  
 وتوزيعها بين مستحقها فاذا لجان الحاكم عن الصدق بالحق في هذين الوطنين فالمرتب خيرا  
 من الحياة لانه يتسبب عن ذلك مفاسد ومخالفات لادلة الكتاب والسنة يصعب حصرها  
 وتتعرض لاحاطتها وما عدل هذين الوطنين فهو دونهما في الصعوبة ولا يعجز عن توجيه الحق  
 فيه ولو بذريعة من ذرايع الوصول الى الحق الامن عجزوا عنه : ومن كان كذلك فليس  
 باهل للدخول في هذا المنصب ولهذا اعل صلوات الله عليه في ذرعيه الله عنه عن قول الامارة  
 بضعفه عن القيام بها كما ثبت ذلك في الصحيح ولست اظن بحاكم يعرف الكتاب والسنة  
 ويفهمها ان يعدل عنها الى ما ليس منها بل الى ما يخالفها فان هذا قد تقم النار على بصيرة  
 واستحق العقاب على علمه اذ المرء مستند الحاكم في تلك المخصوصة من كتاب ولا  
 سنة ولا قياس معتمد ولا اجماع يحججه على خلاف ذلك فحديث معاذ وان كان فيه مقال  
 لبعض اهل العلم فطرق قد كثرت جدا وبعضها حسن لذاته ومجوعها ينقص للاجتماع فالمرء  
 على الحاكم ان ينظر في نصوص الكتاب والسنة فان وجد ذلك فيها فاداه على غيره وان لم  
 يجد اخذ بالظواهر منها وما يستفاد بمنطوقها ومفهومها فان لم يجد نظري في افعال النبي  
 صلوات الله عليه في تقريراته لبعض امته في الاجماع ان كان يقول بحجته ثم في القياس على ما يقتضيه  
 اجتهاده واذا اعوز ذلك قسمك بالدلالة الاصلية وعليها عند التعارض بين الادلة ان  
 يقدم طريقا على وجه مقبول فان اعوزه رجع الى المرجحات المذكورة في كتب الاصول بعد  
 ان يعلم ان ذلك المرجح مرجح وذكر الشوكاني في هذا في كتابه ارشاد الفحول الى تحقيق الحق  
 من علم الاصول وذكر قول من قال ان النصوص لا تنفي بالحدوث وتعقب ذلك بما يلحقه  
 وقال في الفتح الرباني وعند من استكثر من تتبع الآيات القرآنية والاحاديث النبوية  
 وجعل ذلك دابة ووجه اليه همة واستعان بالله عز وجل فاستمد منه التوفيق وكان  
 معظمها ومرى قصدة الوقت على الحق والعثور على الصواب من دون تعصب لمذهب  
 من المذاهب وجد فيها ما يطلبها فماذا الكذب الطيب واللجج الذي لا يترك والنهر الذي لا يبر

منه كل واراد عليه والمستمع الذي يادى اليه كل خائف فاشد يد يدك على هذا فانك ان قبلته بصدر منشرج وقلب موفى وعقل قد صلت به الهداية وجدته فيها كل ما تطلب من اداة الاحكام التي تريد الوقت على جلالها كما نسا ما كان قال مستعجلا هذا للقال واستعظمت هذا الكلام من نفسك اتيت من قبل تصديقك اصبت و على نفسها براش تحنى وانما تخرج مثل هذا الكلام صدور من منين وقلوب رجال مستعدين لهذا المرتبة العلية لا تغفل للشقاق في اشواقه حتى تكون حشاك في احشائه لا يعرف الشوق الا من يكابد + ولا الصباية الا من يعانيها + دمع عنك تعني و ذوق طعم الحوى + فاذا هويت فعدت لك عتف + آخا فعدت هذا فاعلم ان الحاك الوثق بدينه وعلما برأيه في حكمه من الاحكام بعوم الكتاب والسنة يخفى على كثير من يطالع علم ذلك فيظن انه علم الراى عند عدم الدلائل او عدل الى نوع من انواع الناس المجهول به عند البعض والمثني عند الآخرين وربما يظن انما هو خلف نصا يعرفه ولو علم ما عند ذلك القاضي من الوجه السويح العدول لتبين انه لم يعد الى الا الى ما هو حقيق بالعدل اليه بل لا بد ان يكون العدول اليها اجلب لصالح الشريعة او دفع للفساد عنها لا لوراي وجه جيبى عاذلي + لتفاد قناعا على وجه جميل + والامر يقول الصادق <sup>عليه السلام</sup> فيما هو عنه في الصحيحين وغيرهما اذا جهل الحاكم فاصاب فلجرحان وان اجتهد فخطا فله اجر وددته بين اجر واجرين وان هذا الامر تقر به من حضرة الحق بكل مين ولسان حال ذلك القاضي يقول مستغفرا لي قومي اذا لم يجدوها وفي الليلة الظلماء لا يفقد البدل فان قلت واين هذا القاضي ومضى جاد الزمان بمثلها وفي اي بلاد تجد قلت لما ظلت صاقلت على الفرض والتقدير وعدم وجودك لا يستلزم عدم قبولك لكلامي هذا <sup>عليه السلام</sup>

الفقهاء انه قال اكل الحلال متعذرا لا يمكن وجوده في هذا الزمان فقبل اكله ذهاب  
 هذا ذكر ان وقعة النصرة لم تقم الفتن فيها واختلطت الاموال بالعامات فقبل  
 ان الرجل يخرج نفسه ليعمل في الاعمال المباحة وياخذ اجرة حلالا فذكر ان الاردم في نفسه  
 حرام فقبل ان وكيف قبل الاردم التقيين او لا فصار حراما بالسبب الممنوع ولم يقبل التعميم  
 فيكون حلالا بالسبب الم شروع فما الحكم في ذلك الجواب هذا القائل الذي قال اكل الحلال  
 في هذا الزمان لا يمكن وجوده غلط في قوله بانفاق ايمة الاسلام فان مثل هذه المقادير  
 يقولها بعض اهل البدع وبعض اهل الفقه الفاسد وبعض اهل الشك الفاسد فانكر  
 الائمة ذلك حتى ان الامام احمد مع ورعه المشهور كان يتكبر مثل هذه المقالات وجاء رجل  
 من جنسك فذكر له شيئا من هذا فقال انظر الى هذا الخبيث يحرم اموال المسلمين فقال  
 بلغي ان بعض هؤلاء يقول من سرق لم تقطع يده لان المال ليس بمحموم مثل هذا كان يقوله  
 بعض المنسبين الى العالم من اهل الصرباء على هذه الشبهة الفاسدة وهوان الحرام  
 قد غلب على الاموال لكثرة الغصب والعقود الفاسدة وهوان الحرام لم يزد من الحلال  
 ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفى الفقهاء فاتفق بان الانسان لا يتناول الا  
 بمقدار الضرورة وطائفة لما راوا مثل هذا الحرج الشديد يسلب الروع صارا وازوعية  
 الاباحية لا يميزون بين الحلال والحرام بل الحلال ما حل ايديهم والحرام ما حرموا لا ينظرون  
 مثل هذا الظن الفاسد وان الحرام قد طبق الارض راوا انه لا بد للانسان من الطعام  
 والكسوة فصاروا يتناولون ذلك من حيث امكن فلينظر القائل ما في ذلك الروع الفاسد  
 كيف اوردت الاغفال من دين الاسلام وهو لا يكون في الروع الفاسد حكايات بعضها  
 كذب عن نقلت عنها وبعضها غلط حكوا عن الامام احمد ان ابنه صالح لما تولى القضاء  
 لم يكن يخبرني بارة وان اهله خبزوا في ترة فلم ياكل الخبز قالوا في دجلة فلم ياكل من  
 صيد جلالة وهذا من اعظم الكذب والغربة على مثل هذا الامام ولا يقبل مثل هذا الا من  
 هو من اهل الناس واعظمهم مكررا واحيا لا على اموالهم وقد زعموا انه من هذا ولم يعلم  
 ان ابنه تولى القضاء في حسنة وانما قوله بعد موته لكن كن الخليفة النوكلي قاجار لا



واهل بيته جواز من بيت المال فامرهم ابو عبد الله ان لا يقبلوا جواز السلطان فلعنه  
 اليه الحاجة فقبولها منه فترك الاكل من امواله ولا يتفاح من افر في خبزهم وما كان لهم  
 لكونهم قبوا جواز السلطان وسأله عن هذا المال احرام هو فقال لا فقالوا انجح منه فقال  
 نعم ويأتى لحواته انما امتنع لئلا يصيد ذلك سبيل ان يداخل الخليفة فيما يريد كما قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم العطا ما كان عطا فاذا كان عوضا عن دين احبكم فلا تأخذوا لولا التي في دجلة الام  
 والحكم الخنزير وكل حرام في الوجود لم يحرم صيدها ومن الناس من آله الا فرط في الورع الى  
 امر اجتهاد فيه فيغاب على حسن قصد وان كان للشروع خلافا ما فعله مثل من امتنع  
 من اكل ما في الاسواق ولم يأكل الا ما ثبت في الكتاب في ذم يأكل من اموال المسلمين وانما يأكل  
 من اموال اهل الحرب وامثال ذلك ما يكون فاعلمه حسن القصد ولا فيما فعل تاويل لكن  
 الصواب للشروع خلافا ذلك فان الله جل جلاله خلق الخلق لعبادته وامرهم بذلك  
 وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله امر المؤمنين بما امر به  
 المسلمين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعلموا اصلها وقال يا ايها الذين آمنوا كلوا  
 من طيبات ما رزقناكم ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اخضر يمد يده الى السماء يقول رب ارب  
 ومطعمهم حرام وملبسهم حرام وذوي الحرام فاني يستجاب له ذلك فقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم ان الله  
 امر المؤمنين بما امر به المسلمين من اكل الطيبات كما امرهم بالعمل الصالح لا يمكن الا باكل ونز  
 ولباس ما يحتاج اليه من سكنى ومركب وسلاح يقال به وذكره اعم يقال عليه وكتب تعالى  
 منها وامثال ذلك مما لا يقوم ما امر الله الابه وما لا يقر الواجب الابه فهو واجب فاذا كان  
 القيام بالواجبات فرضا على جميع العباد وهو لا يقر الابهة الاموال فكيف يقال ان الحلال  
 مستعذر بل كيف يقال انه قليل بل هو كثير بل الغالب على اموال الناس وان كان الحرام  
 هو الاغلب الذين لا يقوم الابه لازم احدا من اهل الامم اما ترك الواجبات من اكثر الخلق واما  
 ابله الحرام لا اكثر الخلق وكلاهما باطل والورع من قوا عد الدين ففي الصحيح عن النعمان بن بشير  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحلال باين والحرام بين وبين ذلك امور مشتهرات لا يعلم كثير  
 من الناس فمن ترك المشبهات استبد العرضه ودينه ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام

كالراعي يرى حول الحمى ويشك ان يقع فيه الاوان لكل ملأ حمى وان حمى الله محارمه الا  
 وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد الجسد  
 الا وهي القلب في الحديث الاخر من مصلح ما يورثك الله الا يورثك ورأى ثمرها فقله  
 فقل لا اخاف ان تكون من الصدقة لا كلها وهذا مبسوط في خير هذا الوضع وهذا يتبين  
 بذكر اصول احدها انه ليس كل ما اعتقده فقيه معين انه حرام كان حراما لانا الحرام ثابت  
 تقرره بالكتاب السنة والجماع او قياس مرجع لذلك وما تنازع فيه العلماء رد الله  
 الاصول ومن الناس من يكون نشأ على ملذهب عام معين واستغنى فقيها معين او جمع  
 حكاية عن بعض الشيخ فيريد ان يحمل المسلمين كله على ذلك وهذا ضابط لهذا الظاهر  
 منه كاستلزام الفنا لمركان السنة في الفنا ان تقع الخمس وتقسم بين الثمانية بالعدل  
 وهل يجوز التمام من النفل من اربعة اجناس كما فيه قولان فلهذا مبسوط في الثمور واي حقيقة  
 وهل الحديث ان ذلك يجوز لما في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل الجبرأيل اربع بعد النفل  
 في رجعتة الثلث بعد الخمس قال سعيد بن المسيب مالك الشافعي لا يجوز ذلك بل  
 يجوز عند مالك المفضل من الخمس ويجوز عند الشافعي من خمس الخمس كان لهل يجب من  
 سعيد بن المسيب مالك كيف لم تبلغها هذه السنة مع وفور علمها وقد ثبت في الصحيحين  
 عن ابن عمر انه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نفل فبلغت سها منا اثني عشر  
 بعيرا ولم يحمل خمس الخمس ان يخرج منه لكل واحد يعني فان ذلك لا يمكن ان يكون السهم حصري  
 بعيرا وذلك لان السهمين بعد الخمس من اربعة اجناس المال فاذا زيد عليهما بقدر دبرهما  
 كل المال فاذا كان السهمان اثني عشر جزءا كانت القيمة خمسة عشر جزءا فيكون النفل  
 ثلث الخمس ولو كانت القيمة بنفسها هو عشرين جزءا لو كان الخمس خمسة اجزاء  
 لا يمكن ان يكون حينئذ النفل المذكور خمس الخمس ولذلك اذا فضل الامام  
 بعض الفنا من على بعض لمصلحة قواحه كاعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة  
 بن الاكوع في غزوة ذي قور وهو راجل وفارس فان ذلك يجوز في اصح احوال العلماء  
 ومنهم من لا يجوز ذلك كما تقدم وذكر اذا قال الامام من اخذ شيئا فهو له ولم يرقم لثنا

هو جاز في أحد أقوال العلماء وهو ظاهر من أجل لا يجوز في القول الآخر وهو المشهور من  
 مذهب الشافعية وفي كلام المذاهب خلاف في مثل هذا الأصل مبنى الغنايم في الامنة  
 المتأخرة مثل الغنائم التي غنمها السلافة الاثرية والغنائم التي غنمها المسلمون  
 من النصارى من فنود الشام ومصر فإن في هذا الحق بعض الفقهاء كابن محمد الجويني  
 والثوري أنه لا يحل لاسلمان ان يشترى منها شيئا ولا يبطأ منها فاجاد ولا يملك منها ما  
 ولزم من هذا القول من الفساد ما الله اعلم به فماد يصرح به ابو محمد بن سباع الشافعي  
 فافق ان الامام لا يجب عليه قسمة الغنائم رجال ولا تقسيمها وان له ان يفضل الرجل وان  
 يحرم بعض الغنائمين ويخص بعضهم وروى عن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي ذلك هذا القول  
 خلاف الاجماع والذي قبله باطل ومنكر ايضا وكلام الخواف والاصواب في مثل هذه  
 ان الامام اذا اقل من اخذ شيئا ضلوه فان قيل يجوز ذلك ولم يفهم عن الغنائم بل اراد  
 منها ما لا يسوغ بالانفاق او قيل انه يجب عليه ان يقسم بالعدل ولا يجوز له الاذن في الانحياز  
 فنهنا للغنائم مال مشترك بين الغنائمين ليس يخصص فيها شيء فمن اخذ مقدارا حقا تجاوزه  
 ذلك واداشته في ذلك فلما ان يضبط او ياخذ بالورع المستحب او بشي علمه غالب ظنه  
 ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وكان ذلك الزيادة التي يبيعها بعض الناس الخبارة قد تنازع  
 فيها الفقهاء لكن ثبتت السنن في جوازها فانه صلوات الله عليه وسلم عامل اهل خيبر لشطر ما يخرج منها من  
 غنم وزرع على ان يعمروا من اهل الحرم واما غنيمة عن الخبارة فقد جاء مضطربا في الصحيحين بل الروا  
 به ان يشترط لملك زرع بقعة بعينه او كذا وكذا الا ان بعض الخارج منها فجوزة او حنفية  
 والشافعي واحمد في المشهور عنه وفي عن مالك واحمد في رواية ونظار ذلك كثيرة فهذا  
 اصله والاصل الثاني ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد جوازها وقبض المال جاز لغنمه  
 من المسلمين ان يعامله في مثل ذلك المال وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة فانه قد ثبت  
 ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع اليه ان بعض عماله ياخذ خروا من اهل الذمة من الجيرة  
 فقال قاتل الله فلانا ما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم  
 فجيروها وناعوها واكلا اتمانها فزال عمر لوهم بيعها وغدا اتمانها فامر عمر ان ياخذوا من

أصل الزينة إلى دأب التي باعوها الخمر لا يقر بعتق دون جواز ذلك في دينه حر وهذا أصل العلماء  
 إن الكفار إذا اتفعلوا ما بينهم من معاملات يعتقدون جوازها وتقاضوا الأموال لم يسلوا  
 كانت تلك الأموال محرمة لا واذلنا كسوا البنية فزناها في أيديهم سوا نقاشا قبل الإسلام  
 أو بعدة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من مال بالكنز من مدين  
 فامرهم بذلك ما بقى في الذمم ولم يأمرهم بدم ما قضوا الخمر كانوا يسألون ذلك فالسليم  
 إذا عامل معاملاته يعتقدها جازها كالحيل الربوية التي يفتي بها من يفتي من أصحابنا <sup>حنيفة</sup>  
 والشايفي واخذ من ذلك وزاد على أن البذر من العامل أو كرى الأرض جزء من الخراج  
 منها أو بنسب الخراج أو خذ منها وقبض المال جاز لغير من المسلمين أن يعملوا في ذلك  
 المال وإن لم يعتقدها جاز تلك المعاملة بطريق الأول والآخر ولو أنه متين لا يباحه  
 دهمان الترمذي لم يكره عليه إخراج المال الذي كسبه بتأويل ما يبيع فإن هذا أولى بالعفو  
 بعد من أكثر المناول ولو أطلق بعض الفقهاء على بعض أهل البيع الجباة قال ابن عياض  
 الآفارية في معاملاته المسلمين ومعلوم أن المعتقل قد سواه لا يأمر للمسلم أن يكل من أموال  
 الكفار ويدع أموال المسلمين بل المسلمين لولي بكل خير الكفار أولى بكل شر الأصل للثالث  
 أن الحرام نوعان حرام بوصف كالميتة واللحم ومحرمة كخمر في هذا إذا اختلط بالمباح وغيره  
 لونه أو طعمه أو ريحه حرمان لم يرفع فيه نزاع ليس هذا من ضمنه الثاني الحرام بكسبه  
 كما أخذه غصبا أو بعد فاسد لهذا أن اختلط بالحلال لم يحرمه فلو غصب الرجل  
 دأبهم أو دأبها نادر دقيقا أو حطة أو خبزا أو خالط ذلك شيئا من الحرام لم يجمع لأجل هذا و  
 لأجل هذا بل إن كانا متماثلين أمكن أن يفتي فيهما فيلحق ذلك حدة من قبل فتدوان كان قد فصل  
 إلى كل منهما من مال الآخر إلى ما أخذ الآخر نظيرة وهل يكون الخلط كالاختلاف فيهما وجهان  
 في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أحد هما كالاختلاف فيعطى مثل حقه من حيث أحسب  
 والثاني أن حقه ما في مذهب الشافعي يطلب حقه من الخلط فذا أصل نافع فإن كثيرا  
 من الناس يتوهم أن الدأب المحرم إذا اختلطت بالحلال حرم الجميع وهذا خطأ وإنما وقع  
 بعض العلماء فيما إذا كانت قليلة وأما مع الكثرة فمأعطى في تراها الأصل الرابع إذا اعتد

معرفة ما لا تصرف في مصالح المسلمين عند جاهل العلماء كما لا واحد في حنيفة واحمد  
 فاذا كان بيد الانسان غصوب او عوامر او دواب او دهن قد ابلس من معرفة اصحابها  
 فانه يتصدق بها عنهم ويصرفها في مصالح المسلمين او يسلمها الى قائم عدل يصرفها  
 في المصالح الشرعية ومن الفقهاء من يقول بل توقف ابد حتى يتبين اصحابها والصلوات  
 الاول فان حبس الاموال دائما لوجوب فائدة بل تعرض لهلاك المال واستيلاء الظلمة  
 عليه وكان عبدالله بن مسعود قد اشتد جارية ودخل بيته ليأثر بالثمن فخرج فامر به  
 البائع فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن ويقول اللهم عن رب اجاره  
 فان قبل ذلك وان لم قبل فغولي وعلي مثل ذلك يوم القيامة وكذا في بعض النبايع  
 خل من الغنيمة ومات بعد فقرا ثم ان يتصدق بذلك عنهم ورضي هذه الفتوى الصحابة  
 والتابعون الذين بلغتهم كعناية وغيره من اهل الشام وهذه مبنية على اصلين احدهما  
 وقف العقود والتصرف عن الغير بخلافه وفيه ثلاثة اقوال احدها ان يبيع موقفا على  
 اجازة المتصرف عنه فان اجازة جاز وهذا مذهب الشافعي حنيفة واحمد في احد  
 الروايتين عنه واحد قولي الشافعي وغيره الثاني انه يقع باطلا وهو المشهور من مذهب  
 الشافعي الثالث التفصيل بين بعض المواضع وبعض وهو الرواية الاخرى عن احمد فاذا  
 تعدد استيدان المالك واجتمع الى التصرف وقع موقفاً وكان ينافى اشتراطه في الذمة ولم  
 يسمه في العقد اصل الثاني في المالك اذا جعل صار كالمعدوم وهذا يتبين بالاصل الثالث  
 وهو الذي يكشف عن المسئلة وهو ان الجهول في الشريعة كالمعدوم ومثله العجز عن فعل  
 الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وقال تعالى فان تقولوا الله ما استطعتم وقال صلوات  
 امركم بما عرفوا منها ما استطعتم قاله اذا امر بامر كان منسرباً بالمقدرة عليه والتمكن  
 من العمل به فان عجزنا من معرفته والعمل به سقط عنا ولهذا قال صلوات في اللقطة فان جاء  
 صاحبها فادها اليه والا في مال الله يوتي به من يشاء فهذه اللقطة ملك للمالك معصوم  
 ووقعته فلما تعددت معرفته قال النبي صلوات في مال الله يوتي به من يشاء فدل ذلك  
 على ان الله شاء ان يزول عنها ملك المالك الاول ويعطيه هذا المبلغ الذي عرفها

ولا تراعي بين الأمة بعد اربع سنين يجوز التفتان يتصدق بهما كذا في الشريعة  
 فان كان كان فقيرا واهله التمسك مع الغنا فيه قولان مشهوران فمنه ما لا يخفى واحدا  
 انه يجوز ان يحنيفة انه لا يجوز ان يمسك رجل ولم يعرف له وارث صرفه ماله في مصالح  
 المسلمين ولو كان في نفس الممسك وارث غير معروف حتى لو تبين ان وارثه سلم اليه ماله ولو ان  
 كان قبل الموت صرفه من يمسك بما اذا اخذ له غير حرام مع كثرة من يموت ولم يعصبه  
 فترة بعد واما ما بين هذا فيقال ان في الممسك من الاموال المخصوصة والقبوضات يعقود  
 لا يتباح بالتبخر ان صرفه المسلم يستحب من علم انه سرق مالا او خان في امانته او  
 به فاحذر من المعصوم فقد يغرق له بجرانه اخذ منه لا بطريق العبة ولا بطريق  
 المعاوضة ولا عن عدة ولا عن مبيع ولا وفاء ممن رخص فان هذا غير المكلف في الظاهر  
 واما اذا كان ذلك المال قبضا بتداول ما يعني في مذهب بعض الايامة بما زعموا ان يستوفى  
 عن المبيع والاجرة والقرض وغير ذلك من الدين فان كان مجهول المالك المجهول كالمعدوم  
 والاصل في ما يبدد المسلم ان يكون ملكا لان ادما انه ملكه او يكون وليا عليه كمن اخطأ  
 للوقف وولي اليتيم وولي بيت المال او كى لافيه وما تصرف فيه المسلم والذي بطريق  
 الملك والولاية والوكالة تجوز تصرفه فاذا لم يعلم حال ذلك المثلل بيد ثبت الامر والاصل  
 لقرا ان كان ذلك الدين في نفس امره اغتصبه هو ولم يعلم به انما كتب جهاما لا بد انك  
 والمجهول كالمعدوم فليس اخذ في الممنوع واجب العمل بهذا القرض بدون اخذ اللقطة  
 فان اللقطة اخذها بغير عوض لا سلمها كما لو كان هذا المال امواله ما كان من هذا وقت  
 اخذته عوضا عن حقي فكيف يحرم هذا علي كمن ان كان ذلك الرجل يعرف ان في ماله  
 حراما ترك معاملته ودعا وان كان اذن ماله حراما ففيه تراخي بين العلماء واما المسلم  
 المستور فلا شبهة في معاملته اطلاقا ومن ترك معاملته وهو حافظ قد ابتعد عن الدين  
 بدعا مما انزل الله به من سلطان وبهذا يبين الحكم في سائر الاموال فان هذا الغلط  
 يقول ان الحمان والايمان التي وكل قد تكون في الاموال فغبت او غصبت فذلك المجهول  
 كالمعدوم واذا لم يعلم ذلك يقينا كان له لم يكن وهذا لان الله تعالى انا حرم ما رماه

من المعاملات الفاسدة لما فيها من الظلم فانه يقول في كتابه لقد ارسلنا رسلا  
 بالبينات فآزرنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وازلنا الحديد ففجأ  
 بأس شديد منافع الناس لم يعلم الله من ينصره ورسله بالغيبان الله قوي عزيز  
 والعصب افعاء كالسرقة والخيانة داخل في الظلم والميسر الربى حرام لما فيه من  
 الظلم واذا كان كذلك فهذا الظلم الذي اخذ حقا بغير حق ثم بيع لغيره وقبضه  
 ذلك المشتري والمشتري لا يعلم بذلك ثم انتقل من المشتري الى غيره ثم الى غيره فصار  
 ان اولئك لم يظلموا وانما ظلموا من اعتدى عليه ولكن لو علم بهم فضل الله مطالبتهم  
 بما ايلوا مواضاه على قولين العلماء اصحهما انه ليس لا ذلك الدالين قالوا استقرار الضمان  
 على الغار لا على المغرور كما هو الصحيح فتأذى عن اهل المالك بمطالبة المغرور واذا الضمان على  
 الغار او ليس له مطالبته على قولين في ذلك في مذهب احمد وغيره ومثال ذلك ان الظالم  
 اذا ادعى ماله عند من لا يعلم انه غاصب قتلته او دعيته فهل للمالك ان يطالبه بالرجوع  
 على قولين اصحهما انه ليس لا ذلك اطمع المال لضعفه ولم يعلم بالظلم ثم علم المالك فهل له  
 مطالبة الضيف على قولين احدهما انه ليس لا ذلك من قال بمطالبته لا يقول  
 انه حرام بل يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه وانما علمه اعادة نه هذا القم اشتراه  
 وصنعت القول قول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه له كسبه بحال وانما الغرم على العاصي  
 الظالم الذي اخذ منه بغير حق فاذا نظرنا الى من يرأسه من الامم انهم مغبوبون  
 ولا مقبوض قبضا لا يقيد له المالك واستوفينا منه او اقبناه او استوفينا عن اجرة او  
 بدل وقض لا اثر علينا في ذلك بالاتفاق وان كان في نفس الامر سرقة او غصبه ثم اذا  
 علمنا فيما بعد انه مسروق فعلى اصح القولين لا يجب علينا الا امانته واستوفينا منه فلا يستقر  
 علينا الضمان اهدأ او وهب لاضمان اكثر من الشئ وكان الاجرة وبدل القرض اذا كان  
 قد تصرف فيها لم يستقر علينا ضمان لكن تنازع الفقهاء ما هنا في مسئلة وهو انه هل للمالك  
 تضمين هذا المغرور الذي تلف المال عند ترجع على الغار بما غرمه بغيره ام ليس له  
 المطالبة للمغرور الا بما يستقر عليه ضمانه على قولين هار وايتان عن احمد ومثل هذا

لوعصب جعل جارية فاشترها من انسان واستولد ما اوروها ايها فقد انقضت الصلابة  
والامة على ان ولد هذا المذموم يكون حر ان الواطن لم يعلم انها ملكة لغيره بل اعتقدها  
انما ملكها مع اتفاقه او الولد يبيع امه في الحرة والرق ويبيع اباه في النسب والولا مع هذا  
جعلوا ابنا حر الكون والوالد لم يعلم والمجس لكالعدم واوجوب السيد الجارية بدل الولد  
لانه كان يستحقه لولا الغزو فافاد اخو من ملكه بغيره كان با بدم واوجوب الوارث  
منه وقالوا في اصح القولين هذا يلزم الغار الظاهر الذي غصب الجارية وباعها ولا يلزم  
المغزو والمشتري الاما لا يتم بالعقد وهو الثمن فقط فكل لصاحبها ان يطالب بالمغزو  
بضد الولد والمهر ثم يرجع به المغزو على الغار ام ليس الا المطالبة الغار الظاهر والاولان  
هنا روايتان عن احمد لا نزاع بين الامة ان وطئها ليس حرام وان ولده ولد بشرة لا ولد  
زنية فهو ولد حلال لا ولد نكاحي ما هذه الصور لم يرتد عنها الا ثم على الكل  
ولا على الاكثر ولا على الواطن الذي يعلم وانما تنازعوا في الضمان لان الضمان من بالبيع  
الواجب في حق الادمين وهو يجب في العمد الخطا وما كان لوم من ان يقتل مومنا اخطا  
ومن قتل مومنا اخطا فحري رقبه مومنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصد قوا فقال  
النفس خطا ياتر ولا يصدق بذلك ولكن عليه الدية وكذلك من تلف ما لا منصف اخطا  
فعليه بدل لا ولا اثر عليه فقد تبين ان الاثر منقطع مع عدم العلم وحينئذ تنجيب الاموال  
التي باين المسلمين واليهود والنصارى التي لا يعلم ولا امة امارقاتها منصرفا وتضمن  
قبضا لا يجوز معها معاملة القابض فانه يجوز معاملة غيره في الاربية لا نزاع في ذلك  
بين الامة ومعلوم ان غالب اموال الناس كذلك والقبض الذي لا يفيد الملك هو الظلم المحض  
وما لا يفيد من ذلك الا لو لم يفيد الملك في اختلاف على ذلك قال ابن القيم احواله  
يفيد الملك من جهة الخفية لا يفيد من جهة البينة وهو من جهة البينة من جهة  
والمالك ان مات افاد الملك فان امكن دحه الى ملكه ولم يتغير في وصفه لا سرقا  
المالك وهو المحكي عن من جهة الملك هذه الامور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب  
لكن ينبغي على قاعد شريفة تنبيه باب الاستباه في هذا الاصل الذي هو احد اصول الاسلام



كما قال الإمام أحمد رحمه الله ان اصول الاسلام على ثلاثة احاديث الاحكام بيان والحلال بغير قول  
 اما الاعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فان الاعمال الصالحة والمحظوظة  
 والاول فيه ذكر المحظوظات والمأمور ما قصد القلب والنية واما العمل الظاهر فهو المشروع  
 الموافق للسنة كما قال الفضيل بن عياض في قوله ليسوا كراما كرام احسن عملا قال اخلاصه  
 قالوا يا ابا علي ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا او يكون صوابا  
 ولا خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على  
 السنة وتبين بما ذكرناه ان هذا القتال الذي قال اكل الحلال متعذر ولا يمكن وجوده في  
 هذا الزمان قول مخالف للاجماع بل الحلال هو الغالب على اموال الخلق وهو ليس من الاحكام  
 وهذا القول قد تقوله طائفة من المتفقهة المتصوفة واعرف من قاله من كبار الشايخ في  
 العراق وعلما من اولئك انتقل لبعض الشيوخ من شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك عليه  
 ان ليسوا بالاكل بل قال ان الورع حينئذ لا سبيل اليه ثم ذكر ما يوق فيها يفعل ويترك  
 ولم يحضر في الان فليتدبر العاقل وليعلم ان من خرج من القانون النبوي المحمدي الشرعي لا  
 دل عليه الكتاب والسنة واجماع سلف الامة وائمتها احتاج الى ان يضع قانونا اخر بدعي  
 متناقضا لهذه العقل والدين لكن ان كان مجتهدا محترما للطاعة لله ورسوله فانه يشبه  
 على اجتهداء ويغفر لخطاه ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا  
 غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم وما ذكره من ان وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها  
 المغافرة دخلت الشبهة فيها على الامان احد ما ان يقال للذي اختلط باموال الناس من  
 الاحكام المحض كالنصب الذي يعصبه القادرون عليه من الولاة والقطاع واهل الفتن  
 وما ينخل في ذلك من الخيانة في المعاملات اكثر من ذلك لكنه لا سيما في هذه البلاد المضرة  
 فانها اكثر من قلاية الشام والغريب ظلم الظالم بعضهم بعضا في المعاملات بالخيانة ومحمد  
 الحق وكثرة ما فيها من الظلم الموضع من جهة المتولين بغش فاحالة التحريم على من الامر  
 اولى من حالته على المغافرة الثاني ان تلك المغافرة قد ذكرنا مذهب الفقهاء فيها وبيننا ان الصحيح  
 ان الامام اذا اخذ في اخذ من غير قسم جاز وانه اذا لم يجز فمن اخذ مقدارا حقا جاز وان

أخذ أكثر من حقه ونقل ردوه على الحق له لم يعلمه زمانه ينصدق به عنهم  
لم يصدق به عنهم ونضرو فيه فمن وصل اليه منه شيء لم يعلم بحاله لم يكن نحوه عليه  
ولا عليه فيه الأمر وهل هذا الحكم جار في سائر النصوص المذكورة أم لا ففيه اختلاف  
يتبين بما ذكرناه ان من أحر نفسه أو دابته أو عفا دار فأخذ الثمن أو الأجرة لم يحرم عليه سوا  
علم ان ذلك الثمن والأجرة حلال للمالك ولم يعلم بحاله بل كان مستورا لكن ان علم انه غصب  
تلك الدار أو سرقها أو قبضها بوجه لا يليق أخذها عن غنى وأجره مع ان هذا موضع نزاع  
بين العلماء والعقلاء نضيق هذه الورقة عن بسطه وأما قول القائل الدار لم كيف قبل التغيير  
فصار حراما لسبب المنع ولم يقبل التبيين فيصير حلالا لسبب الشرع فيقال لا بل قبل  
التبيين فيأحرم بوصفه وما حرم اكتسبه فالأول مثل النحر فالدار ما كانت عسيرة كان العسيرة  
حلالا ظاهر باتفاق العلماء فلما نحر كان حراما نجسا فاذا نقل بفعل الله شيء قصد لتخليتها  
كان خل النحر حلالا ظاهر باتفاق العلماء وإنما اختلفوا فيما اذا قصد نحر ما وقف تنازعوا في  
سائر النجاسات كالخنزير اذا صار ملحاً والنجاسة اذا صارت سداً اذ قيل لا تظهر كقول  
الشافعي وأحمد في مذهبيك ولمجد هو الحق والثاني مثل الماء المنسوب هو حرام لانه  
قبض بالظلم فاذا قبض بحق ابيع مثل ان ياذن المالك للعاصب ان يبيع اياه او يبيعه منه  
او يقبضه المالك له او وليه او وكيله ثم العاصب اذا عطاها من لا يعلم انه مغصوب  
كان قبضه بحق لان الله لم يكلفه ما لا يعلمه وكذلك من قبضه من القابض بحق والله اعلم  
هذا الخوامع يجمعها الخاطر الكليل من ذلك الطلب الجليل الذي يكون لما وراءه من المقاصد  
الحسنة فخير دليل والحق الذي بنمته تمام الصالحات فكان الفراغ من ذبوه يوم الاحد  
عشر من المحرم شهر ربيع الثامن من شهر ربيع سنة اربع وتسعين ومائتين والتمجيرية  
على صاحبها افضل الصلوة والتسليم والخيمه ببلدة بونال المحمية من بلاد مالوكة الدكن  
السنة ثمانمائة وثمانين واربعمائة واربعمائة واربعمائة واربعمائة واربعمائة واربعمائة  
كتابي وأخود عوامي ان الله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خيرة المرسلين وآله  
النبين وشيعته الذين العصمت يوم الدين على آله وصحبه وحرمة عاومه ونقد آله

وَحَدَّثَنَا سَنَّةُ انْطَوَى أَجْمَعِينَ الْكُتُبِينَ ابْصَعِينَ

## خاتمة الطبع لولد المؤلف

يقول الربيعي من ربه المنان جزيل الفضل وكريم الامتنان وجميل الجزاء ووسيع الاحسان  
**علي بن صديق بن حسن** احسن الله اليه في السر والعلن ان مما لا يحتاج  
 الى البيان بشهادة المحسن به والعيان ان حضرة الرئيسة العظمى صفية الزهراء الكبرى  
 ذات الجود والكرم صاحبة السيف القادر حضرتنا **فواب شاهجهان بيگم**  
 والية حوزة بهو بال المحروسة وما لكاه ملكها المورثة لا تخص مناقبها ولا تستقصي اهلها  
 فكلها من آثار حسنة ومشروعات مستحسنة صادرة عن روية سليمة صائبة مستقيمة  
 وحسبك شامدا على ميلها الى ترفية العباد ومحبتها انشر المعارف على الحاضر منوهم  
 والبا دصد ر امرها الشريف بطبع كتب نية وصحت شرعية يقينية في الطبعة الشاهجهان  
 المنسوبة اليها منها هذا الكتاب الذي جمع من احكام القضا ما يزدى بالقلائد اللالسية وزود  
 العقود الجهورية للموسم **بظفر الاضي بما يجب في القضا على القاضي**  
 السيد الولد الاب المجد الذي تضلع من العلوم والمعارف بكل تالذ منها وطارد في كل  
 من جالها بالمطارد وتغيا من ظلالها بالمديد الوارف لجأ لا لافاع الحامد والتفاخر  
 المخاطب بخواج علي الجاه امير الملاك السيد محمد صديق حسن خان بهادر  
 فبح الله في امد فتلقي امرها المعاني بالامثال والانتاد وطبع حتى ساح سيجو في الامصار  
 والاقطار وابع ثمرتها حتى كل وجاجهد الله تعالى وعونه على وافي الاكمل تصحيح الاقل  
 في حياة الفضيلة المتوسل الى الله سبحانه باحسن الوسيلة السيد اكرير المجد الواحد  
**ذوالفقار احمد المولوي** البهواني طابت ايامه واليالي بشركة الشيخ العالم الماهر  
 العالم الصالح الباهر المولوي **عبد الصمد** الفشاوري حتى جاحديته في في التصحيح  
 بمنه تعالى ما بين حسن وصحيح يقر عين الودود ويسخي طرف الحسود وكان قد تصدى بزور  
 المفيد ونفعه الجيد البري من كل شين النخل بكل زين النش **محمد احمد حسين الصفوري**

عافاه الله القوي تحت إدارة المأمون بتجيز اشغالها وبإشادة اعمامه المولوي محمد  
 عبد المجيد خان سله الرحمن مدير مطابع الرياسة العلية محروسة بموقال المحبة  
 هذا ووافي طبع ذلك الكتاب جل العام وفاح من تمثيل مسك الختام من افق الختام  
 ذي الحجة من شهر سنة اربع وتسعين ومائتين والتمهيد على صاحبها الصلوة والسلام  
 بذكره وسلك بحر العلم وظهرت وقد انتدب لتحرير خاتمه الشيخ الزكي المتوفى الذي  
 الفاقد المثل ذو الطبع المستعمل الخاطر الشغل ابو الفتح محمد بن عبد الرشيد الشوباني في الحج الله  
 له الأمل والأمان في ما صورته هذه +

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم الله العالمين ابدي ولسنا نؤد هذا اقتدى سبحانه اللهم لا تحزن لنا  
 عليك بمعجز عنه الالسناء انت كما اثبتت يارب على نفسك جل خوالج لا وعلا  
 سبحانه واخبر بك له لديه والشوم أنفسنا ليس له ثم صلوة الله والتسليم  
 على نبي هدية في يوم محمد مكي طهرا لذكره عونه من الدنيا بنو الذر  
 من خبثاته به الرسالة وظهر الارض من الضلالة والآل من حقته الكرام  
 وصحبه ذوى القربى الامام وبعد فلما ابتليت بنبينا عزه في الاذع بسبيل الله  
 المحية فتفتت في دبح القضاء الى اعتبار الطوبى وينطت على عمامة القيام بحرفها وصيغت  
 عني تمام الطمانينة بما في قلب بروقها فاغضيت الاجفان على قدامها وطويت الاحشاء على  
 قباها واذا ما جعلت كما جرت على لسانى كلمة تأسفها انتم اقول القائل المبتلى بهذا الورد  
 مع ذبح نفسك لكن لا يسلكين فاستندت رغباني واحدا هذه الى العنود والى الامانة  
 عنه لمن انتصب لهذا المنصب نطق به لسان الشرع ودرج عليه بالجهود واليه ذهب  
 ميدان الوقت على الحق الحقن بالقبول تقصير عنه باع الجهد ان تطاول في الطول  
 اذ المهم منقادة قاصرة والكتب المتضمنة بما تمس اليها الحاجة فخريرة نادرة فبغيا ان اكونت  
 متيقظا وانما ومتقلبا وهي الى جهة السما قانما اذا وفقت في ٥٠ الة رعية تسمية تسمية

وضئيه جامعة نافعة رائعة مضيفة التي سماها من انفاظف للاضي بما يجب في القضا  
 على القاضيه فامعنت فيها النظر وقل بها وجه الفكر واستظلت بظلالها الوريثه ومنتشمت  
 من نسيمها اللطيف الفينهما متصفه بكل وصف بديع ومجازية لاطراف المطابع بارها  
 المزورية بالربيع ملئت باحالة الكتاب السنة خضراء اوراقها وحليت بحلي نقل من السلف  
 والتحقيق كخمال ساقها استنطق اللسان لي عرب عن حسن قهذيهما فاستعجم واستفهم جود  
 القلم الجري في هذا الميدان فاجمروا قد فيها من مصباح السنة المضيئة السرج والشمع كما  
 جنة وثراحي عنها لا مقطوع ولا ممنوع فله در كتاب غاية في الباب في غايه في النصاب  
 ضالة منشودة وودرة منشودة قد سرى مسرى السلاف في طبع التليد الماهر اليشار

### بنان ابيات الشاعر

كافا روضة او خلق صاحبها	في التي جمعت من كل نادرة
كافا محو اجفان الحسان بنا	في العقل او كوس الصهب الشاربها
كافا البهتان قلبها صحفا	كافا الشمس اذ نظوى بغيرها

كيف لا وقد قدح زنديج من اقق على بلوغه في هذه الصناعة الحديثة الغاية القصوى  
 واجتهاده من شجرة الخلد ملك لا يلى الذي اصحت السنة المطهرة بمساعيه وقد وفرت عليها  
 من كل جانب فوه وتخلت اجساد عصره بقلائد الفوائد من صحت جواهر العقود وصيحت  
 الشريعة الحقبة بوليغاه عن تطري الضياع والخل والاموال الاماع الحق الى ما كان يؤل اليها  
 في الثالث والثاني والاول فلو قدس كلامه كان ياقى تاوا واستطعم لكان للاداية والرواية فكلما  
 وقوا لجل في تجريد السنة واجتهاد وحرر دقور ومهد فامتلأ لوطاها وشرف بالانتماء الى العلم  
 انسابه ودرجت تجارته وحسنت اشارته وذهبت فائده وجلت عائدته المصنف النصف  
 والعارف العرف الامير الكبير الذي يظهر من ما يظهر عن الاحوار ويصدر نواب الاجاه امير  
 الملك الشريف **صديق حسن خان بهادر** لا رحت خاتل الفضائل بروشحات  
 اقلامه مخضلة ونسائم الفواضل بنسائم انفاسه معتله ما زومت الاقلام بصورها والافا

ولا مدت المدينية البنية	بقيت سليما لا تقابل بالردى
ولا بات جفن العين منك مسهل	ولا شاب صغر العيش منك كدر
بكل الذي قوى وجانبك الردى	ولا زلت مسرور الفؤاد متمتع
متبعاً وركنا للعلوم مشيداً	ولا زلت حصناً لا ما جل سدي

وقد استغرب أهل الرأي وشرخمة التقليد كفاية السنة المطهرة للحوادث وإن لم يتكادش  
من مكان بعيد فقال قد سد الباب عن فهم معاني السنة والكتاب ففتعن للصيد إلى أراء الرجال  
في الاعتقاد والاعتقال وقد عليهم المؤلف في غير هذه الرسالة مراعاة الفهم وبين الأمور فلا  
ما أدعوا جالبا حوت فهم وجاء في اثبات دعواه ببينة أمثال هذه المسائل فافق مقتضى الاعتراف  
بأنه وقضى قاضه أن انصاف بالصدق بكفايتها في جميع المسائل هذا وما حل بدلتها  
في معطها وبلغ المدي إلى كعبة محاصد الأمور بصيفها وطبعها وبذل الجهد البالغ في  
حسن تخييرها ووضعها من المليمكة الكريمة والدررة اليتيمة فجاءت الجوهرة والجملة بالهجرة روح  
السياسة المدنية وروح جنات الراحة العمومية مسنة العدل ورواية الفضل غرة اللؤلؤ  
ودرة البحر محببة آثار الجود والكرم رئيسة المحدثات حضرتنا **أوشاهجهان بيگم**  
لا زالت كواكب سعدها زاهرة اللطالع ومواكب جودها قاهرة الطلائع فطبع طبعاً جيداً شائقاً  
أن تضرب به الأمثال وتقتصر على مصر القاهرة مطبعة جوبال وأقيمت مقاليد التصحيح والنهذيب  
إلى المآثر المعروفة الأديب الأديب من نبغ في هذا الفن قد عاينوا في مراعاة حقوق مستند  
المتضلع من هذا المهمل الروى الشريف العلامة **ذوالفقار أحمد البوقالي النقوي** بمسارعة  
من بلغ من الفضائل قاصديها وهاك من الفواضل ناصيتها والله قام وركع وسجد المولى  
**عبد الصمد** تحت إدارة المشار إليه بالبنان العامل الكامل المولى **عبد المجيد**  
في الخاص من العشرين من شهر ربيع الح ١٢٩٣ من هجرة من حج بالتلبية ونج وأنا الفقير الغنا  
الجانى المقتبس من أواد الإيمان اليانعي **أبو الفتح عبد الرشيد الكاشميري الشوباني**  
أبد الله بالفصح الرباني بجاهه من زلت عليه السبع المثاني وحمته بركاته القاصي الداني  
كتب هذه الرسالة تعجل أحمد حسين الصفوري غفر له ذو القعدة سنة ١٢٩٤

نرمود و ذوالطبع المستنیر الشاعر الماهر الباهر الساجو الحافظ خان محمد خان  
المختص بالشعر حفظه القدير بابيات فارسية صور و قیام لذه

امیر ملک شہرت فدای تقریرت  
تو ہر چه گفتی و گوئی جز این نخواہم گفت  
چہ گویت کہ چہ ادا دی و چہ ابرو  
کئی کلام خندار کا گشتی تفسیر  
مگر توئی کہ برو ز نخست استشہاد  
بہر فی کہ خرد پروان دانشند  
بہر کتاب تو خوشتر ندیدہ ایم  
ہر آنچہ آمدہ پوشیدہ آشکار نیست  
بیک کنایہ توانی ز صد کتب تصریح  
تو ہر چه بود بہر علم در خواورد  
اگر تو خستہ خریدی ز مرہم آوردی  
بگوش غنچہ دسیہ فسانہ لریم  
بمنتظر پیوہ از از تو بہد را  
برای برینہ فن تو پیرین برد  
کمن نگشتہ نواہای متصل کہ در  
حنیل بود شفا آمدی طبیبی  
لباس فہم نمیداشت قاسم قاضی  
یقین کہ بعد ازین خطبہ یا صواب کند  
نامہ قرض بدوش قضا حاجت را  
کتاب نیست قضا را تو دادہ بہر  
خطا اگر نیت دار القضا کہ ورت رفت

تو خوب گفتی و خوش گفتی و بجا گفتی  
بسند گفتی و بہ گفتی و بلا گفتی  
چہ گویت کہ چہ کردی و چہ گفتی  
کئی تو شرح احادیث مصطفی گفتی  
مقدم از ہمہ دانشوران بل گفتی  
ز بہت دانستہ زانتہا گفتی  
بزور علم تو اکثر نگفتہا گفتی  
ہر آنچہ در پس صہر پردہ بر ملا گفتی  
بیک اشارہ ز قانون شفا گفتی  
تو ہر چه بود پی جملہ فن ہر گفتی  
و گر شکستہ شنیدی ز موبہا گفتی  
سوچن خبر از مقدم صبا گفتی  
بہند ہر طلب فسانہ سبا گفتی  
برای گر سئہ علم از غذا گفتی  
سرود تازہ بدلہاری قضا گفتی  
مریض بود قضا رفیق و دو گفتی  
مریض نہ ز پیراہن و قب گفتی  
طلاتنامہ ز قاضی سو خطا گفتی  
کہ عاقلانہ ز پروانہ ادا گفتی  
کتاب نیست بقاضی ز پیشوا گفتی  
ہم از صواب نوشتی ہم از صفا گفتی

تو قضا نمید کردی کسی بود کہیت و زبان نبوتی ز ناصد گفتی و کا کا باقیالمان کہ سر علمم بہ گو کہ ز ادا ادا خواہد گفتی بہ تمام

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي العظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد الكريم وآله وصحبه على التعظيم

تصحيح اغلاط طبع رسالة القضا

صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب
۳	۱۱	القضا	القضا	۳۵	۲	واجبه	واجبها
۵	۲	شرعها	بشرعها الله	۳۶	۲۳	عمر بن مروة	عمر بن مروة
=	۱۶	معان	معاذ	۳۷	۲۲	وصلاته	وصلاته
۸	۵	المنتقى	المنتقى	۴۰	۹	لاهدى	لا يهدي
=	۲۲	يهدي	تهدي	=	۱۷	لفقرة	لفقرة
=	۲۳	ويصد	وتصد	۴۲	۱۸	لا تغزير	لا تغزير
۹	۳	امروا	امروا	۴۳	۲	حقير	حقير
۱۱	۱	يققه	يقفه	۴۵	۱	ابو يعلى	ابو يعلى
=	۲	وثقة	وثقه	=	۹	وحد	وحد
=	۳	لان	لان الخفيف	۴۶	۹	الشهادة على	الشهادة على
=	۶	كالزبينة	راس كازبينة	۴۷	۲۰	يتصف	يتصف
۱۳	۱۹	ويكون	ويكون	۵۰	۱۱	الصواب	الصواب
=	۱۱	فوج	فوج	=	۱۹	حديث عن ابيرة	حديث عن ابيرة
۱۷	۱	ياخذ له	ياخذ	=	۲۳	لا يقتضي	لا يقتضي
۱۹	۲	التغزير	التغزير	۵۱	۵	فيجب	فيجب
۲۳	۱۵	ياذا المدعي	ياذا المدعي	۵۵	۲۳	انصاف	انصاف
۲۴	۱۵	ويوضع	ويوضع	۵۶	۱	غير منافية	غير منافية
۲۵	۱۱	اوطيننا	اوطيننا	۵۸	۲	وهجراه	وهجراه
۲۸	۲۲	كلا حالتيه	كلا حالتيه	۵۹	۲۱	ان دليل	ان دليل
۳۲	۱۳	عنه	عنها	۶۰	۲۲	ليهم	ليهم
				۶۱	۷	تشاجعتا	تشاجعتا



صواب	خطا	صفحة	سطر	صواب	خطا	صفحة	سطر
لا يبطال	لا يبطال	١٣٨	١٣	لم يكن	لم يكن	١٩	٦١
او غير من به	او غير من به	١٣٣	٢٢	غير مسلم	غير مسلم	١٢	٢٣
قائمون	قائمون	٢٣	٢٣	نصفان	نصفان	٤	٢٣
تاركون	تاركون	٢٣	٢٣	منعت	منعت	١٦	٢٨
اذا	اذا	١٣٤	٢	والزاماة	والزاماة	١٠	٤٣
بان يخرج	بان يخرج	١٣٨	١	ماخوذ	ماخوذ	١٥	٤٦
وتفرج	وتفرج	٩	٩	بني فنيقاع	بني فنيقاع	٢١	٤٩
وليف	وليف	١٣٢	٢	ان يتيقن	ان يتيقن	٨	٨٦
بما	بما	٦	٦	فاض	فاض	١٦	٨٩
بانه خالف	انه خالف	١١	١١	اليها	اليها	٣	٩٣
صادرت	صادرت	١٣٩	١٣	بما اراه	بما اراه	١٨	٩٤
ان يكون	ان يكون	١٥١	١٢	فيها	فيها	٢١	٩٤
السلاحة	السلاحة	١٥٢	٣	لنوضو	لنوضو	٢٢	٩٣
احد	احد	١٥٣	١٢	اللاذات	اللاذات	١٢	٩٥
وبذل	وبذل	١٥٥	١٢	ابن عسكر	ابن عسكر	٩٤	٩٤
يعلم	يعلم	١٥٤	١١	المراوات	المراوات	٨	١٠٤
وكتسى	وكتسى	١٤٠	١٣	لن يخل	لن يخل	١٤	١٠٩
				الحمد	الحمد	١١٠	١١٠
				اليمنية	اليمنية	١٨	١١٦
				من سي	من سي	١٢	١١٨
				للمصالح	للمصالح	١	١٢٠
				عبي	عبي	١٢٦	١٢٦
				وفي	وفي	١٢٤	١٢٤

قد تم تصحيح الاغلاط

لرسالة ظفر الراضي بما  
يجب في القضاء على القلاء

